

المجلة الاجتماعية القومية

الأوضـــاع الراهنـــة لعـمـــل المـــرأة الريفـيـــة
إنعام عبد الجواد

القطـاع غـيـر الرسـمـى فـى مـدينـة القـاهـرة :
دراسـة فى منشـآت القطاع غـيـر الرسـمى البنيـة والتنميـة
آمـال هـلال

استطلاع رأى عينة من الجمهور العام حول تناول المسلسلات التليفزيونية
الرمضـانيـة للقـضـايا المتـعلقـة بالتـعـاطى والإدمـان
هبة جمـال الدين

تطور سـوق العـمل الرسـمى مـقـابل السـوق غـيـر الرسـمى
فى مصر فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ (بالإنجليزية)
عاليـة المهـدى
منـى عامـر

الجوانب والتأثيرات البيولوجية والاجتماعية للزواج والتعددى فى مجتمع
تقليدى
عبد السلام محمد

الاجتمـاع الأقليمـى للمنظمـة العالميـة لبحـوث الـرأى العـام
أسبانيا ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤ .
منـى يوسـف

قيم الشبـاب : الاتجاهـات فـى فرنسـا خـلال عشريـن عامـا
ربـاب الحسينـى

المجلد الثانى الأربعون — العدد الثانى — مايو ٢٠٠٥

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .

٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها

٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .

٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا

قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة

ـ بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

قومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

مى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية	إنعام عبدالجواد	١
القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة : دراسة فى منشآت القطاع غير الرسمى : البنية والتنمية	آمال هلال	٣٣
استطلاع رأى عينة من الجمهور العام حول تناول المسلسلات التليفزيونية الرمضانية للقضايا المتعلقة بالتعاطى والإدمان	هبة جمال الدين	٦١
تطور سوق العمل الرسمى مقابل السوق غير الرسمى فى مصر فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣. (بالإنجليزية)	عالية المهدى منى عامر	١٩٠

ثانيا : رسائل جامعية

الجوانب والتأثيرات البيولوجية والاجتماعية للزواج الداخلى والتعددى فى مجتمع تقليدى	عبد السلام محمد	٩٣

ثالثا : مؤتمرات

الاجتماع الإقليمى للمنظمة العالمية لبحوث الرأى العام ٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤ ، جامعة نفارا - أسبانيا	منى يوسف	١٠٧

رابعا : عرض كتاب

قيم الشباب : الاتجاهات فى فرنسا خلال عشرين عاما	رباب الحسينى	١١٧

المجلد الثانى والأربعون العدد الثانى مايو ٢٠٠٥

الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية*

إنعام عبد الجواد **

يقدم هذا المقال عرضاً موجزاً للتقرير الأول لبحث الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية (الدراسة النظرية) وتم التركيز فيه على مبررات البحث وأهدافه وإجراءاته المنهجية ، مع عرض للدراسات السابقة حول الموضوع ، كما عالج عدداً من القضايا النظرية ذات الصلة بالموضوع ، منها التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على أوضاع عمل المرأة الريفية ، والعمل المأجور وغير المأجور ، والعوامل الثقافية المؤثرة فى عملها والأوضاع القانونية لها .

ركز هذا التقرير فى مقدمته على مبررات الدراسة وأهدافها والتى تنطلق من أن المجتمع المصرى شهد فى العقود الثلاثة الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ارتبطت بمجموعة من التغيرات العالمية والمحلية . فعلى المستوى العالمى ، كانت تأثيرات العولمة وما تضمنته من ثورة معرفية وتكنولوچية ، مما جعلها أمراً واقعاً وليس خياراً . أما على المستوى المحلى فقد تزامن ذلك مع الأخذ بسياسات من شأنها إعادة الهيكلة الرأسمالية والإصلاح

* ملخص التقرير الأول (الدراسة النظرية) لبحث الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، والتى قام بها قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وتتشكل هيئة البحث من : الأستاذة الدكتورة إنعام عبد الجواد مشرفاً ، الدكتور عاصم الدسوقى مستشاراً للبحث ، والأستاذ الدكتور عادل سلطان ، والدكتور منصور مغاورى حسن ، والدكتور على فرغلى، والدكتور كامل عبد المالك ، والدكتور حسنين كشك ، أمل محمود ، أحمد عبد الموجود ، إحسان سعيد ، عبد السلام محمد ، عصام عبد الوهاب .

** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الاقتصادى ، والتى اعتمدت على الخصخصة وإطلاق قوى السوق الفاعلة ، وبالتالى الاتجاه نحو اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص دوراً أساسياً فى مقابل تراجع دور القطاع العام ، امتدت هذه السياسات لتشمل قطاع الخدمات مثل التعليم والصحة ، وبعض قطاعات النقل والاتصالات ، كما اتجهت هذه السياسات نحو تحقيق مجموعة من الأهداف انحصرت فى تخفيض العجز المادى ، عن طريق خفض الإنفاق الحكومى من خلال تخفيض الدعم الذى تقدمه الدولة ، وإلغاء العمل بنظام تعيين الخريجين كجزء من تقليص سلطتها على الاقتصاد ، مما أسهم فى إحداث تغييرات فى سوق العمل أدت إلى وجود اختلالات وأنذرت بحدوث أوضاع اجتماعية أثرت فى حجم مساهمة فئات بعينها - من بينها المرأة - فى النشاط الاقتصادى . يضاف إلى ذلك أن تطبيق هذه السياسات كان له تأثيره فى سوق العمل بصفة عامة وسوق العمل فى الريف بصفة خاصة ، الأمر الذى يفرض متابعة آثار هذه السياسات على مجمل الأوضاع خاصة أوضاع عمل المرأة الريفية .

ومن جانب آخر فبالرغم من أن هناك العديد من الدراسات قد أنجز حول أوضاع عمل المرأة بشكل عام ، إلا أن هناك ندرة فيما يتعلق بالدراسات التى اهتمت بعمل المرأة الريفية تحديداً ، بالرغم من احتلالها مكانة متميزة داخل النشاط الاقتصادى فى الريف ، مما يفرض ضرورة تعميق المعرفة العلمية بأوضاعها المختلفة فى سوق العمل والقضايا الأساسية المرتبطة بها خاصة تلك التى تتعلق بالدور المهم وغير المنظور ، وغير الموثق لعمل المرأة الريفية داخل الأسرة المعيشية وخارجها وفى القطاع غير الرسمى ، وما يرتبط بالحماية القانونية والتشريعية لمختلف مناحى عملها . لذا فإن التقرير الراهن يعد محاولة نظرية لرصد أهم التغيرات التى طرأت على أوضاع عمل المرأة الريفية ، من حيث

مساهمتها الحالية فى النشاط الاقتصادى وحجم هذه المساهمة ، وأيضا التعرف على المحددات الثقافية المرتبطة بعمل المرأة الريفية والحماية القانونية لها .

وتحقيقا لهذه الأهداف عرض التقرير للتراث النظرى المتاح حول الموضوع متمثلاً فى أهم الدراسات العالمية والمحلية ، وتقديم عرض نقدى لها أوضح ضرورة الاهتمام ببعض الأبعاد المرتبطة بعمل المرأة الريفية وتناولها بالتحليل ، كدراسة هذه الأوضاع من منظور شمولى يرصد جملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى أثرت فيها سواء على مستوى التحليل الكلى (على مستوى المجتمع المصرى) أو التحليل الجزئى (على مستوى الريف تحديداً) . بالإضافة إلى الاهتمام بقضية تقدير مساهمة المرأة الريفية فى قوة العمل داخل الوحدة المعيشية ، بمعنى العمل غير المنظور لها والذى كثيراً ما تتجاهله الدراسات والإحصاءات الرسمية ، وكذلك رصد العوامل الثقافية المؤثرة فى عمل المرأة الريفية والحماية القانونية لها . لذلك قدم التقرير عرضاً نظرياً تحليلياً لهذه الأبعاد ولغيرها من القضايا ذات الصلة بالموضوع ، نعرض لها فيما يلى :

أولا : التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على أوضاع عمل المرأة الريفية

١ - تم التركيز فى هذا البعد على أهم التغيرات العالمية والتى تمثلت فى التحول إلى النظام الرأسمالى العالمى ، وفرض إعادة الهيكلة الرأسمالية والتكيف الهيكلى ، والدفع بعولمة نوعية حياة القطب الواحد ، ومحاولة فرضها على العالم من خلال الشركات متعدية الجنسية أو الشركات العابرة للقارات والدور العالمى المتنامى لثورة المعلومات والاتصالات ، وما أسهمت به فى انتشار الثقافة الغربية والأجنبية وسيطرتها . وقد ساعد فى حدوث هذه التغيرات تفاقم أزمة المديونية والتى عانت منها كثير من بلدان العالم

الثالث ، وبخاصة مع فشل سياسات وبرامج التنمية التى طبقت فى هذه الدول .

٢ – التغيرات الإقليمية والتى أسهم فى حدوثها هجرة العمال وأصحاب الكفاءات من مصر إلى الدول البترولية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ ، وزيادة الهجرة من الريف إلى هذه الدول ، هذا بجانب الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠–١٩٨٨ والتى كانت من بين أهم أسباب هجرة العمالة المصرية إلى العراق بعد الاستعانة بالقوة العاملة العراقية فى جبهة القتال ، غير أنه بانتهاء هذه الحرب بدأ الاتجاه نحو الاستغناء عن هذه العمالة ، يأتى بعد ذلك غزو العراق للكويت فى ١٩٩٠ وحرب الخليج عام ١٩٩١ واللذين كانا سبباً لعودة كثير من المصريين العاملين فى هذه الدول ، بالإضافة إلى الارتفاع النسبى فى تكلفة العمالة المصرية وانخفاض مميزاتها النسبية فى دول الخليج ، خاصة مع توافر العمالة البديلة ذات التكلفة الأقل متمثلة فى العمالة الاسيوية .

٣ – التغيرات المحلية والتى ارتبطت بالسياسة العامة للدولة والأسس التى تحكمها والمتمثلة فى العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتقارب الدخول ، إلا أنه مع التوسع فى الاستهلاك ووجود نقص فى الموارد لم تتحقق هذه المبادئ . ويدلل على ذلك تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ حيث انتشر الفقر فى المناطق الريفية على الأخص وفى محافظات الوجه القبلى تحديداً . كما ارتبطت التغيرات المحلية أيضاً بالسياسة الاقتصادية ، وتأثيراتها فى معدلات التوظف وامتصاص فائض القوى العاملة . فقد ساهمت عوامل عدة – مثل : تراكم الديون الخارجية وشيوع نمط استهلاكى وتوسع الجهاز المصرفى فى منح القروض والائتمان ، بالإضافة إلى هبوط أسعار البترول

فى منتصف الثمانينيات - فى تضخم العجز السنوى فى الميزان التجارى وفى ميزان المدفوعات فى موازنة الدولة ، وفى ميزانية الشركات والمؤسسات والمصارف ، واستمر تضخم الجهاز الادارى بتعيين الخريجين والتوسع المستمر فى التعليم الذى لا يؤهل لاكتساب مهنة ، مما أسهم فى إنتاج الأزمة الاقتصادية التى جعلت تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى أمرا لا مفر منه لتجاوز هذه الأزمة .

٤ - أسهمت هذه التغيرات - فى تفاعلها مع السياسات التى طبقت فى مجال الزراعة فى إطار الخصخصة وإعادة الهيكلة الرأسمالية - فى وجود نقص فى الإنتاج الزراعى بشكل عام ، ومع ارتفاع معدلات النمو السكانى خلال الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٦ والتى وصلت إلى ٢٫٧٥٪ ، زادت الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك خاصة فى السلع الزراعية ، الأمر الذى انعكس على زيادة الواردات الخارجية لتغطية الاحتياجات البشرية المتزايدة . ولتصحيح هذا الخلل اتجهت الحكومة منذ منتصف الثمانينيات إلى تنفيذ بعض السياسات الإصلاحية فى مجال الزراعة مستهدفة ترك القرارات الاقتصادية لقوى السوق ونظم العرض والطلب . وكان من بين أهم هذه السياسات إصدار القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذى هدف إلى تغيير أوضاع معينة أقرتها قوانين الإصلاح الزراعى المتتالية منذ عام ١٩٥٢ مما ترتب عليه إحداث تغييرات كبيرة فى هيكل الحيازة الزراعية ، والتركيب المحصولى ومستويات دخول الأسر الريفية وسوق العمل الزراعى بشكل عام .

أما عن آثار هذه التغيرات على أوضاع عمل المرأة الريفية فيمكن بلورتها حسبما كشف عنه تقرير البحث فى الآتى :

١ – زيادة أعداد المرأة المعيلة ، حيث أدت هجرة الرجال بحثا عن عمل – وانفراط عقد الأسر التقليدية الممتدة ، وتحول أغلبها إلى أسر نووية – إلى زيادة فى أعداد الأسر التى ترأسها نساء فى مصر ، وفى الريف تحديداً .

٢ – تزايد أعداد الإناث الراغبات فى العمل ، نتيجة للضغوط الاقتصادية التى تواجهها الأسر ، ورغبة فى الوفاء بمتطلبات الحياة اليومية ، فى ظل ظروف التضخم النقدى المتزايد وغلاء الأسعار ، وسيطرة الطابع الاستهلاكى فى المجتمع مما دفع أعداداً كبيرة من الإناث إلى البحث عن عمل والرغبة فيه فى الوقت التى تتناقص فية قدرة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية على الاستيعاب ، أسهم فى ذلك انتشار الأمية بين غالبية النساء الريفيات الأمر الذى يؤثر على إمكاناتهن فى الحصول على فرص عمل .

٣ – عدم تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث فقد أدى عدم تكافؤ الفرص فى توزيع السلع والخدمات وعدم تمكين المرأة الريفية من امتلاك أراضٍ أو ضمان حيازتها ، إلى عدم مقدرتها على الحصول على القروض أو التمتع بعضوية الجمعيات التعاونية مما أثر فى مقدرتهن على ممارسة أنشطة اقتصادية أو حيازة مشاريع مدرة للدخل أسوة بالذكور .

٤ – أدت سياسات الهيكلة الرأسمالية إلى تعاظم دور القطاع الخاص ، فى إطار عملية الخصخصة ، والذى أدى بدوره إلى قيام العديد من الوحدات الإنتاجية بالاستغناء عن فائض العمالة فيها مما يعنى إهداراً للموارد البشرية ، وحدوث اختلالات فى سوق العمل ، وزيادة حجم البطالة مما أثر على انخفاض فرص العمل أمام المرأة الريفية ، خاصة ، وهى أول من يستغنى عنه كفائض للعمالة .

وعن التحولات فى أوضاع عمل المرأة فى الريف المصرى : فى تعدادى

١٩٨٦- ١٩٩٦ فقد حاول التقرير فى هذا الجزء الوقوف على أهم التغيرات التى طرأت على أوضاع عمل المرأة الريفية فيما بين التعدادين المشار إليهما ورصد أهم التفاوتات بين الأقاليم الجغرافية ، وبين الذكور والإناث فى إطار تحليلى سوسيولوچى لهذه الأوضاع لما يمكن أن يسهم به هذا فى طرح آليات لتفعيل أدوارها فى المستقبل . شملت هذه الأوضاع الحالة التعليمية لإناث الريف والحالة العملية وتوزيعهن حسب المهن والنشاط الاقتصادى والقطاع . هذا وقد كشف التحليل عما يلى :

١ - الحالة التعليمية للمرأة الريفية

أ - على الرغم من انخفاض نسبة الأمية لدى الإناث الريفيات فيما بين التعدادين إلا أن التفاوت بين ريف الأقاليم كان لصالح الوجه البحرى ، فقد بلغت نسبة الأمية فى تعداد ١٩٩٦ فى الوجه البحرى ٦ر٥٦٪ مقابل ٢ر٧٢٪ فى الوجه القبلى ، ١ر٦٢٪ فى محافظات الحدود . كما تفاوتت هذه النسب فيما بين ريف المحافظات فقد تراوحت فى محافظات الوجه البحرى ما بين ٩ر٣٨٪ فى دمياط ، ٢ر٦٦٪ فى البحيرة . أما فى الوجه القبلى فقد تراوحت أيضا ما بين ٦ر٥٠٪ فى أسوان ، ٧٨٪ فى المنيا . هذا بجانب وجود تفاوت بين الذكور والإناث لصالح الذكور ، فقد بلغت نسبة الأمية فى تعداد ١٩٩٦ لدى الذكور على مستوى إجمالى الريف ٤ر٣٦٪ مقابل ٦ر٦٣٪ لدى الإناث ويكاد يقل هذا التفاوت فى المرحلة الابتدائية ويتسع فى المرحلة الجامعية .

ب - تعكس بيانات التعدادين وضعاً تعليمياً متدنياً للإناث على مستوى ريف الجمهورية مقارناً بالذكور الريفيين ، وهو أمر يحول دون مساهمتها مساهمة فعالة فى النشاط الاقتصادى خاصة فى ضوء التحولات التى يمر بها المجتمع المصرى ، وما يرتبط بذلك من تنامى دور القطاع الخاص وتوقف

الدولة عن توظيف الخريجين وارتفاع نسبة البطالة .

جـ- أوصت الدراسة بصدد تفعيل مشاركة المرأة الريفية من منظور خصائصها التعليمية بضرورة تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية من خلال منظومة التعليم الرسمى فى المجتمع والذى يكفل التعليم للأجيال الجديدة من الإناث بحيث يضمن ألا تضاف هذه الأجيال إلى رصيد الأميات من الإناث ، والعمل على الاستثمار فى تحسين الخصائص التعليمية لهن سواء من حيث التعليم النظامى أو التدريب أو إعادة التأهيل والعمل ، لما يمكن أن يسهم به هذا فى زيادة الانتاجية والقدرة على توليد دخول أعلى وبالتالى تحقيق التنمية المستدامة .

٢ - مساهمة المرأة فى قوة العمل

أ - تضاعفت نسبة الإناث داخل قوة العمل على مستوى الجمهورية فى الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٦ فى الوقت الذى تضاعفت فيه مساهمة الإناث فى قوة العمل على مستوى ريف الجمهورية ثلاثة أضعاف تقريباً ، وذلك رغم ارتفاع سن العمل من ٦ سنوات إلى ١٥ سنة طبقا لتعداد ١٩٩٦ .

ب - كانت محافظتا المنوفية والدقهلية فى مقدمة المحافظات التى ارتفعت فيها نسبة مساهمة المرأة فى قوة العمل على مستوى الوجه البحرى والقبلى .

جـ- انخفاض نسبة المتعطلات على مستوى إجمالى ريف الجمهورية وريف الوجه البحرى ، بينما زادت هذه النسبة فى كل من ريف الوجه القبلى ومحافظات الحدود .

د - هناك تفاوت شديد بين مساهمة الذكور والإناث فى قوة العمل ، سواء على مستوى إجمالى الجمهورية أو على مستوى إجمالى الريف والأقاليم والمحافظات الريفية . إذ تبلغ نسبة مساهمة الذكور أضعاف نسبة مساهمة

الإناث .

هـ- أنه إذا كان هناك تفاوت بين الأقاليم الجغرافية وبين ريف المحافظات وبين الذكور والإناث فيما يتعلق بالحالة العملية للمرأة الريفية فإن هذا قد يرتبط بموقع المحافظة وخصائصها الجغرافية والموارد المتاحة فيها والكثافة السكانية وخصائص السكان فيها ، كما قد يرتبط أيضا باختلاف الأنشطة الاقتصادية داخل كل محافظة وبالعادات والتقاليد والموروثات السائدة فى كل منها ، وأنه من أجل تفعيل مشاركة المرأة ومساهمتها فى سوق العمل فى الريف ، هناك ضرورة للاهتمام بالتعليم خاصة تعليم الإناث ، والعمل على رفع المستوى الفكرى والثقافى لسكان هذه المحافظات من خلال تغيير بعض الأفكار والعادات التى كثيراً ما تقف عائقاً أمام عمل المرأة ومشاركتها فى سوق العمل .

٣ - مساهمة المرأة فى أقسام المهن المختلفة

كشفت البيانات عما يلى :

أ - بالرغم من انخفاض نسبة العاملين فى الزراعة على مستوى إجمالى الريف فيما بين التعدادين من ٥٦٫٣٪ فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٤٥٫١٪ فى تعداد ١٩٩٦ إلا أن مهنة الزراعة مازالت هى المهنة الشائعة خاصة فى الوجه القبلى ، فقد بلغت نسبة العاملين فى الزراعة فى تعداد ١٩٩٦ فى الوجه القبلى ٥٠٫٦٪ مقابل ٤١٫٤٪ فى الوجه البحرى ، ٤٤٫٨٪ فى إقليم الحدود .

ب - مازالت مهنة الزراعة تنتشر بين الذكور أكثر من الإناث فطبقاً لبيانات تعداد ١٩٩٦ كانت نسبة العاملين فى الزراعة من الذكور ٤٨٫٤٪ مقابل ١٨٫٩٪ لدى الإناث ، كما تنتشر فى إقليم الوجه القبلى بين الذكور أكثر

من الإناث حسب نفس التعداد بنسبة ٦ر٥٢٪ مقابل ٣ر٢٥٪ .

جـ - نظراً لأن الالتحاق بالمهن الفنية والعلمية ترتبط بحصول الفرد على المؤهل الجامعي ، فقد انعكست التفاوتات في الحالة التعليمية على نسبة الملتحقات بهذه المهن ، حيث كشفت بيانات التعدادين بشكل عام عن انخفاض نسبة الملتحقات بهذه المهن وإن ارتفعت قليلاً في تعداد ١٩٩٦ بسبب التحسن النسبي في نسبة الحاصلات على الشهادة الجامعية ، وانخفاضها لدى إناث الريف بالمقارنة بالذكور ، وأيضاً انخفاض نسبة الملتحقات بهذه المهن في الوجه القبلي وإقليم الحدود عن الوجه البحري مما يكرس التفاوتات بين الأقاليم الجغرافية وبين الذكور والإناث .

د - هناك ارتفاع في نسبة من يعملون بأعمال البيع بشكل عام على مستوى إجمالي ريف الجمهورية من ٦ر٢٪ في ١٩٨٦ إلى ٣ر٥٪ في ١٩٩٦ ، كما ارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً لدى الإناث الريفيات فيما بين التعدادين حيث كانت في تعداد ١٩٨٦ نحو ٦ر٢٪ لدى الذكور ، مقابل ٣ر٢٪ لدى الإناث ، ارتفعت هذه النسب في تعداد ١٩٩٦ لتصل إلى ٤٪ لدى الذكور مقابل ٩ر١٥٪ للإناث . مما يعني التحاق الإناث بمهن مستحدثة عليهن لم تكن تشغلنها من قبل ، ويكاد يتسق هذا مع التغيرات التي طرأت على القرية المصرية خاصة ما يتعلق بشيوع أنشطة اقتصادية جديدة في القرية كالتجارة والبيع منذ بداية التسعينيات .

٤ - مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي

من واقع بيانات التعدادين تم رصد عدد من المؤشرات ، منها :

أ - يعتبر مجال الخدمة العامة للمجتمع هو النشاط الذي استوعب أعلى نسبة من الإناث العاملات في أقسام النشاط الاقتصادي على مستوى

الجمهورية بشكل عام .

ب - هناك تراجع فى نسبة الإناث الملتحقات بقطاع الزراعة بصورة واضحة فيما بين التعدادين مقارنة بالذكور فى نفس القطاع .

جـ - هناك توجه نحو التحاق الإناث بأنشطة اقتصادية جديدة فى تعداد ١٩٩٦ كالصناعات التحويلية والأنشطة التجارية والعمل بالمطاعم والفنادق ، وهى مجالات لأنشطة لم تكن تعمل بها المرأة من قبل خاصة فى الريف .

د - أن غالبية الملتحقات فى أقسام النشاط الاقتصادى تركزن فى ريف محافظات الحدود يلى ذلك الملتحقات منهن فى ريف الوجه البحرى ثم ريف الوجه القبلى (٨ر١٢٪ ، ٦ر٩٪ ، ٦ر٤٪) على التوالى حسب تعداد ١٩٩٦ .

هـ - جاء ريف محافظة البحر الأحمر فى المرتبة الأولى من بين ريف محافظات الجمهورية من حيث نسبة الملتحقين ذكوراً أو إناثاً بأقسام النشاط الاقتصادى على مستوى التعدادين يلى ذلك ريف محافظات جنوب سيناء .

و - تعتبر الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بخدمة المجتمع العامة والزراعة والصيد والوساطة المالية والعقارات والصناعات التحويلية من أكثر أقسام النشاط استيعابا للإناث على مستوى ريف المحافظات .

٥ - مساهمة المرأة الريفية فى قوة العمل حسب القطاع

أ - بالرغم من انخفاض نسبة الملتحقات من الإناث الريفيات بقطاعات العمل المختلفة فى التعدادين بشكل عام إلا أن هناك ارتفاعاً فى هذه النسبة فيما بين التعدادين من (٧ر٢٪ إلى ٦ر٧٪) على التوالى ، الأمر الذى يعكس اتجاه المرأة الريفية المتزايد للتوظف فى قطاعات تضمن لها حقوقها واستقرارها فى العمل .

ب - تركز عمل الإناث الريفيات فى القطاعين الحكومى والخاص على مستوى التعدادين ، فأقل من نصفهن بقليل يعملن فى القطاع الحكومى ، وحوالى النصف منهن يعملن فى القطاع الخاص . كما كشفت البيانات عن ارتفاع نسبة مساهمتهن فى القطاع الخاص فيما بين التعدادين من ٨ر٤٩٪ فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٢ر٥٤٪ فى تعداد ١٩٩٦ .

جـ- وجود ارتفاع طفيف فى نسبة الإناث اللاتى يعملن فى القطاع الأجنبى من ٠٤ر٪ إلى ١٧ر٪ حسب بيانات التعدادين .

د- هناك انخفاض طفيف فى نسبة الإناث الملتحقات بالقطاع الحكومى فيما بين التعدادين على مستوى إقليم الوجه البحرى ، ولا يوجد تغير يذكر فيما بين التعدادين فى نسبة الإناث الملتحقات بهذا القطاع فى إقليم الوجه القبلى ، وإن كان هناك ارتفاع فى نسبة الملتحقات به فى محافظات الحدود .

هـ - هناك ارتفاع فى نسبة الملتحقات بالقطاع الخاص فيما بين التعدادين فى إقليمى الوجه البحرى والقبلى فقد ارتفعت النسبة من ٧ر٤٦٪ لتصل إلى ٥٢٪ على مستوى الوجه البحرى ، كما ارتفعت من ٣ر٥٦٪ إلى ٥ر٦١٪ على مستوى الوجه القبلى ، وإن بدا الأمر مختلفا على مستوى إقليم الحدود إذ انخفضت نسبة الملتحقات به من ٤ر٧٤٪ إلى ٤ر٣٧٪ .

و - هناك انخفاض فى نسبة الملتحقات بقطاع الأعمال العام فيما بين التعدادين على مستوى الأقاليم الثلاثة .

ز - إن أهم ما يمكن ملاحظته من واقع بيانات التعدادين هو تناقص مساهمة المرأة خلال الفترة المذكورة فى قطاع الأعمال العام وفى القطاع الحكومى وارتفاع مساهمتها فى القطاع الخاص باعتباره الملاذ الأخير أمام الفاقدات لوظائفهن فى الحكومة والقطاع العام ، الأمر الذى يستدعى

الاهتمام بتوفير الحماية اللازمة للمرأة الريفية التى تعمل فى القطاع الخاص والذى يلجأ لتشغيلها بصورة غير رسمية حتى يسهل الاستغناء عنها إذا استدعت الضرورة ذلك ، ومع تزايد الحاجة للمهارات المطلوبة فى سوق العمل فإن الأمر يتطلب مواجهة الفجوات النوعية والاهتمام ببرامج العمل الحر لدعم النساء فى فرص التوظف الذاتى من خلال التدريب والتعليم باعتبارهما من بين أهم عناصر تهيئة القوة البشرية لمواكبة متطلبات سوق العمل فى ظل سيادة القطاع الخاص .

ثانيا : العمل المأجور وغير المأجور

طرح هذا البعد من الدراسة عدداً من القضايا النظرية والمنهجية حول هذين النوعين من العمل . اعتمد هذا الجزء فى تناوله لهذه القضايا على التحليل الثانوى للبيانات وإعادة قراءة الدراسات السابقة حول عمل المرأة عموماً وفى الريف بصفة خاصة وفى ضوء المادية التاريخية كإطار نظرى والذى ينطلق من أن أنماط وأشكال العمل الاجتماعى تتحدد وتتغير وفق التغيرات والتحولات التى تطرأ على أساليب الإنتاج وعلى ما تتضمنه البنية الفوقية من سياسة وقانون وثقافة ، ومن ثم وفق التغيرات والتحولات التى تطرأ على علاقات الإنتاج فى المجتمع . وفيما يلى عرض موجز لبعض هذه القضايا.

١ - فيما يتعلق بعمل المرأة غير المأجور

قصد به عمل المرأة داخل الأسرة المعيشية وهو ما يعرف بالعمل المنزلى أو الإنتاج المنزلى ، كما يقصد به أيضاً عملها خارج الأسرة لحسابها أو لحساب الأسرة سواء كان هذا العمل فى الزراعة على أرض تزرعها الأسرة أم كان فى الأنشطة غير الزراعية ، إنتاجية أم خدمية . ومن خلال ما أتيح من بيانات

ودراسات سابقة حول عمل المرأة غير المأجور تم رصد الملاحظات التالية :

أ - أن البيانات الإحصائية لا تعبر بدقة عن معدلات مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى فى قطاع الزراعة فثمة قصور وعدم قدرة وكفاية فى المنطق والوسائل الإحصائية فيما يختص بتحديد أقرب إلى الدقة لحجم تلك المساهمة ، وأن ذلك يرجع لعدم الاتفاق على مفهوم محدد لقوة العمل خاصة تلك التى قامت به مسوح العمالة ، والذى يعتبر ممارسة المرأة لبعض الأعمال المنزلية مثل إنتاج سلع لبيعها فى السوق مسوغاً للانخراط فى "قوة العمل" ، وأن انخفاض مشاركة المرأة أيضاً يرجع إلى عدم حساب عمل المرأة فى الزراعة بصورة دقيقة ، كما يرجع إلى عدم حساب ما تنتجه - داخل الأسرة - ولا يتم تبادله فى السوق بقيمة نقدية ، وما تقدمه من خدمات للأسرة (العمل المنزلى) ولا تتقاضى عنه أجراً .

ب - أنه بغض النظر عن إمكانية تقدير القيمة الاقتصادية لعمل المرأة المنزلى رغم أنه قد جرت محاولات للقيام بذلك ، وبصرف النظر عن الفكرة القائلة بإمكانية المطالبة بأجر مقابل هذا العمل ، فإنه عند مناقشة عمل المرأة الريفية داخل الأسرة المعيشية - نظريا ومنهجيا - كأحد أشكال عملها غير المأجور أن تكون هناك إجابات على عدد من الاسئلة المنهجية ، منها على سبيل المثال : هل تقوم المرأة فى كل الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الطبقية بهذا النوع من العمل أو بغيره من أشكال العمل غير المأجور . مثل العمل الزراعى فى أرض تزرعها الأسرة ؟ وما العلاقة بين إعادة الإنتاج "الأولى" أى إعادة إنتاج قوة العمل والحياة الانسانية عموماً - بإعادة الإنتاج الثانوى - أى إعادة إنتاج التكوين الاقتصادى الاجتماعى ؟ وتتطلب الإجابة على مثل هذه التساؤلات التأكيد على الفكرة

المركزية التى تتعلق باختلاف أنماط العمل الكبرى باختلاف التكوين الاقتصادى الاجتماعى السائد ، ومن ثم رصدت الدراسة عدداً من الاستخلاصات :

جـ - أن الأسر المعيشية تنتج من أجل الاستهلاك وهو يدعى بإنتاج الكفاف ، ويقوم أفرادها (النساء والرجال والأطفال) بالجمع بين العمل المأجور وغير المأجور ، من أجل إعادة الإنتاج الأولى وإعادة إنتاج قوة العمل والحياة الانسانية .

د - وتنتمى غالبية هذه الأسر إلى الفلاحين الفقراء والشرائح الدنيا من الفلاحين الصغار ، الذين لا تكفى مساحة الأرض التى يزرعونها لمواجهة الاحتياجات المعيشية لأسرهم ، ويضطرون إلى تكثيف العمل العائلى غير المأجور وإلى بيع قوة عملهم وبعض أفراد أسرهم فى سوق العمل الزراعى .

هـ - أن المرأة الريفية فى غالبية الأسر التى تنتمى إلى العمال الأجراء فى الزراعة وغيرها ، وإلى الفلاحين الفقراء والشرائح الدنيا والوسطى من الفئات الوسطى ، تقوم بالأعمال المنزلية (رعاية الأطفال وإعداد الطعام والتنظيف ورعاية الطيور والحيوانات وتخزين الحبوب وغيرها من أعمال منزلية) . ويتفاوت قيام المرأة بهذه الأعمال بتفاوت الشريحة التى تنتمى إليها إذ يقل عمل المرأة العائلى (المنزلى والزراعى) كلما زادت حيازة الأسرة من الأرض الزراعية ، حيث تزيد الزراعة النقدية واستئجار قوة العمل لدى الأغنياء ومتوسطى الحائزين للأرضى الزراعية . أما أسر كبار الموظفين فإن غالبية النساء فيها يعملن فى وظائف حكومية (عمل مأجور) كما تشارك النساء فى أسر أصحاب المشروعات الاستثمارية فى العمل

وفى إدارته أحياناً . بينما يقتصر عمل المرأة فى أسر كبار متوسطى الحائزين على متابعة الأعمال المنزلية ، وإعداد الخبز والغذاء ، وفى بعض الأحيان يتم الاستعانة بعاملات بالأجر للمساعدة فى تلك الأعمال .

و - وبالنسبة للشكل الثانى من أشكال عمل المرأة غير المأجور (غير مدفوع الأجر) فيتمثل فى الأنشطة الاقتصادية خارج الأسرة ، ويتجسد فيما تقوم به المرأة من أعمال زراعية على الأرض التى تزرعها الأسرة ، سواء كانت مملوكة أو مستأجرة ، وهو عمل غير خاضع للتقسيم على أساس النوع ، حيث تقوم بمعظم - إن لم تكن كل - الأعمال الزراعية شاقة أم خطرة ، كما يتمثل عمل المرأة غير المأجور فى أنشطة البيع مثل الاستثمارات الصغيرة فى الغالب والتى تمتلكها الأسرة مثل (دكان صغير لبيع الحلوى ، أو السجائر وغير ذلك من سلع غذائية محددة) .

ز - أن الإنتاج الزراعى العائلى (المعيشى) يثير عدداً من القضايا السوسيولوچية الهامة أولها هو التمييز بين الإنتاج الطبيعى والإنتاج السلعى الصغير ، والإنتاج الرأسمالى ، وما يهم فى هذا السياق هو الإنتاج المعيشى أو الإنتاج السلعى البسيط الذى تتحدد قاعدته الاجتماعية فى طبقة الفلاحين الصغار وطبقة الفلاحين الفقراء ، مع الأخذ فى الاعتبار الوضع الانتقالى لاقتصاد الطبقة الأخيرة ، فأقسام محدودة منها فقط تنجح فى تحقيق تراكم يسمح لها بالانخراط الكامل فى الإنتاج السلعى البسيط ، بينما تتحول أقسام متزايدة ببطء ، وبالتدريج إلى مصاف العمال فى الزراعة ، وغير الزراعة ، وقد تزايد معدل هذا الانتقال منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن بفعل تأثيرات سياسة تحرير الاقتصاد المصرى .

أما القضية الثانية فتتعلق بوظيفة العمل غير المأجور (غير مدفوع الأجر) الذى يؤديه العمل العائلى فى الأسرة المعيشية سواء من الذكور أو الإناث ، والتى تتجسد فى انخفاض تكاليف إعادة إنتاج قوة العمل والتى تتحقق فى الإنتاج المعيشى . فمن جهة تنتج الأسرة المعيشية لسوق العمل داخل وخارج القرية بما فى ذلك سوق العمل الدولى ذاته ، مثل هجرة العمال إلى دول النفط . ومن جهة ثانية يؤدى تكثيف العمل العائلى غير مدفوع الأجر إلى أعلى حد ، وتقليل الاستهلاك العائلى لأدنى حد ، إلى مقاومة تدهور الفلاحين الفقراء والشرائح الدنيا من الفلاحين الصغار إلى مستوى عمال الزراعة المعدمين ، وبالتالى تتعرض استراتيجيات البقاء التى تعتمد عليها الأسر المعيشية التى تنتمى إلى هذه الشرائح من أجل تجديد وسائل الإنتاج والإعاشة إلى التضييق ، فقد تقلصت إمكانية حصول تلك الأسر على الأرض الزراعية - لاسيما بعد صدور قانون العلاقة الإيجارية للأراضى الزراعية (القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢) - وارتفاع أسعار الحيوانات والبذور والأدوات والأسمدة والآلات ، كما تقلصت امكانية الحصول على فرص العمل داخل أو خارج مصر ، ولم يصبح أمام تلك الأسر سوى تكثيف العمل العائلى بما فيه عمل المرأة وتقليل الاستهلاك والعمل بأجر .

أما القضية الثالثة ، فترتبط بالظروف التى أدت إلى زيادة عمل المرأة غير المأجور فى الزراعة وغير الزراعة مثل هجرة الذكور للعمل خارج القرية (فى المدن الكبرى أو فى بلدان النفط) وحالات الترمل والطلاق أو عجز الزوج عن العمل وغير ذلك من حالات الأسر التى تعولها المرأة . فقد أدت الهجرة إلى دول النفط إلى أن يحمل أفراد الأسر على عاتقهم ،

وبخاصة النساء منهم ، مهمة القيام بالأدوار التى كان يقوم بها المهاجر مثل قيامهم بالعمل الشاق فى الزراعة بأجر لدى الغير أو بدون أجر لدى الأسرة .

أما القضية الرابعة والأخيرة فتتعلق بما هو ثقافى فى عمل المرأة الريفية أى ما تمارسه القيم من نفوذ على عمل المرأة فى الزراعة سواء بدون أجر أو بأجر فى بعض القرى ، فالمرأة الريفية لا تعمل خارج الأسرة فى بعض قرى الصعيد باستثناء العاملات بمهنة التدريس والأعمال الإدارية وغير ذلك ، وباستثناء الإناث من هن أقل من ١٣ سنة فعمل المرأة فى الزراعة "عيب" وعار من وجهة نظر الرجال ويعمل هؤلاء الإناث فى مقاومة دودة القطن ورعاية المواشى وجمع البقوليات ... إلخ سواء لدى العائلة أو بدون أجر أو لدى الآخرين بأجر .

ح - أن عمل المرأة الريفية غير المأجور يتعرض إلى الإهمال من جانب التقديرات الإحصائية حيث يتم ضم قسم كبير من المساهمات فى النشاط الاقتصادى خارج قوة العمل فى بيانات التعداد الخاص بما يسمى بالحالة العملية واعتبارهن ربات أسر .

٢ - العمل المأجور

وبالنسبة للعمل المأجور للمرأة الريفية فقد ركز هذا الجزء أيضاً على عدد من القضايا ذات الصلة مثل :

أ - انخفاض أجر المرأة فى الأنشطة الزراعية والريفية عن أجر الرجل بالنسبة لنفس الأعمال ، وانعدام أى مستوى من مستويات الحماية القانونية الخاصة بالأجور وعدد ساعات العمل والأجازات وظروف العمل إلى آخره .

ب - أنه غالبا ما تلجأ المرأة الريفية إلى بيع قوة عملها فى سوق العمل الزراعى والصناعى والخدمى ، مقابل الأجر ، وفى مجال الزراعة يتسع نطاق العمال الأجراء من الذكور والإناث . فإلى جانب الذين لا يملكون إلا قوة عملهم يوجد الفلاحون الفقراء الحائزون لمساحات قزمية من الأرض ويجمعون بين حيازاتهم لأدوات عمل بدائية وبين العمل العائلى الكثيف ، وهم يضطرون للعمل المأجور فى الزراعة وغيرها بسبب عدم كفاية ما يحوزونه من أرض زراعية عن الوفاء بالإنتاج الضرورى لمعيشتهم ولأسرهم .

جـ - أن العمال الزراعيين الأجراء - ذكوراً وإناثاً - ينقسمون إلى عمال دائمين وعمال مؤقتين ، والعمال الدائمون هم الذين يتم استئجارهم لمدة سنة أو أكثر للعمل عند كبار ومتوسطى الحائزين ، أما العمال المؤقتون فينقسمون إلى فئتين : تضم الأولى العمال الذين يتم استئجارهم فى مواسم الحصاد الزراعية للمحاصيل الشتوية والصيفية ، والفئة الثانية تضم العمال المؤقتين الذين يتم استئجارهم فى الأشغال العامة .

ثالثا : العوامل الثقافية المؤثرة فى عمل المرأة الريفية

اهتم هذا البعد بعدد من القضايا المحورية التى تسهم فى رصد هذه العوامل منها :

١ - التنشئة الاجتماعية ودورها فى تعميق قوامة الذكور على حساب الإناث وانعكاس ذلك على عمل المرأة الريفية ، ينطلق هذا الجزء من أن التنشئة الاجتماعية تلعب دوراً هاماً فى تقديم صياغات مثالية أو معيارية تعكس فى طياتها أن هناك من الأدوار ما يناسب الذكور ومنها ما يكون أكثر ملاءمة للإناث ، كما يعكس هذا أيضاً افتراضا مؤداه أن التباين بين القوى

الفيزيقية للذكور والإناث يتيح للذكور القيام بالأعمال الأكثر مشقة ، بالرغم من أن هذا الزعم قد ثبت خطأه فى الواقع ، يدلل على ذلك أن المرأة الريفية على سبيل المثال تمضى ساعات طويلة من العمل والجهد وتسهم بشكل واضح فى إنتاج قيم الاستخدام الهامة فى الأسرة ، كما تهيئ التنشئة الاجتماعية الإناث لتقبل المزيد من الأعباء التى يتوقع أن تضاف إليهن أو تخرج عن الدور التقليدى لها . فالتغيرات التى شهدها الريف المصرى أفسحت المجال لاشتراك الإناث فى عمل ظل لفترة طويلة قاصراً على الذكور ، فالعمل الزراعى فى بعض جوانبه يستأثر به الذكور وبشكل خاص الذى يتطلب تكويناً فيزيقياً محدداً ، إلا أنه عندما ظهرت فرص الهجرة إلى الخارج بعائدها النقدى المرتفع ، ترك الذكور ساحات العمل الزراعى للإناث وفقدت هذه الأعمال تميزها وارتباطها بالذكور ، وأصبحت أدواراً تؤديها الإناث .

٢ - وبالنسبة لقضية كيفية حساب الجهود والأشكال المختلفة لعمل النساء داخل الأسرة ، فكما يذهب رواد الاتجاه المادى أن الإنتاج المنزلى وتحويل السلع والخدمات التى تؤديها النساء الريفيات لكى تصبح صالحة للاستهلاك كإعداد الطعام والغسيل ورعاية الأطفال وكبار السن والمرضى والكثير من الأعمال اليومية تفرض درجة من إحلال الإنتاج المنزلى بسلع توجد فى السوق . إذ يمكن شراء الكثير من السلع والخدمات التى يتم إنتاجها بالمنزل ، مما يتطلب إعادة النظر فى كثير من التعريفات حول مفهوم النشطين اقتصادياً وغير النشطين اقتصادياً والبحث عن صيغة ملائمة لحساب هذه الجهود والأشكال المختلفة للعمل . فالعمل المنزلى الذى تؤديه الإناث الريفيات مستبعد من جانب حساب النشاط أو تصنيفات

العمل ، بالرغم من أنه لا يختلف عن العمل المأجور أو غيره من الأعمال المؤسسية ، وأن الفرق هو انخراط النساء الريفيات فى إنتاج قيم الاستخدام للحياة اليومية ، بالإضافة إلى إنتاج قيم التبادل فى بعض الأحيان ، ويحدث ذلك عندما تعرض المرأة الريفية جزءاً من إنتاجها المنزلى فى السوق .

٣ - ومن بين القضايا التى تم طرحها للمناقشة فى هذا الجزء من الدراسة أيضا قضية المكانة وطبيعة الجهد المبذول من قبل الإناث ، وذلك فى إطار الجهود التى تبذل داخل مجتمع القرية ، بهدف الكشف عما تسهم به من غموض فى واقع النشاط الاقتصادى أمام أدوات القياس الكمى . وتشير الدراسة فى هذا الإطار إلى أن العديد من الدراسات السابقة كشفت عن استئثار الذكور فى المجتمعات الريفية بالأعمال المؤسسية التى أتاحها التعليم ، وبفرص الهجرة إلى الخارج حيث العائد النقدى المرتفع قياساً إلى الأعمال التى تؤدى بالريف ، هذا فضلاً عن احتفاظهم بإدارة الأنشطة الاقتصادية الريفية كقيادة الجرارات ، وتسويق المحاصيل الغذائية بالمراكز الحضرية المجاورة أو حتى البعيدة عن القرية ، وأنه على الرغم من تساوى فرص التعليم أمام الذكور والإناث سواء بالمجتمع الريفى أو الحضرى على حد سواء مع بعض الاختلافات بالنسبة للمجتمعات الريفية إلا أن فرص العمل التى ترتبت على التعليم ليست متساوية بالقدر الذى يتيح للإناث الحصول أو المشاركة الفعلية فى الأعمال ، حيث تقف الكثير من المعوقات الثقافية والاجتماعية حائلاً أمام مساواتها بالذكور فى سوق العمل والذى يفسح المجال للذكور بشكل أكثر من الإناث بحجة أن بعض الأعمال تفوق طاقة الإناث على تحملها ، بالإضافة إلى ما يقدمه المجتمع من المبررات التى لا

تتسق دائما مع منطقيتها لتبرير تمكين الذكور بشكل يفوق الإناث وبشكل خاص فى المجتمعات الريفية ، وأنه ينبغى ألا يفهم من ذلك أن كل نساء الريف على اختلاف مستوياتهن الطبقية يقعن تحت تأثير هذه المحاذير بدرجة متساوية ، فالواقع يفصح عن تجاوز نساء الطبقات الدنيا فى المجتمع الريفى لهذه الحدود الثقافية حيث يصبح السعى وراء الرزق هو السبيل الوحيد أمام أفراد هذه الطبقات وغيرها من الطبقات الفقيرة فى الريف . ففى سياق هذا المطلب الاجتماعى ومحدودية الخيارات الاجتماعية أمامهن تتوارى المؤثرات الثقافية والضوابط التى يفرضها الواقع الاجتماعى على بعض المستويات الطبقية الأخرى . ويؤكد هذا الجزء من الدراسة على أن المؤثرات الثقافية لم تقلل من جهود الإناث فى الريف المصرى ، بل على العكس من ذلك ، فإناث القرية يبذلن جهوداً مضنية حسب مستوياتهن الطبقية ، ومنهن من تستمر فى ذلك طوال ساعات النهار وبعض ساعات الليل ، ولكن فى إطار الوحدات المعيشية ، ومن ثم تظل هذه الجهود وتتوارى خلف الجدران ، ويصعب رصدها أو حصرها ، كما لا تتم بمقابل مادى ينعكس على من يؤديها من الإناث ، ويمثل ذلك بدوره أحد أشكال القهر الذى تقع فيه المرأة الريفية .

٤ - كما ناقش هذا الجزء قضية قوة المرأة وتبعيتها واستقلالها ، وقد قصدت الدراسة هنا بقوة المرأة : قدرتها على تحقيق الإرادة الشخصية أو على السيطرة أو التأثير فى سلوك الآخرين وتوجيه الأحداث الهامة فى حياتها ، وهو بطبيعة الحال تأثير يختلف من سياق تاريخى لآخر ، فهناك مجتمعات تتيح للمرأة الفرصة لتحقيق ذاتها من خلال تمكينها وتوسيع الخيارات أمامها ، ومن ثم تتمتع الإناث بالقوة ، وعلى العكس من ذلك توجد بعض

الثقافات تحاصر الإناث بالكثير من الضغوط والمحاذير التى تعوق حركتها فى الواقع وبالتالى تصبح فرصة الإناث فى التمتع بالقوة محدودة . وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يتفق الباحثون على أن هناك عدداً من المؤشرات التى يمكن من خلالها الكشف عن مكانة المرأة تتمثل فى : أنه كلما ارتفعت قدرة المرأة على التحكم فى الأحداث الهامة فى حياتها ارتفعت مكانتها وقوتها ، وأن مكانة المرأة ترتفع كلما زاد عدد النساء اللاتى يتساوين مع الرجال فى أمور الحياة وفرص العمل ، وفى اتخاذ القرارات اليومية ، والتدريب ، وأخيراً ترتفع مكانة المرأة إذا أتاح لها الواقع الانخراط فى الأعمال المأجورة ، وتنخفض إذا حاصرها الواقع فى أدوار الإنجاب والعمل المنزلى . مما يعنى أن النشاط الاقتصادى الذى تؤديه المرأة يمكن أن يسهم فى تحقيق القوة لها إلا أنه وفى بعض المجتمعات الأبوية التقليدية تقف العوامل الثقافية المرتبطة بالإناث وأدوارهن عائقاً أمام قوة المرأة المستمدة من النشاط الاقتصادى ، إلا إذا سمح الرجل بذلك حتى وإن كانت مساهمة المرأة الاقتصادية والانتاجية فى وحدة معيشية تساوى مساهمة الرجل أو حتى تفوقها . وتشير الدراسة هنا إلى أن العوامل الثقافية تخرج معايير التقويم الخاصة بالإنجاز والعمل عن موضوعيتها – وتربط الكفاءة بالنوع ، والإنجاز بالذكور ، وتهيئ الثقافة إناث القرية لتقبل ذلك كما تفسح المجال للذكور دون قيود ، وتشكل هذه التوجهات القيمية البناء العقلى والنفسى لإناث القرية ، ولتقبلهن لأدوارهن ، وتغرس تصورات غير حقيقية عن قدراتهن المحدودة على أداء العمل ، وقدرات الذكور غير المحدودة على العمل ، وهى توجهات فى معظمها تسهم فى ترسيخ صورة أدنى للمرأة عن جهدها ، وصورة أكثر ثراء عن أدوار الذكور وجهودهم فى العمل .

٥ - ومن بين ما ركز عليه هذا الجزء أيضاً العوامل الثقافية ومشكلات قياس جهد الإناث ، وتذهب الدراسة فى هذا الصدد إلى أنه بالرغم من تنوع إسهامات المرأة فى المجتمع الريفى إلا أن هناك اتجاها عاما نحو المبالغة فى تقدير جهود الذكور والإقلال من تقدير جهود الإناث ، بالرغم مما كشفت عنه البحوث والدراسات السابقة من حيث كثافة الجهود التى تؤديها الإناث فى أعمال الزراعة والحقل والتى تمثل فى الأساس جهوداً ينبغى أن يؤديها الذكور ، كرعاية الماشية ونقل السماد من المنزل إلى الحقل وجنى المحاصيل وتسويقها .

كما كشفت هذه الدراسات أيضا عن أن بعض قرى الريف المصرى قد تأثرت بالعديد من المتغيرات التى شهدها الريف بشكل عام كالهجرة والتعليم والتحول الرأسمالى الذى أتاح فرص العمل خارج النشاط الزراعى للذكور ، وتولت الإناث فى ظل هذه الظروف تحمل الكثير من الأعباء التى كان يؤديها الذكور ، إلا أن الصياغات المعيارية للأدوار والتى مازالت ماثلة فى عقول الأفراد تتجه نحو المبالغة بشأن جهود الذكور والتقليل من جهود الإناث ، وعدم الإفصاح عن موقف الإناث فى الواقع أو التصريح بما يجعلهم بمنأى عن الكشف عن ذلك الموقف المعكوس والذى أصبح الذكور فيه هم الذين يقومون بدور المساعد مع الإناث إذا أتيحت لهم الفرصة فى ذلك . وتفسر الدراسة ذلك فى إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها الريف المصرى ، والتى لم يواكبها تغير فى قيم الأفراد السائدة حول مفهوم العمل على المستوى الثقافى والاجتماعى ، إذ إن هذه التحولات بدت أكثر سرعة فى حركتها من التغير فى قيم الأفراد حول العمل ، والتى ظلت بدورها تشكل توجها فى عقول الباحثين وجامعى البيانات حول النشاط

الاقتصادى ، ومن ثم تقف عائقا أمام مصداقية الحصول على بيانات حول عمل الإناث فى القرية .

٦ - ومن بين ماتناولته الدراسة بالتحليل فى هذا السياق ماعرف باستعارة مفاهيم اقتصادية من سياق ثقافى مغاير أسهمت فى تزييف واقع مشاركة الإناث فى الريف ، حيث ركز هذا الجزء على أن النشاط الاقتصادى يمثل مسعى وهدفا للعمل ، وهو بمثابة ظاهرة اجتماعية يشكل مكوناتها الواقع الايكولوچى والثقافى الذى يحيط بها ، لذلك فالاختلاف قائم فى هذا النشاط طبقا للعديد من المتغيرات التى تتشكل على أرض الواقع ، وأنه بالرغم من أن الأفكار الكلاسيكية قد افترضت ضمنيا أن جميع استهلاك الأفراد هو من السلع التى ينتجها السوق ، وهو افتراض لايأخذ فى الاعتبار الكثير من الجهود التى تبذلها الإناث وبشكل خاص فى العمل المنزلى فى نطاق الأسرة ووحدات المعيشة ، وقد شكل هذا الافتراض أساسا للقياس فى المفاهيم التى صاغتها منظمة العمل الدولية بالنسبة للدول الأعضاء ومنها مصر ، وبالرغم من صدقه واقترابه من الواقع الثقافى للمجتمعات الصناعية إلا أنه يسقط من الحسبان الكثير من الجهود التى تبذلها الإناث فى المجتمعات التى يعرف الاقتصاد فيها باقتصاد الإعاشة ، حيث تبذل الإناث فى هذا النوع من الاقتصاد جهودا مضنية فى البيت والحقل ولايدفع عنها أجر . وترى الدراسة الراهنة أنه إذا كان الريف المصرى تتعايش فيه أنماط من العمل الرسمى يمكن الكشف عنه ، وتحديد الأدوار التى تسهم فى أدائه إلا أن العمل غير المؤسسى يصبح الكشف عنه من الأمور الصعبة . يضاف إلى ذلك أن اعتبار الأجر محددا هاما للتصنيف والتمييز بين من يعمل ومن لايعمل من الإناث قد زاد من حجم المشكلة .

٧ - وتأتى القضية الأخيرة التى تتعلق برصد ملامح التفاعل بين المؤثرات الثقافية والاقتصادية فى سوق العمل وتأثير ذلك على عمل المرأة الريفية ، فبالرغم من أن سوق العمل يبدو مفهوما اقتصاديا بحتاً إلا أنه يتأثر إلى حد كبير بالعديد من المؤثرات الثقافية التى أسهم فى إفرازها الواقع الاجتماعى والثقافى والذى يشكل بدوره مفهوم العمل ، وهى مؤثرات تبدو ذات ملامح اقتصادية فى موقف معين ، كما قد تبدو فى مبررات ثقافية فى موقف آخر . وبشكل عام فكثيرا ماتكون خارج نطاق إرادة الإناث . إلا أنها تؤثر بشكل فعال فى عمل المرأة وموقف سوق العمل منها ، وقد تؤدى إلى تركز الإناث فى المهن التى تتطلب مهارة أقل ، وبالتالى تكون الأجور منخفضة ، وينسحب ذلك الأمر على الريف والحضر وإن كان تأثيره يكون أكثر وضوحا فى سوق العمل فى الريف بالنسبة للمرأة .

رابعا: الأوضاع القانونية لعمل المرأة الريفية

وتعد من بين أهم القضايا التى تم التركيز عليها فى الدراسة الراهنة نظرا لما يوفره القانون من صيانة لحقوق الإنسان فى نطاق العمل ، وفى ضوء المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تحول دون تمتع المرأة الريفية بأى حقوق فى نطاق العمل . هذا من جانب ومن جانب آخر فإن التغيرات الجذرية التى أحدثتها ظاهرة العولمة والتى كان من أبرز آثارها تقلص فرص النساء ، وإتاحة فرص عمل ذات مكانة متدنية وأجر منخفض وظروف عمل سيئة وبالتالى عدم الاستقرار الوظيفى ، وهى جميعها أمور تكرس التمييز بين الجنسين ، فإن هذه الآثار تتضاعف بالنسبة للنساء الريفيات حيث شيوع البطالة والفقر، وفقدان الحقوق القانونية فى تأمين فرص العمل المتاحة ، مما يتطلب مزيدا من الجهود

العلمية والمجتمعية التى قد تسهم فى توفير الأساس القانونى لإلغاء هذا التمايز وصيانة الحقوق القانونية للمرأة العاملة فى الريف . ومن جانب آخر فإن صيانة حقوق المرأة الريفية يعد مدخلا نحو تمكينها اقتصاديا واجتماعيا ، بمعنى أن يكون القانون أكثر استجابة لحاجاتها فى نطاق العمل . طرح هذا الجزء من الدراسة عددا من الإشكاليات يرتبط بعضها بقضايا التمييز القانونى للعاملات فى سوق العمل ، ويرتبط البعض الآخر بالإشكاليات التى تواجه وضع إطار قانونى لحماية أوضاعها داخله بحيث يكون هذا الإطار أكثر استجابة لحاجات هؤلاء النساء . لذلك فقد تطلب مناقشة هذه الإشكاليات والقضايا الإجابة على عدد من التساؤلات منها :

١ – مامبررات الحماية القانونية للمرأة الريفية فى سوق العمل ؟

٢ – هل عكس التطور القانونى فى نطاق العمل اهتماما بالمرأة الريفية ؟ وماهى الآثار الناجمة عن الفجوة التشريعية الموجودة حاليا ؟

٣ – ما الإشكاليات التى تواجه الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة ؟

٤ – ما الآليات التى توفر للمرأة الريفية الحماية فى سوق العمل ؟

اعتمد هذا الجزء فى الإجابة على هذه التساؤلات على نتائج الدراسات السابقة الميدانية والنظرية ، التى أجريت حول سوق العمل وأوضاع عمل المرأة الريفية فضلا عن مراجعة قانون العمل والاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم العمل .

فعن مبررات الحماية القانونية للمرأة الريفية قصد بها السعى نحو توفير أساس قانونى يمثل سندا للتحرك الثقافى والاجتماعى والسياسى لترسيخ حقوقها ، ولا يتم هذا إلا من خلال الوقوف على مفهومى الغيبة التشريعية والاستبعاد الاجتماعى ، فالغيبة التشريعية بالنسبة لسوق عمل المرأة الريفية

تتمثل فى غلبة الإنكار والتجاهل الذى يوسم به القانون فيما يتعلق بقضايا المرأة وحقوقها . إذ يلجأ المشرع دائما إلى انتهاك حقوقها ، إما بعدم إقرارها ، أو حتى ضمان صيانتها من خلال استثناءات تحرم على المرأة أبسط قواعد حدوث العدالة ، وهو حق المعاملة بالمثل ، أما الاستبعاد الاجتماعى فهو الذى يحدث نتيجة لآليات السوق ومايترتب عليه من تميز فى الفرص والحقوق التى تنجم عن هذه الآليات ، وبالتالى فإن الاستبعاد الاجتماعى للمرأة العاملة فى الزراعة من الحماية القانونية يطرح ضرورة اجتماعية تتمثل فى إعمال وتوافر نصوص قانونية تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا .

وتتمثل أهم مظاهر الغيبة التشريعية فى أن أوضاع العمالة الريفية بشكل عام والمرأة الريفية تحديدا لم تكن ضمن حسابات المشرع ، وأن ذلك يرجع إلى أن علاقات العمل بشكل عام فى القطاع الزراعى يعتمد على أسس واعتبارات عائلية لاتحكمها تشريعات بل عادات وتقاليد حسب الزمان والمكان وطبيعة العمل ، هذا بجانب أن الطبيعة الموسمية للعمل فى الريف تكون فى كثير من الأحيان موسمية أو مؤقتة ، مما يجعل تنظيم علاقات العمل أكثر صعوبة وتعقيدا . وتدلل الدراسة على ذلك مشيرة إلى أن تنظيم علاقات العمل بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لم يكن به أى إشارة لحقوق العامل الزراعى أو العاملة الزراعية ، وأن شمول عمال الزراعة فى القانون قد جاء بعد اثنين وعشرين عاما من تاريخ صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . هذا بجانب إهمال القانون لفئات النساء العاملات فى الزراعة تحديدا ، فبعض مواد هذا القانون حددت حقوق النساء العاملات فى القطاع الخاص خاصة مايرتبط بعقد العمل وشروطه وانقضائه والأجر والاجازات ... إلخ ، إلا أن المادة ١٥٩ منه جاءت لتستثنى العاملات فى قطاع الزراعة البحتة من أحكامه مما يمثل فقدانا

لتأمين الأوضاع الاقتصادية الحالية والمستقبلية للعاملات فى الزراعة بسبب غياب عقود العمل التى تحمى النساء فى هذا القطاع ، فى الوقت الذى تكاد تجمع فيه العديد من الدراسات على أن المرأة الريفية تقوم بالأعمال الشاقة فى الإنتاج الزراعى .

إلا أنه وبعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى وهى سياسات اتسع بمقتضاها نطاق السوق الرأسمالى فقد أثر ذلك تأثيرا كبيرا على أوضاع عمل المرأة فى الريف - كما كشفت عن ذلك الدراسات السابقة التى أشير إليها فى سياق البحث الراهن - لقد أسهم هذا التحول فى إحداث تغييرات قانونية شملت علاقات العمل ، والتى صدر بمقتضاها القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، حيث تضمن هذا القانون فى الفصل الثانى من الباب السادس منه أحكاما خاصة بتشغيل النساء حددتها المواد ٨٨ إلى ٩٨ . إلا أن هذا القانون قد غابت عنه أيضا حقوق المرأة العاملة فى الريف ، حيث الاستثناء الذى ضمنته المادة ٩٧ منه بالنسبة للعاملات فى الزراعة مما يعنى أنه بالرغم من تأثر هذه الفئة بالسياسات الاقتصادية والتى كان من المفترض شمولها بالحماية القانونية فى نطاق العمل إلا أنها ما زالت بعيدة عن أوجه الحماية القانونية .

أما الاستبعاد الاجتماعى فيقصد به جملة السياسات الاقتصادية التى تم تطبيقها ونالت من حقوق المرأة فى نطاق العمل وبالذات المرأة الفقيرة والتى تشكل الغالبية العظمى منهم المرأة العاملة فى الريف . وتذهب الدراسة فى هذا السياق إلى أن فرض هذه السياسات وما ترتب عليها من آثار على سوق العمل كان استجابة أيضا لمجموعة من السياسات الاقتصادية التى تم فرضها فى اقتصاديات المجتمع المصرى فى إطار العولمة وما ارتبط بذلك من إطلاق قوى السوق والانصياع غير المشروط لها أدى إلى زيادة البطالة بين صفوف النساء ،

وبشكل خاص نساء الريف حيث عدم وجود فرص مضمونة ومستقرة بالحكومة .

هذا بجانب أن سيطرة النمط الرأسمالى القائم على الاستثمار من خلال استخدام التكنولوچيا فى عمليات الزراعة تؤدى إلى استبعاد جانب كبير من النساء من القوى الاقتصادية الفعالة وتحويلها إلى قوى هامشية ، وتحول قطاع كبير من النساء العاملات إلى مايسمى بالقطاع غير المنظم أو غير الرسمى وهن العاملات فى قطاع الزراعة .

وبالنسبة لتطور الحماية التشريعية للمرأة العاملة فى القانون المصرى فقد انتهت الدراسة إلى أن هذا التطور عكس مجموعة من المبادئ التى مثلت الإطار العام لحقوق المرأة فى نطاق العمل ، وتأتى فى مقدمة هذه المبادئ قضية المساواة بين الرجل والمرأة فى الحصول على عمل ، وفى حق كل منهما فى الحصول على الأجر المتساوى ، وخلافا لقضية المساواة حرصت كل قوانين العمل على ضرورة النص على تنظيم الأوضاع الخاصة بعمل النساء كحماية الأمومة والطفولة من خلال أجازات الوضع ورعاية الطفل ... إلخ ، وحظر الأعمال الشاقة والخطرة والليلية على النساء والحق فى التأمينات الاجتماعية ، وبالرغم من إقرار هذه المبادئ من خلال قوانين العمل المختلفة إلا أن استثناء العاملة الزراعية والعاملة فى القطاع غير الرسمى قد أوجد بعض الفجوات التشريعية فى سوق العمل ، كالتمييز فى الأجر بينها وبين الرجل وغيبة التنظيم النقابى للعاملات الزراعيات والقيام بالأعمال الشاقة دون أجر .

أما عن الإشكاليات التى تواجه الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة فقد بينت الدراسة أن ثمة صعوبات تواجه توفير هذه الحماية ، وتجعل من محاولة وضع إطار قانونى لحماية حقوقها قضية منهجية تضع فى اعتبارها عمل المرأة الريفية الذى يتصف بالاستقلالية والهامشية ، بمعنى أنه غالبا مايكون دورا

مكملا لعملية الإنتاج الأساسية ، ولكونه يمثل خليطاً غير متجانس من الأعمال وهى الطبيعة التى تفرض صعوبات فى تقدير حجم هذا العمل وحجم إسهام المرأة فيه . وقد أمكن حصر هذه الإشكاليات فى قضيتين أساسيتين تتعلق الأولى بطبيعة عمل المرأة ذاته فى الريف وترتبط الثانية بهامشية العمل الذى تقوم به المرأة .

هذا وقد انتهت الدراسة فى هذا البعد إلى ضرورة تبنى بعض آليات للعمل أو استراتيچيات للمواجهة والتى يأتى فى مقدمتها توفير الحماية التشريعية لمن تشملهم هذه الحماية وضرورة الاعتراف بالحقوق المنقوصة بالنسبة للمرأة الريفية .

Abstract

CURRENT STATUS OF WOMEN LABOUR
IN RURAL AREAS

Inaam Abd El Gawad

This article presents a summary of the report titled the "Current State of Rural Women Labour".

The article presents the theoretical framework that includes a bibliography on the subject, dealing with the impact of socio-economic transformation on the conditions of rural women labour, paid and unpaid labour, the structural determinants of the participaion of rural working women in the labour market, the difficulties and the legislative protection of the rural working women. The legal status and the cultural factors that affect rural women work are also considered.

القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة

دراسة فى منشآت القطاع غير الرسمى : البنية والتنمية *

أمـال هـلال **

تهدف دراسة منشآت القطاع غير الرسمى إلى تحليل قضية العمل من حيث تنظيمه وإدارته وأساسه القانونى . كما تمكننا من تناول قضية الإنسان باعتباره صاحب العمل أو المنظم لشئون العمل ، والتوريث المهنى ، والتكيف مع ظروف العمل المتغيرة . استنادا إلى أن المنشأة تضم قوى عاملة متباينة تنحدر من أصول اجتماعية مختلفة . ولها تاريخ مهنى خاص بهم . هذا بالإضافة إلى إلقاء الضوء على قضية البيئة والتلوث البيئى .

وانتهت الدراسة إلى أن منشآت القطاع غير الرسمى وإن كانت تتسم بقدر من الاستقرار والوضوح للأدوار المهنية فيها ، وتعمل على توفير سلع ومنتجات رخيصة قليلة الجودة تخدم قطاعا من أفراد المجتمع . إلا أنها تعانى العديد من الصعوبات والعقبات المؤسسية التى تحول دون استمرار نشاطها أحيانا .

مقدمـة

تكاد تجمع دراسات القطاع غير الرسمى على المستويين العالمى والمحلى على اعتبار العمل للحساب الخاص متغيرا هاما فى تحديد معنى القطاع غير الرسمى

* تمثل هذه الدراسة التقرير الثالث ضمن "برنامج بحوث القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة" ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور على عبد الرازق جلبى ، وعضوية كل من الدكاترة اعتماد علام ، أستاذ ، كلية البنات جامعة عين شمس ، آمال عبد الحميد ، أستاذ علم الاجتماع المساعد ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، حامد عبده الهادى ، أستاذ علم الاجتماع المساعد ، كلية الآداب جامعة الزقازيق ، الخبراء الأول بالمركز نسرين البغدادى ، وسحر حافظ ، وآمال هلال . وقد قام الأستاذ الدكتور عادل سلطان بكافة العمليات الإحصائية للبحث .

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وتعريفه ، ومن ثم تمييزه عن العمل لدى الغير . ذلك لأن أصحاب العمل أو العاملين لحسابهم الخاص ، والذين قد يستخدمون غيرهم فى هذا العمل ، يمثلون شريحة هامة فى القطاع غير الرسمى تضم الأنشطة الإنتاجية الصغيرة وأصحاب ورش النجارة والحدادة والصناعات الجلدية أو النسجية ، فضلا عن أصحاب المهن الحرفية مثل الميكانيكى والكهربائى والسمكرى وما إليها ، أضف إلى ذلك أصحاب الأنشطة التجارية المتباينة .

وربما كان ذلك واحدا من الأسباب التى تقف وراء اهتمام دراسات هذا القطاع بالمنشآت الصغيرة باعتبارها وحدة التحليل الأولى فى فهم أنشطته المتباينة ، كما تمثل المنشآت مواقع استراتيچية تسمح بدراسة مجموعة أخرى من الأبعاد التحليلية الهامة فى التعرف على نشاطات القطاع غير الرسمى مثل : العمل والإنسان والبيئة .

فدراسة المنشأة تسمح بتحليل قضية العمل من حيث إيكولوچيته وتنظيمه وإدارته واقتصاده وأساسه القانونى . كما تمكننا من تناول قضية الإنسان باعتباره أولا صاحب عمل (أو المنظم) وإدارته لشئون العمل ، والتوريث المهنى والتكيف مع الظروف المتغيرة فى البيئة . وذلك استنادا إلى أن المنشأة تضم قوى عاملة متباينة (أسطوات وصبية – رجال – نساء – أطفال – معوقين) ينحدرون من أصول اجتماعية مختلفة ، ولهم تاريخ مهنى خاص بهم ، وروابطهم الاجتماعية والمهنية فى المجتمع الأكبر . وكذلك تفيدنا دراسة المنشأة فى تسليط الضوء على قضية البيئة واختلاط السكن بالعمل وانعكاساته البيئية والصحية ، والتوازن البيئى ، والتلوث ونمو السكن العشوائى وفهم العلاقة الجدلية بين المنشأة والسياق الاجتماعى الأكبر الذى يضم منشآت رسمية أخرى ، مع احتمالات الاندماج فى الاقتصاد الكلى .

ومن هذا المنطلق اختار فريق العمل فى برنامج بحوث القطاع غير الرسمى موضوع هذا التقرير (الثالث) "منشآت القطاع غير الرسمى فى حضر مصر" ليمثل موضوعا للاهتمام والعمل .

أولا : أهمية البحث وأهدافه

١ - أهمية البحث

تعتبر دراسة المنشآت من الأهمية بمكان عند دراسة القطاع غير الرسمى للاعتبارات التالية :

أ - من منظور منهجى : تعتبر المنشأة الوحدة الاقتصادية التى يمكن ملاحظتها وكتابة تقارير حولها على المستويين العام والخاص . كما يتم الاعتماد على المنشأة فى إجراء المسوح والدراسات المقارنة .

ب - من منظور اقتصادى : تعتبر المنشأة حجر الزاوية فى كتابة تقارير تتعلق بنسب المشاركة العمالية فى النشاط الاقتصادى تبعا للسن والنوع ومعرفة مستوى الدخل السنوى للنشطين اقتصاديا على المستوى القومى . كما يمكن تقدير مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى مستندا إلى نسبة مشاركتها داخل منشآت القطاع غير الرسمى لاسيما عند تقدير القيمة المضافة .

جـ - من منظور تنظيمى : يتم استخدام المنشأة كنسق اجتماعى له خصائص تنظيمية . وباستثناء خاصية الرسمية التى يفتقر إليها نسق المنشأة ، يصبح فى الإمكان استخدام الأطر النظرية المطبقة على التنظيمات الرسمية للتطبيق على منشآت القطاع غير الرسمى . بل إن تبنى هذه الأطر فى تفسير خصائص المنشأة وطبيعة العملية الإنتاجية بداخلها يحقق

إثراءً لهذه الأطر . فضلا عن أن دراسة المنشآت تفيد فى فهم خصائص المنظمين وطبيعة أنظمتهم الاقتصادية المختلفة وأنماط إدارتهم للمنشآت .

د - من منظور استراتيجى تنموى : تلعب منشآت القطاع غير الرسمى دورا حيويا فى تنمية الأحياء الفقيرة وتوليد الدخل لفئات نشطة من المجتمع تفتقر للخبرة الفنية والتعليم ، وللفئات المهاجرة داخليا من محل إقامتها بحثا عن فرص عمل لاسيما فى المناطق الحضرية .

٢ - أهداف دراسة منشآت القطاع غير الرسمى

تتبلور فى مجموعة من الأهداف الرئيسية التى ينبثق عن كل منها عدد من الأهداف الفرعية ، ومن أهمها:

أ - تحديد الأبعاد التنظيمية للمنشآت من حيث البناء والتحديات

ولتحقيق هذا الهدف يسعى البحث إلى التعرف على :

- الخصائص المورفولوچية والتنظيمية للمنشآة من خلال رؤيتها كنسق اجتماعى مفتوح ينهض فى علاقاته المتبادلة مع البيئة الخارجية على تساند اجتماعى غير معلن .
- مدى التوافق بين الإمكانات الذاتية للمنشأة كوحدة إنتاجية/خدمية (من حيث قوة العمل وطبيعة العملية الإنتاجية واستقرار جماعة العمل وإمكاناتها المهارية) فى التعامل مع آليات السوق المحلى وتلبية احتياجات أفراده والمحافظة على الاستمرارية فى ممارسة نشاط المنشأة وفق ما تتصف به من خصائص قانونية وتنظيمية .
- قدرة المنشأة على توليد الدخل والمساهمة فى تشغيل المتعطلين عن العمل لأسباب مختلفة ، وإكساب مهارات فنية للعاملين الجدد بها.
- عوامل ثبات واستمرار المنشآت .

ب - الأبعاد القانونية لمنشآت القطاع غير الرسمى

وذلك بغرض الوصول إلـى :

- مفهوم قانونى محدد ومتكامل لمكوناته واتجاهاته وفئاته .
- الوصول إلى معـالجة قانونية لحل إشكالية هذا القطا ع ، حتى يمكن وضعه على خريطة الاقتصـاد المصرى ، ومحاولة الاعتراف القانونى بمنشـآته من خلال تبسيط الإجراءات الرسمية التى تكفل حمايته قانونيا ، وإضفاء الشرعية والحماية لشرائحه المتعددة فى سياق النظر فى إعادة هيكلة اقتصاد الدولة على ضوء التوجيه الاقتصادى الجديد .

جـ - التوافق المهنى للعاملين فى منشآت القطاع غير الرسمى

ولتحقيق هذا الهدف سعى البحث إلى الكشف عن:

- التوافق المهنى للعاملين داخل القطا ع غير الرسمى من خلال عدة مؤشرات ، وهـى :
  * العلاقات الإنسانية فى إطار وحدة العمل .
  * مستوى الاستقرار فى المهنة .
  * مدى الرضا عن التعاملات الخارجية (ظروف السوق - الإطار المؤسسى).
- المصادر وضغوط العمل وتأثيرها على التوافق المهنى للعاملين داخل القطا ع .

د - الاتصال والتفاعل اليومى لأصحاب المنشآت

وذلك للتعرف على كيفية تعامل أفراد القطا ع غير الرسمى مع أساليب الاتصال ووسائل الإعلام . ويعد هذا الهدف إضافة لبعد جديد لم تتم دراسته بقدر كاف .

ويتم تحقيـق هـذا الهدف من خلال عدة أهداف فرعية تتمثل فـى التعرف على :

- أية وسيلة تحظى باهتمام أصحاب منشآت القطا ع ؟

- الوسيلة التى يعرفون من خلالها الأخبار العالمية والمحلية .
- أكثر الوسائل التى تعبر عن مشاكل هذا القطاع .
- مدى متابعتهم لحملات التوعية التى تبثها وسائل الإعلام .
- كيفية قضاء أصحاب المنشآت لأوقات فراغهم .
- المساعدات التى تقدمها المؤسسات الاجتماعية (مثل دور العبادة) لأصحاب المنشآت .

ثانيا : تعريف المنشأة

أسفرت نتائج حصر المنشآت فى المرحلة السابقة عن صياغة تعريف إجرائى ينطلق منه فريق البحث فى المرحلة الراهنة وذلك لملاءمته النمط الحضرى السائد فى مجتمعات الدراسة . ويعتمد هذا التعريف على المؤشرات الأكثر شيوعا لوصف المنشآت العاملة فى تلك المجتمعات ، حيث تشير منشأة القطاع غير الرسمى إلى الحيز الفيزيقى الثابت الذى قد يتمثل فى مبنى مستقل مثل : ورشة ، مطعم ، كشك مرخص من الحى ، أو محل . أو جزء من مبنى أو حجرة من شقة أو أكثر من حجرة وغيرها . كما يشتمل على الشكل العشوائى لموقع ممارسة النشاط مثل العشة أو الكشك غير المرخص ، حيث تزاول بداخله أنشطة اقتصادية غير زراعية (إنتاجية ، تجارية ، وخدمية) بصورة دائمة أو مؤقتة بغض النظر عن نوع المبنى أو مادة الإنشاء . ويزاول النشاط إما صاحب العمل بنفسه أو يعاونه آخرون .

وقد اقتصر فريق البحث فى معالجته لهذه القضية على خمسة مؤشرات هى الأكثر شيوعا فى منشآت القطاع غير الرسمى العاملة فى مناطق البحث فى ضوء ما أسفرت عنه نتائج حصر المنشآت (انظر فصل المنهج فى التقرير الثانى

للبحث) ، وهذه المؤشرات هى :

١ - حجم العمالة بالمنشأة (خمسة فأقل) .

٢ - وجود عمالة أطفال (أقل من ١٥ سنة) .

٣ - عدم وجود سجل تجارى أو رخصة لمزاولة النشاط .

٤ - عدم الانتساب للنقابات .

٥ - عدم التأمين الصحى والتأمين الاجتماعى .

ويكفى لوصف المنشأة بأنها تنتمى للقطاع غير الرسمى أن تتصف بثلاث خصائص على الأقل من هذه المؤشرات سالفة الذكر .

ويتنوع النشاط الاقتصادى الذى تمارسه منشآت القطاع غير الرسمى فى خمسة أنواع هى :

- منشآت منفردة النشاط : (تجارى ، إنتاجى ، خدمى) .
- منشآت مزدوجة النشاط : تجارى وإنتاجى ، إنتاجى وخدمى .

ثالثا : مجالات البحث

١ - المجال الجغرافى

وضعت عدة معايير لاختبار المجال الجغرافى للبحث ، يأتى فى مقدمتها توافر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وكثافتها ، إلى جانب معيار القدم والحداثة من خلال اختيار حى تاريخى تقليدى وآخر حديث النشأة عمرانيا - نسبيا - . وبعد إجراء عدة زيارات ميدانية لعدد من أحياء مدينة القاهرة تم اختيار حى بولاق كحى تاريخى تقليدى ، وحى المطرية كحى حديث النشأة عمرانيا ، تتوافر فيهما العديد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، واختير داخل كل حى منطقة تتسم بكثافة أنشطة القطاع غير الرسمى . وللمزيد من التفاصيل حول اختيار

الحى والمنطقة (انظر فصل الإجراءات المنهجية فى التقرير الثانى الصادر عن هذا البحث [1]) .

٢ - المجال البشرى

تم فى المرحلة السابقة إجراء حصر شامل لمنشآت القطاع غير الرسمى العاملة فى منطقة البحث داخل كل قسم من الأقسام المختارة لإجراء البحث الميدانى . وأسفر الحصر عن وجود ١٧٧٦ منشأة عاملة .

وفى المرحلة الحالية تم التطبيق على جميع المنشآت العاملة أثناء إجراء البحث الميدانى وقد بلغ عددها ١٤٢٠ منشأة ، ذلك بعد استبعاد عدد من الاستبيانات غير كاملة البيانات ، ويتوزع هذا العدد فى منطقتى البحث بواقع ٦٦١ منشأة فى بولاق مقابل ٧٥٩ منشأة فى المطرية ، وبهذا اشتمل المجال البشرى على هذا العدد حيث طبقت أداة البحث مع أصحاب تلك المنشآت أو من ينوب عنهم من أقدم العاملين .

٣ - المجال الزمنى

استغرق تطبيق أداة البحث فترة ثلاثة شهور من أوائل شهر مارس ١٩٩٩ إلى نهاية شهر مايو ١٩٩٩ ، وتخللها أيضا تفريغ الاستبيانات .

رابعا : أدوات جمع البيانات

١ - صحيفة الاستبانة وكيفية إعدادها

فى هذا الصدد تم تصميم استبانة تهدف من خلال بياناتها الخروج بمؤشرات كمية توضح معطياتها بعض ملامح وخصائص منشآت القطاع غير الرسمى . ولم تصمم الاستبانة بطريقة تقليدية ، بل من خلال عدة مراحل منهجية .

من أجل التأكد من الصدق الظاهرى للاستبانة ، كان لابد من تحكيمها

قبل التجربة *. وقد أخذت فى الاعتبار كل الملاحظات التى جاءت من الأساتذة المحكمين ، قبل إخضاع الاستبانة للتجربة الميدانية (الدراسة الاستطلاعية) .

٢ - التجربة الميدانية

اشتملت الاستبانة فى صورتها الأولى على ١٤٦ سؤالا كانت موضع التجريب ، بهدف تحديد الزمن الذى يستغرقه التطبيق ، والكشف عن الأسئلة غير المفهومة وغير الواضحة ، أو التى تحتوى على اللبس من وجهة نظر المبحوثين .

وقد تم تدريب الباحثين الميدانيين على تطبيق صحيفة الاستبانة وفهم أسئلتها ، وقد طبقت فى هذه المرحلة على ١١٣ منشأة فى بولاق والمطرية ، تمثل ١٠٪ من كل أنشطة منشآت القطاع غير الرسمى الثلاثة (الإنتاجى ، التجارى، الخدمى) ، واستغرقت فترة التجربة شهر مايو ١٩٩٨ .

وقد أسفرت نتائج التجربة عن الآتى :

- ضرورة حذف بعض الاسئلة التى أثارت لدى المبحوثين الشك والريبة من البحث ، خاصة المتعلقة بالدخل ورأس المال ، مع الأخذ فى الاعتبار وضعها فى الدراسة الكيفية .
- تعديل صياغة بعض الأسئلة التى كان من الصعب فهمها مباشرة ، وإعادة كتابتها فى صورة أكثر سلاسة .
- تقنين بعض الأسئلة المفتوحة .
- إضافة بعض الأسئلة واحتمالات الإجابة التى انبثقت من الواقع .
- حذف بعض الأسئلة من الاستبانة حتى لا يصاب المبحوث بالملل .

* تم فى هذا الشأن اختيار بعض الأساتذة من تخصصات مختلفة (اجتماع - اقتصاد - قانون) ، خاصة من لهم خبرة بدراسة القطاع غير الرسمى أو البحوث الحضرية أو الدراسات القانونية ، وهم الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطى ، الأستاذة الدكتورة محيا زيتون ، الأستاذ الدكتور محمود فهمى الكردى .

ويهذا شملت الاستبانة فى صورتها النهائية ١٠٩ سؤالا بخلاف أربعة متعلقة بالبيانات الأولية (النوع ، السن ، التعليم ، عدد العاملين بالمنشآت)

وقسمت إلى عدة محاور رئيسية هى : خصائص المنشأة ، الأبعاد التنظيمية للمنشأة ، الأبعاد الاجتماعية ، التوافق المهنى ، الاتصال ودوره ، الأبعاد الصحية والبيئية ، الأبعاد القانونية ، علاقة المنشأة بالمجتمع المحلى .

٣ - دليل دراسة الحالة

تم الاستعانة بدليل دراسة الحالة كأداة مساعدة لجمع بيانات تفصيلية حول الخصائص الإيكولوجية والبنائية والقانونية للمنشآت . واشتمل الدليل على أقسام أساسية هى : البيانات الأولية عن المنشأة ، بيانات خاصة بصاحب المنشأة ، ملامح العمل بالمنشأة ، تقسيم العمل وتوزيع الأدوار والتفاعل الاجتماعى داخل المنشأة ، أشكال التفاعل المتبادل بين المنشأة والمجتمع المحلى ، الأبعاد القانونية للمنشأة .

خامسا : أساليب التحليل والتفسير

تعد المنشآت فى المرحلة الحالية هى وحدة التحليل الأساسية مع الأخذ فى الاعتبار أنها جزء من نسق اجتماعى أكبر ، حيث تتفاعل مع الأنساق الأخرى فى المجتمع المحلى ، وكذلك الأنساق الأخرى فى المجتمع العام . كما يتم تحليل المنشآت فى ضوء نظرة شمولية ، من حيث مدى تأثرها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى يشهدها سوق العمل على المستويين المحلى والعالمى .

وتم تفسير البيانات فى ضوء عدة أبعاد اقتصادية وقانونية واجتماعية وثقافية ونفسية . وشمل التحليل والتفسير المقولات النظرية والقضايا المعاصرة المستمدة من التراث النظرى والمنهجى .

سادسا : نتائج الدراسة

وتتمثل هذه النتائج وفقا لكل بعد من أبعاد الدراسة فى الآتى :

١ - الأبعاد التنظيمية للمنشآت من حيث البناء والتحديات

وقد كشفت نتائج الدراسة على مستوى المنشآت عما يلى :

أ - صغر حجم المنشأة وبساطة بنيتها التنظيمية ، مع تقسيم للعمل بسيط ووضوح الأدوار المهنية لجماعة العمل ، وذلك فى مجالات النشاط المختلفة (الإنتاجية ، والخدمية ، والتجارية) ، وداخل الأنماط المختلفة للملكية هذه المنشآت (فردية ، وعائلية ، وغير عائلية) .

ب - تشكيل ملكية المنشأة لبنيتها التنظيمية . ففى المنشآت الإنتاجية ذات الملكية الفردية يتصف تدرج السلطة فيها بثلاثة مستويات ، يمثل صاحب المنشأة المستوى الأعلى ، يليه الأسطوات ، فالصبية ، بينما تتقلص هذه المستويات إلى اثنين أو واحد فى المنشآت الخدمية والتجارية على التوالى . أما فى المنشآت العائلية فتتوارى هذه المستويات ، حيث يتم تقسيم العمل من خلال الاتفاق إما بصورة جماعية وإما من خلال تبادل الأدوار . ويتم تقسيم العائد المادى للعمل بأسلوبين ، إما بالتساوى على أعضاء الجماعة ، أو بحصول الفرد على عائد عمله بصورة مستقلة .

جـ - التوازن والاستقرار النسبى للبنية التنظيمية للمنشأة مما يساعد على تحقيق أهدافها . وتتمثل العوامل التى تساعد على تحقيق هذا التوازن فى حب العمل ، توريث النشاط من الآباء إلى الأبناء ، طول فترة ممارسة النشاط وعدم الرغبة فى تغييره ، انخفاض معدل دوران العمل لاسيما بين الأسطوات الذين يملكون الخبرة فى مجال عملهم . كل ذلك يشكل فى مجموعه المناخ التنظيمى للمنشأة والمحبب لجماعة العمل ويتمثل فى

التفاعل الاجتماعى القوى بين أفرادها وتبادل المعلومة بسهولة ويسر .

د - اتصاف البنية التنظيمية للمنشأة بمرونة تتمثل فى قدرتها على امتصاص عمالة جديدة فى أى وقت تحل محل من يترك العمل دون سابق إنذار .

هـ - وجود ردود فعل معينة من جانب صاحب المنشأة فى حالة الفشل فى الحصول على عوائد متوقعة مقابل أداء النشاط من الأسطوات - سواء بسبب التأخر فى الحضور إلى المنشأة ، أو التباطؤ فى أداء النشاط ، أو التغيب المتكرر دون عذر مقبول - تتمثل فى : اللجوء إلى توقيع خصومات مالية ، أو الاستغناء عن العمال والبحث عن بديل .

و - احتواء البنية التنظيمية للمنشأة على مصادر تعويضية تسهم بشكل واضح فى المحافظة على التبادل المتكافئ للمنفعة بين صاحب المنشأة وأفراد جماعة العمل ، باستثناء المنشآت التى يسود فيها النظام العائلى فى الملكية ومزاولة النشاط ولاتستعين بآخرين . وهذه المصادر التعويضية قد تسهم فى زيادة اندماجية المشتغلين فى العمل ، ومن ثم المحافظة على المنشأة واستمرارها فى مزاولة النشاط .

ز - لا تزال منشآت القطاع غير الرسمى تمثل وسطا للتنشئة المهنية والتدريب على العمل ، ويفضل أصحاب المنشآت تدريب الصبى من سن ١٢ إلى ١٥ سنة حتى يتسنى له تعلم أسرار الصنعة وإتقانها . ويتم التدريب من خلال الممارسة المستمرة مع استخدام التوجيه أو الضرب إذا لزم الأمر .

أما على مستوى علاقة المنشأة بالمجتمع المحلى فقد تمثلت النتائج فى :

أ - ارتباط المنشأة بعلاقات قوية مع المجتمع المحلى ، وتجلت مظاهرها فى الحرص على المشاركة فى أفراح وأحزان المجتمع المحلى ، حتى لو اقتضى أداء هذا الواجب إغلاق المنشأة لبعض الوقت .

ب - وعى أصحاب المنشآت بضرورة تقديم خدمات مجانية للمجتمع المحلى ، لأنه يمثل السوق الرئيسى لتصريف المنتجات ، أو تقديم الخدمات ، أو بيع السلع للمقيمين فى هذا المجتمع .

جـ - أهمية التخفيف عن كاهل الأسر المقيمة بالمجتمع من خلال بيع السلع أو المنتجات بالأجل وبأثمان تناسب دخول أرباب هذه الأسر ، ولكن على نحو يضمن لصاحب المنشأة استمرار العائد من عمله وتصريف المنتجات .

د - قدرة التنظيم الاجتماعى للمنشأة على امتصاص العمالة ، والتقليل من مشكلة البطالة ، وزيادة دخل بعض الأسر فى أى وقت دون النظر إلى عامل السن أو الخبرة السابقة كشرط لمزاولة النشاط ؛ نظراً لما تتصف به العمليات الإنتاجية أو الخدمية من بساطة فى الأداء وعدم حاجتها لخبرات متخصصة سابقة وعمليات البيع فى المنشآت التجارية .

٢ - الأبعاد المؤسسية ومنشآت القطاع غير الرسمى

لقد كشفت النتائج عما يلى :

أ - أن هناك علاقة مؤسسية قوية بين بعض الجهات الرسمية والمنشآت غير الرسمية تتدرج وفقا لأهميتها على التوالى : الضرائب ، والحى ، نوعية التفتيش ومحتواه ، فكان أهمها على التوالى : البطاقة الضريبية ، والسجل التجارى أو الصناعى ، وتراخيص العمل ، وتراخيص مزاولة المهنة ، والطفاية والأمن الصناعى ، والتأمينات على العمال ، والتسعيرة ، ووجود شهادة صحية ، والمواصفات القياسية للمنتج .

ب - تزداد هذه العلاقة المؤسسية قربا وبعدا بناء على عدة مؤشرات أهمها :

- المتابعة والتفتيش الدورى المنتظم ، حيث تزداد العلاقة التزاما وقربا وحرصا على اتباع التعليمات والامتثال للإجراءات الرسمية التى تتبع

تلك الجهات الرسمية الأكثر رقابة ومتابعة ، وتزداد تهربا وبعدا من اتباع الالتزامات كلما كانت تلك الجهات أقل رقابة وتفتيشا .

- الصعوبات والمشكلات المرتبطة بتلك الجهات : تزداد العلاقة قربا والتزاما كلما قلت الصعوبات والمشكلات المصاحبة للإجراءات الرسمية التى تتبع الجهات الإشرافية مثل مشكلات الضرائب التى تتمثل فى المغالاة فى حساب الربح وحساب الضرائب ، وتعدد وتنوع أنواع الضرائب وغيرها ، ومشكلات التأمينات تتمثل فى صعوبة الإجراءات وبطئها ، ووجود مضايقات عند تأخير الأقساط وغيرها .

٣ - الأبعاد الاقتصادية لمنشآت القطاع غير الرسمى

أسفرت نتائج هذا البعد عن عدة مؤشرات توضح التركيبة الاقتصادية لهذا القطاع ومن أهمها :

- أثرت العولمة وما تبعها من آليات تأثيرا سلبيا على التوظيف فى المجتمع المصرى بعامة والقطاع غير الرسمى فيه بخاصة .
- نظرا للآثار السلبية للتكيف الهيكلى على القطاع غير الرسمى ، فإن معظم منشآته فى بولاق والمطرية تساعد العاملين فيها ماديا فى حالة أزماتهم المالية . وهكذا أدى القهر الخارجى إلى تماسك داخلى لمواجهته .
- نتيجة للضغوط المفروضة على القطاع غير الرسمى فى ظل التكيف الهيكلى تضطر غالبية مؤسساته فى بولاق والمطرية لإنذار الصبى بالفصل إذا ارتكب خطأ أثناء العمل .
- معظم الشركاء فى منشآت القطاع غير الرسمى فى بولاق والمطرية من الأقارب .
- أغلب مشروعات القطاع غير الرسمى اعتمدت فى التمويل على المدخرات السابقة ، وعلى الميراث فى كل من بولاق والمطرية .

- تعتمد غالبية منشآت القطاع غير الرسمي في بولاق والمطرية على "الاقتراض من الغير" في حالة الاحتياج إلى دعم مالي ، وتعتمد كذلك على "الجمعيات الدوارة" من الأقارب . وأحيانا نادرة الاقتراض من البنك .
- أثر التكيف الهيكلي الرأسمالي على النشاط الاقتصادي للقطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة ، فارتفعت نسبة النشاط التجاري عنها في الدراسات السابقة المماثلة بشكل واضح على المستويين القومي والعالمي وانخفضت نسبة النشاط الخدمي عما سبق في المستويين القومي والعالمي ، ولكن بدرجة متواضعة وغير ملحوظة . أما النشاط الصناعي والإنتاجي ، فقد تراجع بشكل ملحوظ يثير الدهشة والقلق عنه في الدراسات السابقة المماثلة في كل من المستويين القومي والعالمي .
- يغلب على منشآت القطاع غير الرسمي في بولاق والمطرية اعتمادها على تجار الجملة والتجزئة للحصول على خامات ومستلزمات الإنتاج ، وهذا أمر مستحدث ومرتبط بالعولمة والتكيف الهيكلي ، حيث بدأت تتوارى ظاهرة الاعتماد على مزادات الحكومة ، والقطاع العام ، والمصانع كمصادر لخامات ومستلزمات الإنتاج في القطاع غير الرسمي ، وحل الاعتماد على تجار الجملة والتجزئة محل الاعتماد على المصادر التقليدية حيث مخلفات المصانع والمنشآت ، وفرز الخردة والمهملات ، وكل ما كان يقدمه القطاع العام الرسمي للقطاع غير الرسمي من خامات ومستلزمات إنتاج ، لكن التكيف الهيكلي أدى إلى تراجع دور القطاع الحكومي والعام في هذا الشأن .
- تتمثل أهم مشكلات توفير مستلزمات وخامات الإنتاج في بولاق والمطرية – إن وجدت – في عدم ثبات الأسعار ، وكذا عدم وفرتها في السوق .
- لا تحتفظ معظم منشآت القطاع غير الرسمي في بولاق والمطرية بمخزون من

الخامات ومستلزمات الإنتاج كاحتياطى . وترجع أهم أسباب ذلك إلى عدم الحاجة إلى ذلك ، وعدم وجود كفاية من رأس المال ، وعدم وجود مخزن أصلا ، وضيق مساحة المنشأة .

- تبيع غالبية منشآت القطاع غير الرسمى فى بولاق والمطرية إنتاجها بالقطاعى . ونسبة ضئيلة جدا تبيع بالجملة .
- يوجد "إقبال إلى حد ما" على البيع فى معظم منشآت القطاع غير الرسمى فى كل من بولاق والمطرية .
- غالبية منشآت القطاع غير الرسمى فى بولاق والمطرية ، لا تعانى من مشكلات خاصة بتسويق منتجاتها . وقد يرجع ذلك إلى نوعية المنتج ، وأهميته ، وسعره الذى يناسب الفئات الاجتماعية التى أنتج من أجلها .
- يتم تسويق البضاعة فى معظم منشآت القطاع غير الرسمى فى بولاق والمطرية من خلال عرضها فى المنشآت ذاتها .
- نتيجة للتكيف الهيكلى فإن أسلوب تحديد ثمن البيع فى غالبية مؤسسات القطاع غير الرسمى فى بولاق والمطرية يتم "حسب ظروف السوق" وهذا أمر منطقى فى ظل التكيف الهيكلى فى مصر .
- تمارس غالبية منشآت القطاع غير الرسمى فى بولاق والمطرية البيع داخل المنشأة ذاتها .
- وأخيراً فإن معظم منشآت القطاع غير الرسمى فى بولاق والمطرية تعتمد على صاحب العمل فى ممارسة البيع ، ثم يليه من يقوم هو بإنابته عنه للبيع لكن مقابل أجر ، وأحيانا أخرى يعتمد صاحب المنشأة على أحد أفراد أسرته للقيام بمهنة البيع داخل المنشأة .

٤ - الاتصال والتفاعل اليومى لأصحاب المنشآت

ومن خلال استعراض النتائج الخاصة بمحور الاتصال ووسائل الإعلام داخل القطاع غير الرسمى والخاص بأصحاب المنشآت ، اتضح أن التليفزيون من أكثر الوسائل التى يستقون منها أخبار البلاد المحلية والعالمية . ويعبر عن مشكلاتهم بدرجة عالية من المصداقية . وأكدوا - أيضا - على أن حملات التوعية التى يقدمها التليفزيون تمدهم بالوعى ، وتنير لهم الطريق .

وفيما يتعلق بنوعية المواد المسموعة من خلال الراديو ، أشارت النتائج إلى أن الغالبية العظمى من أفراد هذا القطاع يستمعون إلى إذاعة القرآن الكريم ، تليها نشرات الأخبار ، ثم إذاعة أم كلثوم . وأكدوا أيضا على سماعهم لشرائط القرآن الكريم ، ثم شرائط الأغانى القديمة .

ويحرص أفراد هذا القطاع على العلاقات العائلية ، وأكدوا على أنهم يذهبون إلى منازلهم عقب انتهاء يوم العمل ، ويقضون إجازاتهم بين أفراد العائلة ، مما يشير إلى عمق الروابط الأسرية والعائلية فى هذا القطاع .

وإذا تطرقنا إلى الأساليب والحلول التى ينتهجها أصحاب المنشآت فى مواجهة الأزمات والمشكلات الحادثة بينهم وبين المحيطين بهم ، تبين أن أصحاب المكانة والخبرة لهم دور بارز فى التصدى للمشكلات التى تنشأ بين الأفراد داخل نطاق العمل أو المجتمع المحلى ، وأن الحلول الودية هى أكثر الأساليب السائدة والمتبعة .

وأشارت غالبية الآراء إلى أن الجامع والكنيسة - كمؤسسات دينية - يؤديان أدواراً اجتماعية متعددة بجانب الوعظ والإرشاد ، متمثلة فى تقديم إعانات للمحتاجين ، إلى جانب توفير العيادات الخيرية .

وبالتالى نستطيع أن نخلص مما سبق إلى أن ما يحدث داخل الإطار

الاجتماعى من تفاعل ، وما يقع من ظواهر لا يمكن رده إلى سبب وحيد فقط ، فغالبا ما يكون متعدد الأسباب ويمكن تفسيره من خلال عوامل متعددة متشابكة . ولا نستطيع فهم سسيولوچية التفاعل والتعامل مع مفردات الواقع اليومى دون تفكيك للعوامل المؤثرة فيه ، وإعادة ترتيبها فى ضوء الثقافات الفرعية التي يضمها .

٥ - التوافق المهنى للعاملين فى القطاع غير الرسمى

فى ضوء مناقشة وتحليل بيانات الدراسة الميدانية تم استخلاص مجموعة من النتائج تشير فى مجملها إلى أن أصحاب المنشآت فى القطاع غير الرسمى يتسمون بقدر مرتفع من التوافق المهنى والرضا عن عملهم ، على أساس أن هذا القطاع يوفر لهم فرصة عمل تتفق وقدراتهم وإمكاناتهم واستعداداتهم ، كما أنه يوفر دخولا معقولة تساعد على سد الاحتياجات الأساسية ومتطلبات الأسرة .

وقد تم الاستدلال على توافقهم المهنى من خلال المؤشرين التاليين :

أ - خصائص الفرد والتنظيم .

ب - خصائص البيئة الخارجية .

١ - خصائص الفرد والتنظيم

الرضا أو الإشباع المهنى نوع من التوافق يستهدف تقبل الذات من حيث القدرات والكم المعرفى والخبرات والفرص المكفولة ، بالإضافة إلى تقبل الأهداف المهنية ومستوى الطموح المهنى ، كما يرتبط التوافق المهنى للفرد بمفهومه للذات . وتلعب الميول والتفضيل المهنى دوراً هاماً فى التوافق ، فنجد أن المهنة التى يرغب فيها الشخص أو يفضلها على غيرها هى تلك التى يتوقع أن يرى نفسه فيها بالصورة التى يتوقعها من حيث الكفاية ومستوى الإنجاز .

وهذا ما يتضح من خلال تحليلنا لنتائج الدراسة الميدانية ، حيث تبين

الآتى :

- أن أغلب أصحاب المنشآت فى القطاع غير الرسمى توارثوا المهنة عن آبائهم ، أو تعلموها واكتسبوها منذ الصغر ، وبالتالى فهى تمثل من منظورهم المهنة التى يستطيعون إجادتها والتفوق فيها دون غيرها من المهن وهى التى تحقق لهم ذاتهم المهنية ، وبالتالى تمنحهم الشعور بالرضا والإشباع المهنى .
- أن الثبات والاستقرار فى المهنة وهو ما يشار إليهما بظاهرة دوران العمل ، يعد مؤشرا للتوافق المهنى ، وقد تبين أن أغلب أصحاب المنشآت يمارسون مهنتهم منذ فترة طويلة ، ولم يحاولوا تغيير النشاط أو الانتقال لمهنة أخرى داخل القطاع نفسه ، أو داخل القطاع الرسمى . وقد أرجعوا ذلك لعدة أسباب أهمها توارث المهنة ، والشعور بالحرية فى العمل ، والشعور بالراحة ، وقربها من محل السكن . وهذه العوامل تؤكد على مدى قناعة أفراد العينة بالمهن التى يعملون فيها داخل القطاع غير الرسمى ، وأنها تحقق لهم الاستقلالية والاستقرار والراحة النفسية التى تنعكس على مدى كفاءتهم الإنتاجية . فاستمرار الفرد فى مجال عمله أو نشاطه قد يحقق له التوافق المهنى من منطلق أن التوافق المهنى يستلزم وقتا لحدوثه وأن سنوات العمل للفرد تكون فى مجموعها الفترة التى تستغرقها عملية التوافق ، مع التأكيد على ضرورة توافقه فى الجوانب المختلفة المرتبطة بالعمل باعتبارها وحدة ترتبط بعدد من العناصر تكون فى مجموعها درجة توافقه العام .
- أوضحت بيانات الدراسة أن غالبية أفراد العينة من أصحاب المنشآت يواجهون العديد من المشاكل خلال عملهم ، إلا أنهم لا يلجأون فى حلها إلى أساليب سلبية مثل البعد ، أو الاستسلام ، أو الانسحاب ، أو البحث عن عمل آخر ، وذلك ربما لأن هذه الحلول صعبة التنفيذ فى ظل الظروف الاقتصادية

المتغيرة وتفشى البطالة ، لذا يحاولون حل هذه المشكلات عن طريق بذل الجهد والتغلب عليها بأساليب مختلفة تحقق لهم الاستقرار والراحة والتوافق الذاتى فى ظل الظروف المجتمعية المتغيرة .

- أوضحت البيانات سيادة علاقات التسامح والمودة والتعاون ، سواء بين العاملين بعضهم وبعض ، أو بين صاحب المنشأة ومن يعمل لديه . ومما يؤكد هذا أسلوب التنشئة المهنية الذى ينتهجه صاحب المنشأة لتعليم الصبية ، حيث تأرجح بين استخدام الحزم والشدة ، وبين التلطف والتفاهم . كما ظهر بناء متمايز يجمع العاملين حول المنظم للعمل بحيث يتحقق أكبر قدر من التآلف والتماسك والتوافق الذى ينعكس على رفع الكفاية الإنتاجية والحرص على نمو المنشأة . فالثقافة الحرفية السائدة فى إطار هذه المنشآت أكسبت العاملين فيها الإحساس بالاندماجية والارتباط القوى بالعمل والتفانى والالتفاف حول صاحب العمل أو المنظم .

ب - خصائص البيئة الخارجية

لاشك أن لمحتويات العمل وواجباته والمهارات والقدرات المطلوبة لأدائه أهمية بالغة فى تحديد درجة التوافق ، وأن للبيئة الخارجية وظروف السوق والتعاملات الخارجية مع الإطار المؤسسى نفس الأهمية . وفى هذا الشأن اتضح من نتائج الدراسة الميدانية ما يلى :

- أن أصحاب المنشآت داخل القطاع غير الرسمى يحاولون تطبيق بعض الإجراءات الرسمية التى تفرضها عليهم الدولة كنوع من تنظيم عمل هذا القطاع ، إلا أن البعض منهم يعانى من تعسف الإجراءات والمسئولين واستعمالهم سلطاتهم فى تسهيل أو عرقلة الإجراءات ، أو فرض الإتاوات لتسهيل التعاملات مع بعض الأجهزة الحكومية ، مما يؤدى إلى عدم

الاستقرار والتوتر الذى ينعكس على رضا العامل المهنى وطموحه ، وقد يدفعه إلى اللجوء لأعمال غير مشروعة يخالف بها القانون ، أو التهرب من بعض الإجراءات .

- يواجه أغلب العاملين داخل القطاع غير الرسمى من أفراد العينة صعوبات عديدة تؤثر على روحهم المعنوية وتوافقهم ، مثل : ركود السوق ، وقلة الطلب على المنتجات مما يترتب عليه انخفاض الدخل ، بالإضافة إلى مضايقات الضرائب بفرض مبالغ كبيرة لا تتناسب وحركة السوق . وكل هذه الصعوبات تعوق كفاية العامل الإنتاجية ، وتخفض من روحه المعنوية وتمنحه الشعور بالقلق والتوتر على مستقبله المهنى ، ومن ثم انخفاض مستوى توافقه المهنى .

وفى إطار ما سبق يتضح أن أصحاب المنشآت العاملين فى القطاع غير الرسمى (محل الدراسة) يتسمون بقدر مقبول من التوافق المهنى ، بالرغم مما يواجهونه من صعوبات ومعوقات فى إطار بيئة العمل ، إلا أن استمرارهم وانخراطهم داخل هذا القطاع ، يرجع إلى أنه حقق لهم الاستقلالية والدخل المناسب الذى يمكنهم من سد احتياجاتهم الأساسية ، ويحقق لهم قدراً من الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى فى ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة ، وتقلص فرص العمل . هذا بالإضافة إلى عامل هام لعب دوراً رئيسياً فى تمسكهم بهذه المهن ، لأنها الوحيدة التى تعلموها واكتسبوها عن طريق التوارث أو التعلم منذ الصغر .

٦ - الأبعاد البيئية ومنشآت القطاع

تم القيام بتحليل الأبعاد البيئية لمنشآت القطاع غير الرسمى على ضوء قضية قومية هامة ، وهى جودة المنتج ، والتى تتركز فى محورين أساسيين :

الأول : على المستوى المحلى : الصحة ، وهى ضمان الأمن الصحى لكل

العاملين بهذا القطاع أثناء عملية إنتاجهم والمتعاملين (المستهلكين) معه أثناء عملية التداول والبيع والتخزين .

والثاني : على المستوى الدولى : التصدير – فى ضوء المتغيرات الاقتصادية الجديدة للعولمة وتوجه الاقتصاد الحديث وما يتبع ذلك من التزامات اقتصادية بموجب اتفاقيات الجات وصكوكها القانونية المتلاحقة والمنفذة ، وعلى هذا فعلى الدولة أن تضع هذه القضية القومية وعلاقتها بالقطاع غير الرسمى على قمة أچندتها السياسية ، بصرف النظر عن السياسات التى ترغب فى تطبيقها ، سواء بالإبقاء على هذا القطاع ، أو تحويله ، أو إدماجه ، المهم أن تتوافر الوسائل والبدائل الممكنة بما يتلاءم مع الواقع المصرى المعاش من أجل إيجاد آلية تنفيذية لتحويل الأدوار السلبية لهذا القطاع السابق الإشارة إليها من قبل إلى أدوار إيجابية ، ثم الإبقاء على الأدوار الإيجابية وتطويرها ، وأهمها إعادة استخدام المنتج ، وإعادة تدوير النفايات ، والمحافظة على مصادر الثروة الطبيعية وتجديدها ، وذلك بتزويده بأحكام وقواعد التنظيم والرقابة وتنمية الوعى للعاملين والمتعاملين معه ، وتوفير التكنولوچيا الحديثة التى تسهم فى حالة المنتج غير الرسمى وتحسين جودته ، والوصول به إلى مطابقة المواصفات القياسية لكفالة صحة المنتجين والمستهلكين ، أى المواطنين (عاملين ومتعاملين) محليا ، والنهوض بمستواه للمنافسة فى سوق التصدير عالميا .

وعلى ضوء هذا التحليل ، فقد توصل البحث إلى عدة نتائج مستخلصة كما يلى :

أ – ضعف الرقابة والتفتيش والمتابعة من قبل الأجهزة الرسمية على إنتاج منتج القطاع غير الرسمى فى جميع مراحل إنتاجه (أثناء الإنتاج : المواد الخام المستخدمة والمعاد استخدامها ، وغيرها بعد الإنتاج : التداول والتسويق

والتخزين والتسعيرة وغيرها) .

ب - عدم إلمام معظم العاملين بالإجراءات البيئية والصحية الملزمة الخاصة ببيئة العمل ذاتها ، أو توفير السلامة والصحة المهنية للمنشأة والعامل أو بالمواصفات القياسية للمنتج ، وذلك نتيجة لضعف الرقابة الدورية المنتظمة، وتقلص دور الضبطية لكل الأجهزة الرسمية المسئولة عن صحة البيئة سواء للعملية الإنتاجية ، أو المنتج غير الرسمى ذاته .

جـ - انعدام الحماية الصحية والبيئية لكل من العاملين (المنتجين) حيث لا تشملهم مظلة التأمين الصحى ، والمتعاملين (المستهلكين) حيث يكون المنتج غير مطابق للمواصفات الصحية والبيئية المطلوبة لضمان الأمن الصحى والبيئى للمواطنين .

د - عدم مطابقة المنتج غير الرسمى للمواصفات القياسية - صحيا وبيئيا - بشكل كبير ، وتقع مسئولية هذا على عاتق كل من الدولة والقطاع غير الرسمى معا .

هـ - تدنى الظروف الصحية والبيئية لبيئة العمل التى يتم فيها إنتاج المنتج غير الرسمى ، وتداوله وتسويقه ، وتخزينه ، مما يعرض معه كلا من العاملين والمتعاملين مع هذا المنتج لمخاطر صحية وبيئية .

و - تزداد الرقابة والتفتيش على المنتجات الغذائية أكثر من المنتجات غير الرسمية الأخرى ، وبالتالى يزداد وعى ومعرفة العاملين فى مجال إنتاج أو بيع هذه المنتجات الغذائية بالإجراءات التى يجب الالتزام بها ، فيكونون أكثر امتثالا وحذراً لاتباعها . ويعتبر ذلك توجها محمودا للدولة ، والذى نرجو تعميمه بالإشراف والمتابعة على باقى المنتجات غير الرسمية ، حيث يؤكد ذلك على وجود علاقة متبادلة بين زيادة المتابعة والرقابة ، وزيادة

الوعى والإدراك بالإجراءات القانونية المتبعة .

سابعا : نحو استراتيجية بديلة لتنمية القطاع غير الرسمى

انطلاقا من محصلة الجهد الذى بذل فى برنامج بحوث القطاع غير الرسمى ، وتأسيسا على ما انتهى إليه هذا الجهد من نتائج ، يمكن طرح مجموعة من الأهداف الاستراتيچية التى قد تساعد على تنمية القطاع غير الرسمى ، يتركز معظمها فى الحد من الفقر ، ويعنى بعضها الثانى بحماية حقوق الإنسان ، ويهتم بعضها الثالث بدمج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الكلى ، ويساعد بعضها الرابع فى دفع عجلة التنمية البشرية المستدامة . ومن المؤكد أن هذه الأهداف الاستراتيچية غير غائبة عن أحد ، وهى أهداف تجد صدى واسعا لها فى الخطاب السياسى الرسمى : خطاب السيد رئيس الجمهورية ، والخطة الخمسية ، وبيانات الحكومة ، وما إليها ، غير أن تحقيق هذه الأهداف لا يزال يتطلب تدابير سياسية وتشريعية .

وربما جاز لنا فى هذا الصدد أن نقترح فكرة إنشاء مجلس قومى لتنمية القطاع غير الرسمى تناط به مهمة إنجاز هذه الأهداف الاستراتيچية ، واقتراح السياسات والتشريعات المناسبة ، والإشراف على تفعيل الآليات الضرورية فى هذا الصدد ، ومراقبة عمل المشروعات ذات الصلة . ويعد هذا المجلس مسئولا عن القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد القومى ، يعمل على توفير البيئة المناسبة لأنشطته ، ويسهم فى مواجهة كافة المعوقات التى تحول دون تنميته ، وتحقيق مهمة تسهيل ودعم هذا القطاع [٢] .

وربما كان من المفيد - فى هذا الصدد - اقتراح بعض السياسات والتشريعات التى يمكن أن ينشغل بإصدارها المجلس القومى لتنمية القطاع غير

الرسمى ، وفى سبيل إسهامه فى إنجاز أهدافه الاستراتيچية :

أ - إذا كان الخبراء وممثلو الهيئات الدولية - فى إطار بحثهم عن حلول تسترشد بالسياسات الاستثمارية التى تعمل على خلق فرص عمل منتجة فى المجتمع المصرى - يوصون بأهمية المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة فى هذا الصدد ؛ لأنها مشروعات تتسم بأنها حرفية ويدوية ، وتعتمد على تجميع أجزاء مغذية لصناعات أخرى ملائمة للظروف البيئية والمحلية ، فإنه يلزم زيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ، بحيث يتسع نطاق السياسات الاستثمارية لتشمل كافة أنواع هذه المشروعات، ومن بينها مشروعات القطاع غير الرسمى .

ب - إن تنمية القطاع غير الرسمى وازدهاره يتطلب من الدولة أن تمنحه الفرصة للعمل تحت نفس الشروط السياسية والاقتصادية التى يعمل فى ظلها القطاع الرسمى . ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إصدار سياسات وتشريعات تحقق المساواة والعدالة فى مجالات التمويل والإقراض والضرائب ، وبحيث يتم التخفيف من شروط الإقراض بما يتناسب ومستويات العاملين فى القطاع غير الرسمى ، وتمنحهم الإعفاءات الضريبية التى تمنحها الحكومة لشركات القطاع الخاص ، وتوفر لهم الحيز المكانى كما توفر الأراضى المجانية لكبار المستثمرين [٢] .

وتستطيع السلطات الحكومية المحلية مراجعة وتبسيط الإجراءات ، بما يسمح بالتطبيق الفعال لها فى القطاع غير الرسمى ، بحيث تعتمد على إجراءات بيروقراطية انسيابية ، وتقلل من مصروفات التسجيل إلى أدنى حد ممكن ، على أن يتحمل موظفو البلديات مسئولية تنظيم هذا القطاع ، بهدف تفعيله ، ونشر المعلومات المطلوبة ، وتبسيط المتطلبات

القانونية ، والحد من القوانين المقيدة للنشاط فى هذا القطاع [٤] .

جـ - إن نوعية وجودة العمل فى القطاع غير الرسمى لا تزال فى حاجة إلى مزيد من التحسين ، كما لا تزال ظروف العمل لفئات العاملين فى القطاع - المرأة والأطفال والمعوقين - كما هى دون أن يطولها التغير . ولذلك يزداد الطلب على ضرورة تطبيق مستويات العمل على نحو يحقق الزيادة فى الإنتاجية والدخل ، وفى نفس الوقت العمل على تحسين ظروف العاملين ، خاصة بعد ما اتضح أنهم يواجهون مشكلات متباينة فى مكان العمل ، مثل : الإضاءة الضعيفة ، ونقص التهوية ، والحرارة الزائدة ، وضيق مكان العمل ، وبسبب صغر حجمها يمكن أن تحقق الانتشار فى المناطق الجغرافية المختلفة والبعيدة عن المراكز الصناعية والتقليدية [٥] ، ولما كان رجال السياسة يستخدمون مصطلح الصناعات الصغيرة كمرادف لمصطلح القطاع غير الرسمى ، فإنه فى إطار سياسة الاحتواء يمكن أن تتجه السياسات نحو العمل على تحسين الظروف المحيطة بالعمل وجودته ، وعلى تحسين نوعية حياة العاملين باعتبارها مسائل لها الأولوية فى تنمية القطاع غير الرسمى ، لا تقل أهمية عن تطوير المناطق العشوائية ، وتحسين البنية التحتية والخدمات باعتبارها استراتيجيات فعالة فى التحسين المتزامن مع ظروف العمل والإنتاجية [٦] .

د - ويقتضى الفهم الأفضل للمشكلات التى تواجه القطاع غير الرسمى ، والحاجة إلى البحث المشترك عن حلول فعالة ، إمكانية أن يصدر المسئولون فى الحكومة سياسات خاصة للضرائب تعمل على حماية أصحاب الأعمال فى أنشطة القطاع غير الرسمى حتى يحين الوقت الذى يبدأون فيه الاستثمار الحقيقى من أنشطتهم ، ويتمكنون من توسيع نطاق أعمالهم

وتنمية مشروعاتهم . على نفس المنوال الذى تمنح فيه مشروعات القطاع الرسمى فترات إعفاء من الضرائب .

هـ - ويتطلب الأمر - أيضا - تطوير السياسات والتشريعات التى من شأنها أن تتاح الفرصة لأصحاب الأعمال والعاملين فى القطاع غير الرسمى للاستفادة من برامج التدريب على الحرف والصناعات التى تخدم مشروعاتهم ، وكذلك دعوتهم إلى مهرجانات التسويق التى تنظمها الأجهزة الحكومية والأهلية والدولية ؛ لتصريف منتجات العاملين بالصناعات والمشروعات الصغيرة .

ولتحقيق هذه السياسات المقترحة هناك مجموعة من الآليات والمشروعات مثل : آليات الحماية والدعم الاجتماعى ، والتنسيق ، والشراكة ، وما إليها من أساليب ، قد تساعد فى تنفيذ السياسات والتشريعات ، وبالتالى قد تعمل على إنجاز مجموعة الأهداف الاستراتيجية المعنية بتنمية هذا القطاع غير الرسمى .

المراجع

١ - جلبى ، على ، وآخرون ، *القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة ، التقرير الثانى ، المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمى* ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠١ .

٢ - Zenebwork, B., The Role of Non Governmental Organizations in the Development of the Informal Sector in Ethiopia, Africa Update, (1), issue, (1), Fall, 1993, at www.ccsu.edu.Afstudy.upd1-1Htmi.vol.

٣ - عبد الرازق ، عزيزة ، البطالة والقطاع غير الرسمى فى : الحسينى ، السيد ، *القطاع غير الرسمى فى حضر مصر ، (التقرير الأول)* . القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦ ، ص ٢١٤ .

٤ - حسن ، محمد حسن ، القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به ، القاهرة ، *المجلة الاجتماعية القومية* ، المجلد ٣٧ ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ص ١١١-١٣٦ .

٥ - ILO, Regional office for Asia & the Pacific the Informal sector, at www.ILO. Org. puplic.English.Region.asro.Bangkok Feature In Fsect. HTM.

٦ - Ibid.

Abstract

INFORMAL SECTOR IN CAIRO
A Study of Institutions
(Structure and Development)

Amal Hilal

This study aims at identifying the informal sector in Cairo. It analyses the organization, its management and legislations related to labour.

It deals with the individual as an employer, manager and organizer of the institution. It also tackles the aspects of adaptation between the workers who come from different social backgrounds, the changing conditions of the work, in addition to the professional inheritance.

The study also sheds light on the environment and its pollution. It concludes that the informal sector institutions are stable and that professional roles are specified, as they produce cheaper and less-quality goods and products for many people. The article points out to the difficulties facing these institutions which hamper its survival.

استطلاع رأى عينة من الجمهور العام
حول تناول المسلسلات التليفزيونية الرمضانية
للقضايا المتعلقة بالتعاطى والإدمان*

هبة جمال الدين **

يهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على ما إذا كان شهر رمضان يوفر ظروف مشاهدة مميزة ، وما إذا كان لتلك المشاهدة وقع خاص . وذلك من خلال التعرف على المدركات التى يتوصل إليها المتلقى لمسلسلات رمضان فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية عموما ، والقضايا المتعلقة بالتعاطى والإدمان بوجه خاص . وقد أمكن التحقق من الفرض القائل بزيادة الإقبال على المشاهدة التليفزيونية خلال شهر رمضان ، وكذلك زيادة الإقبال على المسلسلات بوجه خاص . بالإضافة إلى تحديد إدراك المعارف الاجتماعية المتعلقة بقضايا تعاطى وإدمان المخدرات .

مقدمة

جذب التليفزيون منذ ظهوره جماهيريا لأول مرة فى أواخر الأربعينيات اهتمام الباحثين من مختلف أفرع العلوم الاجتماعية . وحتى يومنا هذا مازال التليفزيون

* يمثل هذا المقال ملخصا لأهم نتائج البحث الذى أجراه المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان بالتعاون مع المركزالقومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول : "الدراما التليفزيونية وتناولها لقضايا تعاطى وإدمان المخدرات" . أشرفت على البحث الأستاذة الدكتورة نجوى الفوال ، وعضوية كل من الدكتورة هبة جمال الدين ، والدكتورة آمال كمال طه ، والأستاذة عزيزة عبدالعزيز .

** خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

يشكل أكثر الوسائل الإعلامية جدلا حول ما أحدثه وما يمكن أن يحدثه من تغيرات اجتماعية ومجتمعية .

ولعل أكثر الأدوار الاجتماعية التى أسندت إلى وسائل الاتصال وفى مقدمتها التليفزيون ، هى عملية التكيف الاجتماعى التى يتعلم خلالها المتلقى القيم والاتجاهات التى يعتمد عليها ليصبح عضوا فى الجماعة . وفى إطار بحوث الأولويات الإعلامية أجريت العديد من الدراسات التى تؤكد على أن المتلقى يتعلم من وسائل الإعلام على الأقل القضايا التى ينبغى أن يفكر فيها ، إن لم يكن يتعلم أيضا كيف يفكر فيها .

وفيما يخص التليفزيون فقد نالت المسلسلات قسطا وفيرا من الاهتمام سواء فى مجال الدراسات الإعلامية ، أو فيما يتصل بدراسات التسويق اعتمادا على مدى جاذبية المسلسل . ولما كان شهر رمضان بانعكاساته وممارساته يمثل خصوصية ثقافية ومناخا مميزا فيما يتصل بعادات المشاهدة التليفزيونية ، فإنه يتيح فرصة إجراء دراسة فى هذا الصدد .

أولا : موضوع الاستطلاع

ينتمى هذا الاستطلاع لمجموعة الدراسات التى تتناول عملية تلقى الرسالة الإعلامية ، باعتبارها العملية المحورية التى تتداخل وتتواصل فيها الدراسات الإعلامية مع دراسات تكوين الرأى وتشكيل الاتجاهات .

فالاهتمام بقضية تلقى الرسالة الإعلامية يهدف إلى التعرف على الأثر الذى تحدثه تلك الرسائل على الحياة اليومية للمتعرضين لها ، ويؤكد على أن مفهوم التلقى يختلف عن التعرض للمادة الإعلامية . فالمتلقى هو الشخص الذى تلقى من خلال المادة الإعلامية توجيها ما ، وذلك مع الوضع فى الاعتبار الظروف

الأخرى المحيطة بعملية التلقى . وبذلك فإن هذا الاستطلاع يتخذ من المسلسلات التليفزيونية التى قام التليفزيون المصرى بعرضها خلال شهر رمضان موضوعا للدراسة الخاصة بعملية تلقى الأبعاد المختلفة التى تناولتها تلك المسلسلات فيما يخص تعاطى وإدمان المواد المخدرة ، ومدى إدراكها من قبل المتلقين .

ثانيا: أهمية الموضوع

يتميز شهر رمضان باستقطابه لأفضل العناصر التليفزيونية المتميزة سواء من خلال تنافس النجوم السينمائيين على الظهور فى مسلسلاته ، أو تميز برامجه بطبيعة خاصة تؤهلها للترويج فى القنوات الفضائية . ويفسر ذلك بأن معدل المشاهدة والتعرض لشاشة التليفزيون يتزايد خلال شهر رمضان نتيجة لطول الفترة الزمنية التى يقضيها الفرد فى المنزل ، وكذلك للطبيعة الجماعية المميزة لشهر رمضان من تفضيل الإفطار فى تجمعات أسرية وعائلية أو جماعات أصدقاء بما يتيح الفرصة ليس فقط لمشاهدة المادة الإعلامية ، وإنما يوفر لها درجة أعلى من ثبات الأفكار والمفاهيم كنتاج طبيعى لعملية الجدل والنقاش حول تفاصيلها .

ومن هنا تأتى أهمية دراسة المدركات التى تلقاها المشاهد حول قضايا التعاطى والإدمان ، من خلال المسلسلات التليفزيونية التى عرضت خلال شهر رمضان بالاعتبار للظروف أو الفروض التالية :

- يمثل شهر رمضان كثافة أعلى لنسبة المشاهدة للبرامج والمسلسلات التليفزيونية عن باقى أشهر العام .
- يستقطب شهر رمضان النجوم السينمائيين ذوى الجماهيرية العالية ، والذين يمثلون قدوة ما أمام الشباب والنشء .

- تتميز عملية المشاهدة الرمضانية بالحوار الجماعى والنقاش حول المادة المعروضة وتفاصيلها بما يدعم من تأثير الأفكار المدركة .
- تمثل المسلسلات بصفة عامة للمتلقى انعكاسا للعالم والمجتمع المحيط به ، ومن ثم يدرك العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة ، كما يتعلم منها كيفية التعامل مع الآخرين ويكتسب الخبرات الخاصة بالتعامل مع المواقف المختلفة.

ثالثا : الهدف من الاستطلاع

يهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على مجموعة المدركات التى تلقاها المشاهدون للمسلسلات التليفزيونية التى قدمت خلال شهر رمضان فيما يخص الموضوعات والقضايا الاجتماعية ، ثم تمييزه للمضامين التى تناولت الأبعاد المتصلة بقضايا تعاطى وإدمان المواد المخدرة ، وتقييمه لهذا التناول .

كما يهدف الاستطلاع إلى مقارنة تلك المدركات بمجموعة المفاهيم والمعانى التى تضمنتها تلك المسلسلات ، والتى تم استخلاصها من الدراسة الخاصة بتحليل المضمون لنفس تلك المسلسلات وحول نفس الموضوع * .

رابعا : الأداة المستخدمة

استخدم استطلاع الرأى صحيفة استبيان تتضمن مجموعة من الأسئلة تندرج ضمن محاور متدرجة ، حيث تبدأ من ملاحظة الإقبال على مشاهدة التليفزيون خلال شهر رمضان ، ومدى الإقبال على مشاهدة برامج محددة ؛ ثم تتجه إلى التركيز على المضمون المقدم فى المسلسلات الرمضانية ، وأهم القضايا

* يمثل هذا الهدف نقلة نوعية فى الدراسات الإعلامية حيث لايكتفى بتحليل المضمون كوسيلة للتعرف على الرموز أو المعانى التى احتوتها الرسالة ، وإنما يتغلغل إلى عملية استشفاف أو رصد لما أدركه المتلقى من هذه المعانى وما لم يدركه منها ، إضافة لمدى الاتفاق أو الاختلاف مابين المعنى المدمج فى الرسالة وترجمة ذلك المعنى لدى المتلقى .

الاجتماعية التى دارت حولها وتبنت إثارتها تلك المسلسلات ، ثم محاولة تلمس موقع مشكلة التعاطى والإدمان على خريطة المعالجة الدرامية كمشكلة اجتماعية عالية الخطورة ، والمدركات التى حملها المضمون وأدركها المتلقى فى نفس القضية .

خامسا : عينة الدراسة

تمت الاستعانة بعينة بحث "الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعى" كإطار لسحب العينة ، وقد شمل الإطار قوائم بأفراد الأسر المعيشية على مستوى محافظة القاهرة نظرا لعامل الوقت وضرورة السرعة فى رصد تلقى الجمهور لما بثته مسلسلات شهر رمضان من رسائل حول قضيتى التعاطى والإدمان ، وذلك فى أعقاب بثها مباشرة .

أ- التوزيع الجغرافى

تكونت عينة الدراسة من ٩١٨ مفردة موزعة على مستوى محافظة القاهرة فيما بين خمسة أقسام هى مصر الجديدة بنسبة (٨ر١٩٪) والمعادى بنسبة (٠ر٢٠٪) وشبرا بنسبة (٢ر٢٠٪) والجمالية بنسبة (٧ر١٩٪) وبولاق بنسبة (٢ر٢٠٪) ، وتمثل هذه الأقسام المستويات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة لمجتمع القاهرة .

ب- توزيع العينة بحسب السن

تراوحت فئات العمر بالنسبة لمفردات العينة مابين ١٥: ٦٥ عاما لتشمل المراحل العمرية المتعددة ابتداء من سن المراهقة وحتى المسنين ، بهدف إتاحة الفرصة لمختلف الأعمار فى التعبير عن رأيهم . إضافة إلى إمكانية عقد المقارنات مابين الفئات العمرية المختلفة فى إدراكهم للمضمون الدرامى للمسلسلات الرمضانية .

جـ- توزيع العينة طبقا للنوع

تكونت عينة الدراسة وفقا للنوع من ٣٩٩ مفردة من الذكور بنسبة (٥ر٤٣٪) و٥١٩ مفردة من الإناث بنسبة (٥ر٥٦٪) .

د - توزيع العينة وفقا للحالة التعليمية

بلغت نسبة ذوى التعليم الجامعى ٨ر٣٥٪ من إجمالى العينة ، يليهم ذوو التعليم المتوسط ونسبتهم ٢ر١٦٪ ، ثم الأميون وتصل نسبتهم إلى ٤ر١٣٪ من إجمالى العينة . وبصفة عامة فإن توزيع مفردات العينة على مستويات التعليم المختلفة يوضح مدى تمثيل العينة لمستويات التعليم المتدرجة ، وهى بذلك تتيح أيضا الفرصة للمقارنة مابين المستوى التعليمى ومدى متابعة المسلسلات الرمضانية واستخلاص القضايا التى تتضمنها .

هـ - توزيع العينة طبقا للحالة الاجتماعية

يمثل المتزوجون أكثر من نصف عينة الدراسة إذ يبلغ عددهم ٥٢٨ مفردة بنسبة ٥ر٥٧٪ من إجمالى العينة ، يليهم من لم يسبق لهم الزواج ويشغلون نسبة ٧ر٢٩٪ من إجمالى العينة ، كما أن الأرامل ممثلون فى العينة بنسبة ٤ر٩٪ ، أما من هم مقبلون على الزواج فإن نسبتهم تشكل ٦ر٢٪ من إجمالى العينة ، بينما احتوت العينة على ٧ مفردات فقط من المطلقين وذلك بنسبة لم تتعد ٨ر٪ من إجمالى مفردات العينة .

و - توزيع العينة طبقا للحالة المهنية

يبين من توزيع مفردات العينة على الحالات المهنية المختلفة أن ربات المنازل هن الأكثر تمثيلا فى العينة ، حيث تصل نسبتهن إلى ٦ر٣٥٪ من إجمالى العينة ، يليهن ذوو المهن التخصصية وتبلغ نسبتهم ٧ر١٥٪ من مجموع مفردات العينة ،

ثم الطلاب بنسبة ١٣٪ ، ويشكل موظفو القطاع العام والحكومة نسبة ١ر٦٪ ، وكذلك من هم بالمعاش وتصل نسبتهم إلى ٣ر٦٪ . أما موظفو القطاع الخاص فتصل نسبتهم إلى ٧ر٢٪ ، كما يشكل الحرفيون نسبة ٨ر٤٪ من العينة الكلية ، وكذلك عمال الخدمات وتصل نسبتهم إلى ٤٪ . أما الفئات المهنية الأقل تمثيلا فى العينة فيمثلها فئتا الأكاديميين وغير القادرين على العمل إذ تمثل كل فئة منهما ١ر٪ من إجمالى العينة ، كما أن العينة تشمل بعض الفئات بنسب أقل (مجند ، باعة جائلون ، أعمال سكرتارية) .

نتائج الدراسة

المحور الأول : نمط المشاهدة الرمضانية

يتردد عادة القول بأن التليفزيون يجتذب الجمهور خلال شهر رمضان بشكل أكثر كثافة عن باقى أشهر العام ، وتطرح لهذا الفرض تفسيرات متعددة دونما دليل علمى على صحة هذا القول . ومن ثم فقد سعى الاستطلاع من خلال المحور الأول للأداة إلى التعرف على مدى مصداقية هذا القول ، وما إذا كانت عادات المشاهدة الرمضانية تختلف عن بقية أشهر السنة سواء بالنسبة للمشاهدين أو من يطلق عليهم جمهور التليفزيون ، أو بالنسبة لغير المشاهدين أى الذين لايتعرضون عادة لتلقى المادة الإعلامية عبر شاشات التليفزيون ، والتطرق إلى أسباب ذلك .

وقد تبنى هذا المحور الإجابة عن السؤال السابق طرحه من خلال مجموعة الاستجابات التى تمثل الجوانب التالية :

١- التعرض للتليفزيون بصفة عامة فيما بين فئات العينة

حتى نتمكن من التعرف على اختلاف نمط المشاهدة الرمضانية عن باقى أشهر

العام طرح الاستطلاع سؤالا للتمييز بين من يشاهدون التليفزيون عادة ومن لايشاهدونه ، وقد أوضحت الاستجابات أن النسبة الأكبر من العينة والتى تبلغ ٦٨ر٧٪ تعد من جمهور التليفزيون ، بينما من يمكن استثناءهم من هذا الوصف لا تتعدى نسبتهم ٣ر١٥٪ ، وفيما بين المجموعتين لانستطيع إغفال المجموعة الثالثة التى تتعرض لتلقى المادة الإعلامية عبر التليفزيون دون انتظام ، أو أحيانا وتبلغ نسبتهم ١٦٪ من إجمالى العينة .

٢ - عادات المشاهدة الرمضانية لعينة غير المشاهدين فى الأوقات العادية

للمزيد من التأكيد على مفردات العينة القائلين بعدم إقبالهم على مشاهدة التليفزيون بصفة عامة ، طرح الاستطلاع على هذه المجموعة (١٤٠ مفردة بنسبة ٢ر١٥٪) سؤالا عما إذا كان هذا التوجه يختلف خلال شهر رمضان ؟ وتبين النتائج أن القطاع الأغلب من هذه المجموعة والبالغ ١٢٢ مفردة بنسبة ١ر٨٧٪ منها قد أكدوا على عدم اختلاف عادات المشاهدة بالنسبة لهم سواء خلال شهر رمضان أو باقى أشهر السنة ، بينما اعتبرت ١٨ مفردة من هذه الشريحة من العينة أن شهر رمضان مختلفا ، إذ أجاب ٩ منهم بأنهم يشاهدون التليفزيون أكثر فى هذا الشهر ، وكذلك أجاب ٩ أخرون بأنهم فى رمضان يشاهدون التليفزيون أحيانا .

٣ - عادات المشاهدة الرمضانية لعينة جمهور التليفزيون

سعيا للتعرف على مدى الاختلاف فى الإقبال على مشاهدة التليفزيون خلال شهر رمضان عن باقى أشهر السنة – وذلك بالنسبة لمن أجابوا بأنهم يشاهدون التليفزيون عادة – فقد طرح الاستطلاع سؤالا عما إذا كان هناك اختلاف فى معدل الإقبال على المشاهدة بالزيادة أو النقصان ، وقد أجابت النسبة الأكبر

والتى تبلغ ٦ر٦١٪ ممن اعتبرناهم جمهور التليفزيون (٧٧٨ مفردة) بأنهم يشاهدون التليفزيون أكثر فى رمضان ، يليهم من أجابوا بعدم اختلاف معدلات مشاهدتهم للتليفزيون وقد بلغت نسبتهم ٥ر٢٦٪ ، ويليهم من رأوا أنهم يقبلون بمعدل أقل على التعرض للتليفزيون ، وقد بلغت نسبتهم ١٢٪ من إجمالى هذه الشريحة من العينة .

٤ - أسباب زيادة الإقبال على مشاهدة التليفزيون فى رمضان

على مستوى الفئة التى أجابت بزيادة إقبالها على مشاهدة التليفزيون فى شهر رمضان (٤٧٩ مبحوثا) ، فإن استجاباتها قد تنوعت حول أسباب هذه الزيادة وقد كانت أعلى الأسباب تكرارا ترجع إلى وجود المسلسلات الجيدة والكثيرة ، (٤ر٦١٪ من إجمالى العينة) ، يليها تقديم التليفزيون فى رمضان برامج متنوعة وجيدة وجديدة (وقد بلغت نسبتهم ٢ر٢٣٪) . أما القائلون بأن سبب زيادة إقبالهم على المشاهدة ترجع إلى أسباب غير متعلقة بالتليفزيون نفسه ومايقدمه فقد بلغت نسبتهم ٢ر٢٦٪ ، وتتنوعت أسبابهم ما بين وجود وقت متوفر ، أو للتسلية ، أو بسبب اجتماع الأسرة فى رمضان ، ذلك إضافة إلى ذكر نسبة ضئيلة تبلغ ٤ر٤٪ أن سبب الإقبال على المشاهدة فى رمضان يعود لكثرة البرامج الدينية خلال الشهر الكريم ، بينما أجاب اثنان فقط من أفراد العينة بأن سبب ذلك يعود إلى ظهور الممثلين المحبوبين فى رمضان فقط . كما ذكر اثنان مثلهما أن التعود هو الذى يدفعهما للإقبال أكثر على مشاهدة التليفزيون فى رمضان .

٥ - أسباب تراجع الإقبال على مشاهدة التليفزيون فى رمضان

لمزيد من التعرف على عادات المشاهدة الرمضانية ، وجه الاستطلاع سؤالا

مفتوحا للقائلين بأنهم يشاهدون التليفزيون أقل فى رمضان من بين أفراد عينة المشاهدين للتليفزيون بصفة عامة ، وقد أرجع المشاهدون أقل فى رمضان أسبابهم فى ذلك فى المقام الأول لممارسة الشعائر الدينية ، وقد بلغت نسبة القائلين بذلك ٥٨٫١ ، يليهم القائلون بعدم وجود وقت بسبب الدراسة أو العمل وقد بلغت نسبتهم ٢٩٫٠٪ ، أما الذين ذكروا الانشغال بأعمال المنزل سببا لضعف إقبالهم على المشاهدة فى رمضان فقد بلغت نسبتهم ٨٫٦٪ ، يليهم القائلون بأن البرامج التليفزيونية التى تعرض فى رمضان "غير مناسبة" وقد بلغ عددهم ٧ مفردات بنسبة ٧٫٥٪ من إجمالى القائلين بأنهم يقبلون على المشاهدة أقل فى رمضان والبالغ عددهم ٩٣ مفردة بنسبة ١٢٪ من إجمالى عينة جمهور المشاهدين للتليفزيون .

٦ - توزيع المشاهدة الرمضانية على البرامج التليفزيونية

استكمالا لمحور عادات المشاهدة الرمضانية رأينا ضرورة التعرف على قابلية البرامج التليفزيونية المختلفة على جذب المشاهدين خلال شهر رمضان ، وقد تضمن السؤال المطروح تحديد خمسة قوالب للمادة التليفزيونية إضافة لترك حرية الإضافة من خلال فئة أخرى ، وقد حازت المسلسلات التليفزيونية على أعلى مشاهدة رمضانية وذلك بنسبة ٨٦٫٤٪ من إجمالى عينة جمهور المشاهدين للتليفزيون ، ثم يلى المسلسلات بفارق كبير من ذكروا البرامج الدينية وقد بلغت نسبتهم ٣٧٫٩٪ ، وبفارق كبير جدا عن المسلسلات تأتى برامج المنوعات والتى بلغت نسبة القائلين بها ١٣٫٦٪ ، يليهم مباشرة بنسبة ١٣٫٣٪ من يفضلون البرامج الحوارية خلال شهر رمضان ، ثم يليهم بنسبة ٨٫٧٪ من يفضلون برامج المسابقات ، أما باقى الاختيارات والتى بلغت نسبة القائلين بها ٣٫٨ ٪ فقد

توزعت مابين الأفلام العربية ، والبرامج الرياضية ، ومشاهدة القنوات الفضائية ، والأفلام الأجنبية ونشرات الأخبار .

المحور الثاني : المسلسلات التليفزيونية الرمضانية وإدراك المتلقين لمضمونها

لما كانت المسلسلات التليفزيونية - كما وضح من النتائج التى انتهى إليها المحور الأول - هى التى تحوز الإقبال الأعلى من جمهور التليفزيون خلال شهر رمضان، فقد انتقل هذا المحور إلى التعمق فى محاولة التعرف على وقع تلك المسلسلات على الذين تابعوها وذلك من خلال تحديد لبعض المسلسلات التى عرضت خلال شهر رمضان عام ١٤٢٥ هجريا ، وطرح أسئلة حول مدى الإقبال على كل مسلسل منها، ثم إدراك المتلقين للمشكلات الاجتماعية التى احتوى عليها كل مسلسل .

١ - متابعة المسلسلات التليفزيونية فى رمضان

على الرغم من أن توزيع المشاهدة الرمضانية على البرامج التليفزيونية خلال شهر رمضان قد بين أن المسلسلات التليفزيونية تحظى بالإقبال الأكبر من جانب مشاهدى التليفزيون ، إلا أن الاستطلاع قد حرص على تأكيد تلك النتيجة بطرح سؤال مباشر عن متابعة المسلسلات التليفزيونية فى شهر رمضان . ويلاحظ أن نسبة المستجيبين لهذا السؤال بالإيجاب والتى بلغت ٩ر٨٦٪ قد تماثلت تقريبا مع نسبة الذين فضلوا المسلسلات التليفزيونية خلال شهر رمضان (٤ر٨٦٪) . بينما نسبة غير المقبلين على مشاهدة المسلسلات فى شهر رمضان قد بلغت ١ر١٣٪ من إجمالى عينة مشاهدى التليفزيون فى رمضان .

٢ - أسباب متابعة المسلسلات التليفزيونية خلال شهر رمضان

تفسيرا للنتائج التى بينت إقبال جمهور التليفزيون على مشاهدة المسلسلات

التليفزيونية بمعدل أعلى من البرامج الأخرى خلال شهر رمضان ، فقد سعى الاستطلاع للتعرف على الأسباب التى يأخذ بها مشاهدو المسلسلات التليفزيونية والتى تدفعهم لتفضيلها عن البرامج الأخرى خلال هذا الشهر ، وقد كان أكثر الأسباب تكررا يرجع إلى أن "التليفزيون فى رمضان يقدم أحسن ماعنده" ، وقد بلغت نسبة القائلين بذلك ٣ر٤٠٪ ، يليه من أسباب متابعة المسلسلات فى رمضان "وجود وقت" وقد بلغت نسبة القائلين به ٨ر٢١٪ . ثم القائلين بأن هناك كثافة وتنوعا فى عرض المسلسلات وقد بلغت نسبتهم ٥ر١٥٪ ، يليها من ذكروا أن المسلسلات "تعلمهم وتعرفهم الحياة" وقد بلغت نسبتهم ٦ر١١٪ . ثم الذين يرون أن المسلسلات تقدم مشاكل المجتمع ونسبتهم ٤ر٨٪ ، ومثلهم من أرجعوا سبب المتابعة إلى حرصهم على متابعة القضية التى يتناولها المسلسل . كما ذكرت أسباب متنوعة أخرى تبلغ فى مجملها نسبة ٧ر٣٪ وتتوزع مابين وجود ممثلين جيدين ، ولعرض مسلسلات دينية ، أو بسبب تجمع الأسرة ، إضافة لأسباب متنوعة بنسب ضئيلة .

٣ - أسباب عدم متابعة المسلسلات التليفزيونية خلال شهر رمضان

تنوعت الأسباب التى ذكرها أفراد العينة القائلين بعدم متابعتهم للمسلسلات التليفزيونية خلال شهر رمضان ، وذلك من خلال سؤال مفتوح وقد بلغ أعلى الأسباب تكررا تعارض مواعيدها مع ظروف الاستذكار أو العمل ، وعدم وجود وقت ، إذ بلغت نسبة القائلين بذلك ٦ر٣٤٪ . يليهم من ذكروا أن السبب يرجع لأداء الشعائر الدينية "صلاة التراويح" ، وقد بلغت نسبتهم ٢ر٢٠٪ ، ثم الذين يرون أن أحداث المسلسلات غير واقعية وغير هادفة ، والذين لايهتمون بالمسلسلات عموما وتبلغ نسبتهم مجتمعين ٢ر١٨٪ . كما ذكرت أسباب أخرى بنسب ضئيلة ومنها مشاهدة البرامج الأخرى بنسبة ٧ر٨٪ (برامج دينية -

فوازير – قنوات أجنبية) ، وعدم مناسبة مواعيدها بنسبة ٧ر٦٪ ، أو لأن بها "مناظر مستفزة" والذى ذكرته نسبة ٨ر٥٪ من عينة غير المشاهدين للمسلسلات فى رمضان . كما ذكرت بعض الأسباب المتفرقة الأخرى والتى تعد حالات خاصة ويلغت فى مجملها نسبة ٨ر٣٪ ، وتنوعت مابين (ظروف مرض أو وفاة ، تفضيل النوم ، ظروف عائلية) .

٤ - المفاضلة ما بين المسلسلات الرمضانية بحسب الحرص على متابعتها

توضح معدلات الحرص على متابعة المسلسلات التليفزيونية خلال شهر رمضان أن مسلسل "عباس الأبيض فى اليوم الأسود" قد حصل على أعلى معدل متابعة بحصوله على نسبة ٦ر٧٩٪ من إجمالى عينة المتابعين للمسلسلات الرمضانية ، يليه مسلسل "محمود المصرى" بنسبة ٢ر٥١٪ ، ثم مسلسل "مشوار امرأة" بنسبة ٥ر٤٦٪ ، ومن بعده يأتى مسلسل "لقاء على الهوا" بنسبة ٧ر٣٣٪ ، ثم "ملح الأرض" بنسبة ٣ر٢٢٪ ، ثم مسلسل "عيش أيامك" الذى بلغت نسبة متابعيه ٢ر٢١٪ ، ومن بعده مسلسل "الدم والنار" بمعدل متابعة يبلغ ٩ر١٧٪ ، بينما تراجعت نسب متابعة المسلسلات المصرية التى أذيعت على القنوات الفضائية ، مثل مسلسل "امرأة من نار" الذى حصل على نسبة ٢ر٧٪ ، ومسلسل "أصحاب المقام الرفيع" فقد حصل على نسبة ٧ر١٪ ، يليه "لقاء السحاب" بنسبة ٣ر١٪ ، وأخيرا يأتى مسلسل "أهل الرحمة "بنسبة متابعة تبلغ ٦ر٪ .

٥ - إدراك المشاهدين للمشكلات الاجتماعية التى يعالجها المضمون الدرامى لمسلسلات التليفزيون الرمضانية

أظهرت النتائج تنوعا فى المشكلات الاجتماعية التى ذكرها مشاهدو المسلسلات التليفزيونية الرمضانية من خلال الاستجابات التى وردت على السؤال المفتوح ، وقد أمكننا حصرها بالنسبة لكل مسلسل على حدة كما يلى :

٥ -١- المشكلات الاجتماعية التى أدركها المشاهدون من خلال متابعة مسلسل "عباس الأبيض" .

يتبين من النتائج أن مشكلة "غياب الأب عن الأسرة" قد حصلت على أعلى معدل اتفاق فيما بين مفردات العينة المشاهدين للمسلسل ، حيث ذكرها عدد ١٧٤ مفردة بنسبة ٣١٫٦٪ من متابعى المسلسل . ثم من وجدوا أن المسلسل قد قام بعرض لمشكلات المجتمع بصفة عامة وذلك من خلال شخصية إنسان طيب ، وقد بلغ عددهم ١٣٧ بنسبة ٢٤٫٩٪ من متابعى المسلسل . بينما أجابت نسبة تبلغ ١٧٫٨٪ بأن مشكلة المسلسل دارت حول "فقدان الهوية والذات" ، كما أجابت نسبة تبلغ ١٣٫١٪ بأن المسلسل يدور حول مشاكل الأبناء ، ومن بعدها تأتى نسبة ١٢٪ وجدت أن المسلسل يدور حول "العلاقات الأسرية عموما" . كما وجدت نسبة ٤٫٤٪ من متابعى المسلسل أنه يمثل "عرضا للتاريخ" . إلا أن نسبة ٤٪ قد رأت أن المسلسل ليس له قضية ، وذكرت نسبة تبلغ ٢٫٤٪ أن قضية المسلسل هى "الظلم"، وأخيرا فقد ذكرت نسبة تبلغ ٥٫١٪ من متابعى المسلسل أنهم لايعرفون ماهى المشكلة الاجتماعية التى يدور حولها .

٥ -٢- المشكلات الاجتماعية التى أدركها المشاهدون من خلال متابعة مسلسل "محمود المصرى"

من بين متابعى مسلسل محمود المصرى وجدت نسبة ٦١٫٣٪ أن المشكلة التى يعالجها هى سيرة ذاتية لشاب مكافح وطموح ، وتأتى بعدها بفارق كبير وبنسبة تبلغ ١١٫٣٪ مشكلة "اضطهاد الناجحين والتأميم وسلبيات الثورة" ، وتليها مباشرة المشكلات المتعلقة "بالغربة والسفر والسعى وراء المال" والتى ذكرتها نسبة تبلغ ١٠٫٧٪ ، ومن بعدها تأتى نسبة تصل إلى ٧٫٦٪ أجابت بعدم معرفتها للمشكلة التى يعالجها المسلسل ، ثم من رأوا أن المسلسل يمثل صراعا بين الخير

والشر وقد بلغت نسبتهم ٣ر٧٪ من متابعى المسلسل ، ثم نسبة ٤ر٥٪ وجدوا أن مشكلة المسلسل هى جشع رجال الأعمال ، وكذلك فإن ٧ر١٪ ذكروا عدم وجود مشكلة ، ونسبة ٤ر١٪ ذكروا أن قضية المسلسل هى "التمسك بالحق" ، وذكرت نسبة ٦ر٪ أن المخدرات هى المشكلة الاجتماعية التى يدور حولها المسلسل .

٥ -٣- المشكلات الاجتماعية التى أدركها متابعو مسلسل "مشوار امرأة"

تعد قضية "الظلم والطمع" هى أكثر المشكلات التى أدركها متابعو مسلسل "مشوار امرأة" ، حيث بلغت نسبة ذكر تلك القضية ٥ر٢٩٪ ، يليها مشكلة الفساد فى المجتمع وبين رجال الأعمال وهى التى ذكرتها نسبة تصل إلى ٦ر٢٧٪ من إجمالى عينة متابعى مسلسل "مشوار امرأة" . ثم يأتى موضوع "عمل المرأة وكفاحها وجرأتها" ليحصل على نسبة ٢ر١٥٪ من الاستجابات ، ومن بعده تأتى مشكلة "الانتقام والسعى لاسترداد الحق" وهى التى ذكرت بنسبة ٢ر١٠٪ . تليها نسبة ٩٪ من متابعى المسلسل لم يجدوا أنه يحتوى على مشكلة اجتماعية . بينما ذكرت نسبة تصل إلى ٨ر٧٪ أنهم لايعرفون المشكلة التى يدور حولها المسلسل . فى حين وجدت نسبة لا تتعدى ٥ر٢٪ من مجموع عينة متابعى مسلسل مشوار امرأة أن القضية الاجتماعية التى يدور حولها المسلسل هى الطموح .

٥ -٤- المشكلات الاجتماعية التى أدركها متابعو مسلسل "لقاء على الهوا"

تصعد مشكلة الفساد فى وسط رجال الأعمال لتحصل على نسبة استجابة تصل إلى ١ر٣٩٪ من إدراك عينة متابعى المسلسل ، ثم تأتى من بعدها مشكلة الفساد أيضا ولكن فى الجهاز الحكومى لتحصل على نسبة ٨ر٢٥٪ . ثم تأتى المشاكل المتعلقة بالمرأة العاملة والتى ذكرتها نسبة تصل إلى ٣ر٩٪ ، بينما أجابت نسبة

تصل إلى ٣ر٧٪ من عينة متابعى المسلسل بأنهم لايعرفون المشكلة التى يناقشها، وبنسبة ٠ر٦٪ رأوا أن "المخدرات وانحراف الأبناء" كانت هى قضية المسلسل . أما من أجابوا بأن المسلسل لا يحتوى على مشكلة اجتماعية فقد بلغت نسبتهم ٢ر٥٪ يليهم القائلون بأن مشكلة المسلسل هى "انتصار الحق" ، حيث ذكرتها نسبة تبلغ ٢ر٥٪ ، وكذلك رأى عدد يبلغ ٤ مستجيبين أن مشكلة المسلسل هى التفكك الأسرى ، ورأى ثلاثة أن مشكلة المسلسل هى الزواج العرفى .

٥ -٥- المشكلات الاجتماعية التى أدركها متابعو مسلسل "ملح الأرض"

تعتبر قضية "قيمة الأرض" هى أكثر القضايا التى أدركها متابعو مسلسل ملح الأرض ، إذ ذكرتها نسبة تبلغ ٢ر٢٩٪، ثم تليها قضية "الصراع بين الخير والشر" وقد حازت نسبة ٣ر٢٥٪ من الاستجابات ، ومن بعدها تأتى مشكلة "الحفاظ على البيئة ومشاكلها" والتى ذكرتها نسبة تصل إلى ١ر٢٠٪ من إجمالى عينة متابعى مسلسل "ملح الأرض" . كما ذكرت نسبة تصل إلى ٤ر١٠٪ أن مشكلة المسلسل دارت حول "العلاقات الإنسانية". وقد وجدت نسبة تبلغ ٧ر٩٪ من عينة متابعى المسلسل لم تعرف ماهى مشكلته التى يعالجها ، بينما ذكرت نسبة تصل إلى ٤ر٨٪ أن قضية المسلسل هى "التمسك بالحق" ، كما رأت نسبة تبلغ ٥ر٤٪ أن هدف المسلسل "سياسى" ، كذلك ذكر اثنان من أفراد العينة أن "الجهل" هو قضية المسلسل ، بينما ذكر متابع واحد أن المسلسل لايعالج أية مشكلة .

٥ - ٦- المشكلات الاجتماعية التى أدركها متابعو مسلسل "عيش أيامك"

تعد أزمة منتصف العمر عند الرجال هى القضية أو المشكلة الاجتماعية الغالبة على إدراك متابعى المسلسل إذ ذكرتها نسبة تصل إلى ١ر٤٠٪ ، ثم تأتى من

بعدها وبنسبة ٤ر٢٢٪ المشاكل المتعلقة بالأزواج وعدم التوافق ، أما النسبة التى أدركت أن مشكلة المسلسل هى سيطرة الزوجة فقد بلغت ٦ر١٥٪ ، وقد وجدت نسبة تبلغ ٩ر١٢٪ أن مشكلة المسلسل هى"التفكك الأسرى" . وقد تساوت نسبة القائلين بأن المسلسل يدور حول مشكلة "انشغال الأبناء بحياتهم" والقائلين بأن مشكلة المسلسل هى"الحرية" إذ بلغت نسبة كل منهما ٢٪ . ولاينبغى إغفال نسبة ٩ر١٠٪ لم يعرفوا مشكلة للمسلسل ، يضاف إليهم اثنان من متابعى المسلسل اللذين رأيا أنه لايحتوى على مشكلة .

٥ -٧- المشكلات الاجتماعية التى أدركها متابعو مسلسل "الدم والنار"

حازت مشكلة الثأر والانتقام على أعلى إدراك فيما بين عينة متابعى المسلسل إذ بلغت نسبة ٣ر٥٧٪ ، تأتى بعدها قضية "الظلم" والتى ذكرتها نسبة تبلغ ٩ر٣٣٪ كمشكلة يدور حولها المسلسل ، ثم وجدت نسبة تبلغ ١ر١٢٪ أن مشكلة المسلسل هى "سلب حقوق الغير" ، بينما ذكرت نسبة تصل إلى ٩ر٨٪ عدم معرفتهم بمشكلة المسلسل ، فى حين رأت نسبة ٤٪ من متابعى المسلسل أنه يدور حول الشخصية القوية ، وذكرت نسبة ٤ر٢٪ أن مشكلة المسلسل تدور حول "عدم دوام الشر" ، كذلك رأى اثنان من متابعى المسلسل أن قضيته هى أن الضعف يخلق الظالم . كذلك ذكر متابع واحد أن مشكلة المسلسل هى "الفساد" ، ومثله آخر ذكر أن "الحق والقوة" هما القضية التى يدور حولها المسلسل .

٥ -٨ - المشكلات الاجتماعية التى أدركها متابعو مسلسل "امرأة من نار"

تبين النتائج أن النسبة الأكبر من متابعى مسلسل امرأة من نار لم تستطع تحديد المشكلة الاجتماعية التى دار حولها ، حيث أجاب بعدم المعرفة نسبة ٠ر٣٤٪ ، بينما رأت نسبة تبلغ ٠ر٣٠٪ من متابعى المسلسل أن مشكلته هى

"الطمع والأنانية" ، وأشارت نسبة تبلغ ٦ر١٤٪ إلى أن قضية المسلسل هى أن "الغاية تبرر الوسيلة" ، كذلك ذكرت نسبة تبلغ ٠ر١٢٪ من متابعى المسلسل أن قضيته هى "الظلم والانتقام والثأر" ، وقد تساوت نسبة الذين ذكروا أن المسلسل يدور حول "التضحية من أجل الأبناء" مع نسبة من ذكروا عدم وجود مشكلة اجتماعية للمسلسل إذ بلغت نسبة كل منهما ٤٪ ، فى حين ذكر متابع واحد أن مشكلة المسلسل هى "الصبر على المصائب" .

٥ -٩ - المشكلات الاجتماعية التى أدركها متابعو مسلسل "ياورد مين يشتريك"

من واقع الاستجابات فإن النسبة الأكبر من متابعى المسلسل قد وجدت أن مشكلته هى الفساد الإدارى ، إذ بلغت نسبة القائلين بذلك ١ر٢٨٪ ، أما مسألة "المثالية" فقد تساوى عدد ونسبة الذين ذكروها مع عدد ونسبة الذين لم يعرفوا مشكلة للمسلسل ، حيث قال بكل منها عدد ستة من المتابعين للمسلسل ، يليها مباشرة التساوى أيضا فى عدد ونسبة القائلين بأن مشكلة المسلسل تتعلق بالإنجاب مع عدد ونسبة القائلين بأن مشكلة المسلسل هى تفوق الزوجة على زوجها فى العمل ، وقد بلغ عدد كل مجموعة منها خمسة من المتابعين ، بينما ذكر أربعة من متابعى المسلسل أن مشكلته هى المناصب وحساسيتها ، وذكر ثلاثة مسألة التفكك الأسرى ، وأشار اثنان فقط إلى أن مشكلة المسلسل تتعلق بالزواج الثانى والزواج العرفى .

٥ -١٠- المشكلات الاجتماعية التى أدركها متابعو مسلسل "أصحاب المقام الرفيع"

فى حدود العينة المتابعة لمسلسل أصحاب المقام الرفيع والتى لا تتجاوز ١٢ مستجيبا ، ذكر أربعة منهم عدم معرفتهم بمشكلة المسلسل ، بينما ذكر ثلاثة أن

مشكلته تتعلق بالتفكك الأسرى ، وأجاب ثلاثة آخرون بأن مشكلته تدور حول العلاقات الإنسانية ، ورأى اثنان من المتابعين أنه ليس للمسلسل مشكلة .

٥ -١١- المشكلات الاجتماعية التى أدركها متابعو مسلسل "لقاء السحاب"

من بين عينة متابعى المسلسلات الرمضانية لم يتعد عدد المتابعين لمسلسل لقاء السحاب ٩ مستجيبين ، أربعة منهم لم يعرفوا مشكلة المسلسل ، بينما أشار ثلاثة إلى أنه يعالج مشاكل المسنين ، وذكر مستجيب واحد أن مشكلة المسلسل هى الفساد ، كذلك وجد مستجيب واحد أنه لاتوجد مشكلة للمسلسل .

٥ -١٢ - المشكلات الاجتماعية التى أدركها متابعو مسلسل "أهل الرحمة"

من بين المتابعين للمسلسل والبالغ عددهم ٤ مستجيبين لم يعرف اثنان منهم مشكلة للمسلسل ، بينما ذكر مستجيب واحد أن قضية المسلسل هى التضحية من أجل الأبناء ، وذكر مستجيب آخر "الأمانة" كقضية للمسلسل .

المحور الثالث : إدراك متابعى المسلسلات الرمضانية للمضمون الدرامى وتناوله لقضايا التعاطى والإدمان

يهتم هذ المحور بالتركيز على موقع مشكلات التعاطى والإدمان ضمن منظومة المشكلات الاجتماعية التى تناولتها المسلسلات الرمضانية ، والتى أدركها متابعو تلك المسلسلات .

١ - تناول المسلسلات الرمضانية لمشكلة التعاطى والإدمان

طرح الاستطلاع سؤالا عما إذا كانت المسلسلات التى عرضت خلال شهر رمضان قد اقتربت بشكل ما من المخدرات ، وذلك من خلال إدراك المتلقين لها .

وقد استجاب للسؤال عدد ٦٩٢ مفردة من إجمالى عينة المتابعين للمسلسلات الرمضانية ، فذكرت نسبة ٣٣٫٨٪ منهم أن هذه المسلسلات قد

تضمنت الحديث عن المخدرات ، بينما أجابت نسبة ٤ر٦١٪ من المستجيبين بأن هذه المسلسلات لم تتضمن الحديث عن المخدرات ، أى أن الأغلبية لم يدركوا ما قدمته هذه المسلسلات حول قضية المخدرات بأيه صورة من الصور .

٢ - إدراك متابعى المسلسلات الرمضانية للمسلسلات التى تناولت قضايا التعاطى والإدمان

فى سبيل تحديد إدراك متابعى المسلسلات الرمضانية للمضمون والمحتوى بما فيه من قضايا اجتماعية وذلك بالتركيز على مشكلة التعاطى والإدمان ، استفسر الاستطلاع من المستجيبين عن تحديدهم للمسلسلات التى تضمنت حديثا أو ذكرا للمخدرات ، وفى هذا الصدد أجابت نسبة تبلغ ٣ر٥١٪ من متابعى المسلسلات الذين ذكروا تضمن المسلسلات الرمضانية لذكر موضوعات تتصل بالمخدرات أن ذلك الذكر قد جاء فى مسلسل "عباس الأبيض فى اليوم الأسود" . يليها نسبة ٦ر٣٧٪ ذكروا أن المخدرات قد وجد الحديث عنها فى مسلسل "لقاء على الهوا" . ثم يأتى مسلسل "محمود المصرى" الذى أشارت نسبة ٠ر١٥٪ من المستجيبين لوجود حديث عن المخدرات فيه ، وقد أشارت نسبة ٥ر٨٪ من المستجيبين لتضمن مسلسل "مشوار امرأة" أيضا ذكرا للمخدرات . بينما ذكر سبعة من المستجيبين مسلسل "ياورد مين يشتريك" ، واثنان ذكرا مسلسل "الدم والنار" ، ومستجيب واحد ذكر مسلسل "ملح الأرض" ضمن المسلسلات التى احتوى مضمونها على حديث عن المخدرات .

٣ - رأى متابعى المسلسلات الرمضانية فى تناول الموضوعات الخاصة بالتعاطى وإدمان المخدرات ضمن أحداث المسلسل

فى سياق تقييم متابعى المسلسلات الرمضانية لتناول تلك المسلسلات لقضايا تتصل بالمخدرات ضمن أحداثها، فإننا سوف نقتصر على المسلسلات التى

أدركت نسبة مرتفعة من عينة متابعيها وجود تلك القضايا ضمن التناول الدرامى لأحداث المسلسل ، وهى على التوالى مسلسلات "عباس الأبيض فى اليوم الأسود" ، ثم "لقاء على الهوا" ، ثم "محمود المصرى" ، ثم "مشوار امرأة" . وفى هذا الصدد رأت الغالبية من متابعى مسلسل "عباس الأبيض فى اليوم الأسود" أنه لم يكن ناجحا فى تناول مشكلة المخدرات (٦٣ر٣٪) ، وذكرت نسبة ٨٤ر٢٪ منهم أنه لم يتناولها بعمق . ومع ذلك فإن نسبة ٧٣ر٣٪ من متابعى المسلسل رفضت كونه قد فشل فى إبراز مساوئها ، كما رفضت نسبة ٦٤ر٢٪ أنه تعامل معها على أنها أمر واقع . وأجابت نسبة تبلغ ٤٣ر٣٪ أن تناول المشكلة ضمن أحداث المسلسل كان يحتاج إلى مزيد من التوضيح والاهتمام .

أما بالنسبة لمسلسل "لقاء على الهوا" ، فقد رأت نسبة تصل إلى ٥٥ر٧٪ أنه لم يكن ناجحا فى تناول المشكلة ، وذكرت نسبة ٨٧ر٥٪ من متابعى المسلسل أنه لم يتناول المشكلة بعمق أو يوضح جوانبها . بينما أشارت نسبة ٧٥٪ أنه لم يفشل فى إبراز مساوئها ، ووجدت نسبة ٦٥ر٩٪ أنه لم يتعامل مع المشكلة كأمر واقع . بينما ذكرت نسبة تبلغ ٤٤ر٣٪ أن عرض المشكلة كان يحتاج إلى مزيد من التوضيح والاهتمام .

وفيما يخص مسلسل "محمود المصرى" فإن نسبة ٧١ر٤٪ من متابعيه قد وجدوا أنه لم يكن ناجحا فى تناول مشكلة المخدرات ، وذكرت نسبة ٨٨ر٦٪ منهم أنه لم يتناولها بعمق أو يوضح كل جوانبها ، ورأت نسبة تصل إلى ٧١ر٤٪ أنه لم يفشل فى إبراز مساوئها ، وكذلك ذكرت نسبة ٧٢ر٤٪ أنه لم يتعامل معها كأمر واقع ، ووجدت نسبة ٦٨ر٦٪ أن الموضوع لم يكن يحتاج لمزيد من التوضيح والاهتمام .

وبالنسبة لمسلسل "مشوار امرأة " فإن ١٢ شخصا من إجمالى ٢٠

مستجيباً الذين وجدوا فى هذا المسلسل إشارة حول مشكلة المخدرات قد رأوا أنه لم يكن ناجحا فى تناول المشكلة . وأجاب ١٨ منهم بأن المسلسل لم يتناول موضوع المخدرات بعمق ، وأجاب ١٧ منهم بأنه لم يفشل فى إبراز مساوئها. وكذلك أجاب ١٨ شخصا من متابعى المسلسل المستجيبين للسؤال بأنه لم يتعامل مع المشكلة كأمر واقع . بينما أجاب ١٢ متابعا للمسلسل بأن الموضوع يحتاج لمزيد من التوضيح والاهتمام .

٤ – إدراك متابعى المسلسلات الرمضانية لضرورة الحديث عن المخدرات ضمن أحداث المسلسل

أشارت النسبة الأكبر الذين ذكروا تضمن تلك المسلسلات عرضا لمشكلات التعاطى والإدمان وعددهم ٢٣٤ مفردة بنسبة تبلغ ٦٢٫٤٪ من متابعى المسلسلات الرمضانية ، إلى ضرورة تضمن أحداث المسلسل بصفة عامة للحديث عن المخدرات ، وذلك فى مقابل الذين وجدوا عدم ضرورة للحديث عن المخدرات ضمن أحداث تلك المسلسلات ، والذين بلغت نسبتهم ٣٧٫٦٪ .

٥ – أسباب وجود ضرورة للحديث عن المخدرات ضمن أحداث المسلسلات الرمضانية

بلغ أكثر سبب وجده متابعو المسلسلات الرمضانية دافعا للحديث عن المخدرات ضمن أحداث المسلسل أن ذلك بغرض توعية الشباب ، حيث ذكرته نسبة تبلغ ٥٦٫٨٪ من إجمالى عينة المستجيبين ، يليه من ذكروا أن ضرورة الحديث عن المخدرات ترجع إلى أنها مشاكل موجودة بالفعل فى المجتمع وقد أجابت بذلك نسبة تبلغ ١٧٫٨٪ ، ثم من رأوا أن الحديث عن المخدرات الغرض منه إبراز أوجه الفساد وقد بلغت نسبتهم ١٢٫٣٪ ، ثم من أشاروا إلى أهمية التعرض للمشكلة دراميا لتوعية الآباء وقد بلغت نسبتهم ٨٫٢٪ ، وأخيرا من وجدوا ضرورة أن

يحتوى المضمون الدرامى على الحديث عن مشاكل المخدرات لإظهار آثارها وقد بلغت نسبتهم ٤ر٣٪ من إجمالى المستجيبين على هذا السؤال .

٦ - أسباب عدم وجود ضرورة للحديث عن المخدرات فى المسلسل

كان أكثر سبب ذكره المستجيبين على هذا السؤال لعدم وجود ضرورة للحديث عن المخدرات ضمن أحداث المسلسل أن ذلك الحديث كان فرعيا ومقحما وهو ما قالت به نسبة تبلغ ٥ر٤٥٪ ، يليه القول بأن المسلسل لم يعطِ المشكلة العمق الكافى وهو ماذكرته نسبة تبلغ ٤ر٣٦٪ ، كما رأت نسبة تصل إلى ٤ر١١٪ أن تناول مشكلة المخدرات لاتعد إلا مجرد تطويل فى الأحداث ، وأشارت نسبة ٠ر٨٪ من المستجيبين لهذا السؤال إلى أن التناول كان مجرد استكمال لصور الانحراف الموجودة بالمسلسل .

مناقشة النتائج

المحور الأول : عادات المشاهدة الرمضانية

تعكس النتائج الخاصة بمحور عادات المشاهدة التليفزيونية الملاحظات التالية :

١ - بينت النتائج ارتفاع نسبة مشاهدة التليفزيون بصفة عامة فيما بين أفراد العينة ، الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى أن نسبة ٤ر٥٧٪ من مفردات العينة لديهم وقت متوفر سواء كانوا ربات بيوت أو طلبة أو من هم فى سن المعاش أو يبحثون عن عمل .

٢ - لايغير القسم الأعظم ممن لايشاهدون التليفزيون عادات المشاهدة الخاصة بهم خلال شهر رمضان . بينما يغير عدد قليل منهم عاداته فى هذا الصدد نتيجة لتقديم التليفزيون برامج أفضل فى رمضان .

٣ - لقد أمكن التحقق من مقولة زيادة الإقبال على مشاهدة التليفزيون فى

رمضـان من واقع نتائج هـذه الدراسـة ، كمـا اتضـح أيضـا أن السـبب فى ذلك يرجع فى المقام الأول إلى الاعتقاد بـأن التليفزيون يقدم فى رمضـان أفضل البرامج لاسيمـا المسلسلات ، بمعنى أنه قد ترسخ لدى المتلقين من جمهور التليفزيون أن القائمين عليه يبذلون جهدا طوال العام من أجل هذا الشـهر ، ومن ثم فـهو الشـهر الذى يجمع أفضل الأعمـال وأجودهـا لاسـيمـا المسلسلات .

٤ - ذكر القائلون بتراجع معدلات مشاهدتهم للتليفزيون خلال شـهر رمضـان سببين منطقيين ولاعلاقة لهما بما يقدمه التليفزيون ، أولهما ممارسة أكثر للشـعـائر الدينيـة ، وهو مـايعكس مـبـاشـرة ربطهم بين مـواعـيـد عـرض المسلسـلات وصـلاة التراويح ، أى أنهم أيضـا يقلصـون مـشـاهدة مـايقدمه التليفزيون فى رمضان فى المسلسلات فقط . أما السبب الثانى فهو مرتبط بكون شـهـر رمـضـان قـد تزامن هـذا العـام مع بداية السنة الدراسـيـة ، وبالتالى قد تكون ظروف الدراسة عائقا عن المتابعة .

٥ - أكدت النتائج كون المسلسـلات التليفزيونية هى الأكثر جذبا للمشاهدين فى رمضـان ، وسـواء كان ذلك بحكم التـعـود أو نتيجة تميز تلك الأعمـال فـإنه لاشك أن الاسـتـعـانة بفنانين نوى شـعـبيـة يؤثر على هذا الإقـبـال ، ويمكننا إضافة الملاحظة الخاصة بمتابعة "فوازير رمضـان" على سبيل المثال التى كانت أيضـا تمثل أحد الأركان الأسـاسـيـة للمشـاهدة خـلال شـهـر رمضـان بحكم التـعـود ، إلا أن تلك العـادة قـد انقطعت نتـيـجـة انسـحـاب الفنانين المميزين عن القيام بها .

المحور الثانى : المسلسلات التليفزيونية الرمضانية وإدراك المتلقين لمضمونها الدرامى

١ - تشير النتائج إلى أن الإقبال على متابعة المسلسلات خلال شهر رمضان يأتى كنتاج لتصور متراكم حول تمتع تلك المسلسلات بإمكانيات لا تتوافر فى الأعمال التى تقدم خلال باقى أشهر العام . وقد يكون تراكم هذا التراث بمثابة الإرث الذى انتقل للتليفزيون عن طريق الإذاعة التى مارست هذا الدور ببراعة على مدى سنوات طويلة ، حتى أن بعض المسلسلات الإذاعية الرمضانية مازالت ذات وقع خاص لدى المتلقين ، كما وأن بعض تلك الأعمال قد أعاد التليفزيون تقديمها مثل "ألف ليلة وليلة" .

٢ - إن إدراك المتلقين لدور التليفزيون وبخاصة المسلسلات كوسيلة للتلقين الاجتماعى أو التنشئة الاجتماعية قد تم التعبير عنه بوضوح ، الأمر الذى يعكس قوة هذا الدور من خلال الاستجابة القائلة بأنها "تعلمنى وتعرفنى الحياة" ، وهى من أخطر النتائج التى ينبغى الاعتداد بها .

٣ - أظهرت النتائج أن الافتراضات الأخرى حول إقبال المشاهدين على المسلسلات فى شهر رمضان ، مثل وجود ممثلين بذاتهم ، أو بسبب تجمع الأسرة ، غير متحققة بنسبة عالية .

٤ - أنه على الرغم من أن الحوارات التى تجرى بشكل شخصى والتعليقات التى تنطلق بشكل منفرد حول مسلسلات رمضان الماضى ، والتى تضمنت الاستياء من احتوائها على بعض المناظر المستفزة والتى لا تتناسب مع الوقار الدينى المطلوب ، إلا أن النتائج لم تظهر أن هذا السبب كان دافعا قويا للذين لايتابعون المسلسلات الرمضانية ، وإنما كان السبب الأقوى هو عدم وجود وقت .

٥ – يمثل توقيت عرض المسلسل أحد العوامل التى تؤثر على الإقبال على مشاهدته ، بما يجعل المشاهد يضع اعتبارا لتوقيت العرض عند ترتيب أفضلية المسلسلات الرمضانية .

المحور الثالث : إدراك المشاهدين للمشكلات الاجتماعية

١ – يبين تحليل الاستجابات فى هذا الصدد أن مفهوم القضية التى يناقشها أو يدور حولها المسلسل يختلط لدى المتلقين مع مفهوم العبرة أو العظة المستخلصة ، ومن ثم يتأكد من الاستجابات الخاصة برصد القضايا الاجتماعية أو إدراك مضمونها لدى المتلقين ، أن مهمة التلقين أو التعلم الاجتماعى ومهمة التكيف مع المجتمع هى أحد الأدوار الأساسية التى يمارسها التليفزيون بجدارة . وحيث يدرك المتلقى ويتعلم كيفية التعامل مع الواقع الاجتماعى المحيط به .

٢ – نلاحظ من النتائج تكرار ترديد مشكلة الفساد فى وسط رجال الأعمال ، سواء كانت مشكلة حقيقية فى المجتمع تعكسها الدراما المقدمة ، أو كانت فكرة مكررة ونمطية فى التعامل مع شخصية رجل الأعمال ، فهى من مدخل ترتيب الأولويات تؤكد على ترسيخ مشكلة الفساد فى وسط رجال الأعمال كإحدى المشكلات ذات الأولوية فى مجتمعنا ، ومن جانب آخر فهى تخلق لدى المتلقى علاقة أو صورة نمطية سلبية لرجال الأعمال .

٣ – يعكس ارتفاع نسبة القائلين بعدم معرفتهم للقضية أو المشكلة التى يدور حولها المسلسل – وبخاصة إذا اعتبرنا أن الذين رأوا عدم وجود مشكلة أو قضية محورية يعالجها المسلسل يقتربون منهم لأنهم فى النهاية لم يدركوا موضوعا أو قضية – يعكس هذا الموقف تفسيرات متعددة منها ما إذا

كانت معالجة بعض المسلسلات التليفزيونية لموضوعات قد تتسم بالرفاهية بالنسبة للمعاناة التى يكابدها الكثيرون بحيث لايدركون أن هناك مشكلة فى المسلسل مثل كل من مسلسلى "عيش أيامك" و "ياورد مين يشتريك" . أو أن محور القصة لايلقى استجابة مدركة لدى المتلقى نتيجة ابتعاده عن واقع المتلقى وحياته ، مثل مسلسلات "الدم والنار" و "لقاء السحاب" و "أصحاب المقام الرفيع" . أما التفسير الثالث فإنه يكمن فى أن الشخصية المحورية التى تدور حولها أحداث المسلسل قد تمارس نوعا من الإبهار على المتلقى سواء من خلال براعة الأداء ، أو من خلال الملابس والديكورات والمكياج ، إلى الحد الذى يصرفه عن التركيز فى المضمون أو المعالجة الدرامية لقضية اجتماعية محددة "لقاء على الهوا" "وامرأة من نار" .

٤ - إذا أقمنا علاقة ارتباطية بين بعض القيم بحسب تكرار ورودها بين ما أدركه المتلقون من مفاهيم تضمنتها المسلسلات الرمضانية وبين أكثر تلك المسلسلات متابعة من قبل المتلقين ، فإننا قد نصل إلى النتيجة القائلة بأن الحياة الأسرية ومايتصل بها تمثل القيمة الأعلى فى حياة الإنسان المصرى ، تليها قيمة العدل التى يعكسها تكرر ذكر قضية الظلم واسترداد الحق ، وكذلك الخير كقيمة يعكسها التأكيد على رؤية الصراع بين الخير والشر كمشكلة يعالجها المسلسل ، وكذلك "حب الذات" الذى يظهر كقيمة مدركة . أما بعض القيم الأخرى التى ورد ذكرها بتكرار ضئيل فمنها "الحرية" و "العمل" خاصة بالنسبة للمرأة ، و"العلم" ، بما يمكننا من التعليق على مجمل المسلسلات المعروضة خلال شهر رمضان بأنها تركز على القيم غير المرغوبة وتعالجها بما يحمل للمتلقى تصورا يشكل فكرته

عن العالم والمجتمع والعلاقات من حوله ويكون اتجاهاته ، ثم تقدم له أيضا سبيل التعامل مع ذلك الواقع الاجتماعى متمثلا فى القيم المدركة حول " الثأر و الانتقام و استرداد الحق" .

٥ - عكست النتائج الخاصة ببعض المسلسلات التأثير المتبادل لوسائل الإعلام والذى يتضح من إدراك المتلقين للفكرة الأساسية فى مسلسل "محمود المصرى" ، والتى أتت من خلال ترديد وسائل إعلامية أخرى لكون المسلسل مأخوذا عن قصة حياة أحد رجال الأعمال المصريين بالخارج .

كما عكست النسبة العالية للاقبال على مشاهدة مسلسل "عباس الأبيض فى اليوم الأسود" ماسبقه من أعمال لبطل المسلسل مرتبطة بشهر رمضان مثل "ليالى الحلمية" . إضافة لكون وسائل الإعلام الأخرى لاسيما الصحافة تقوم بدور كبير فى الترويج لبعض المسلسلات الرمضانية قبل بداية عرضها بفترة طويلة . وهو مايؤكد على التأثير المتبادل مابين وسائل الإعلام المختلفة وتفاعله لخلق مناخ للرأى حول بعض الموضوعات أو القضايا الاجتماعية ، ويهيئ المتلقى للتعامل مع المادة الإعلامية .

المحور الرابع : احتواء المضمون الدرامى للمسلسلات على قضايا تتصل بمشكلات التعاطى والإدمان

إذا كانت المشكلات المتصلة بتعاطى وإدمان المواد المخدرة تمثل مكانا ظاهرا ضمن أكثر المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع المصرى ، فإنه مما لاشك فيه أن يتم تناول الجوانب المتصلة بها بشكل ما ضمن أحداث الأعمال الدرامية التى تقدمها الشاشة الكبيرة أو الصغيرة ، سواء كان ذلك على سبيل طرح رؤية للواقع الاجتماعى المعاصر تسهم فى تكوين المعتقدات والصور الذهنية

المشكلة لرؤى العالم لدى المتعرضين لتلك المادة الإعلامية ، ومن ثم تتدخل فى تشكيل اتجاهاتهم إزاء ذلك الواقع وكيفية التعامل معه ، أو كان ذلك من منطلق المسئولية الاجتماعية التى يمارسها مصمم الرسالة الإعلامية والتى يُضمِّن خلالها القيم والمفاهيم التى يرغب فى إرسائها . فإنه فى الحالتين تكون هناك رموز مدمجة فى الرسالة يقوم المتلقى بفكها أى تحويلها إلى معانٍ يدركها هو بحسب خبراته ، ومعلوماته ، والسياق المصاحب الذى يتلقى فيه الرسالة ، والجماعة المحيطة به أثناء تلقى الرسالة ، وأخيرا مصداقية الوسيلة الإعلامية لديه ومدى التحفظات التى يحملها تجاه الوسيلة ، والقائم بالاتصال .

وفى هذا الصدد تعكس استجابات متابعى المسلسلات الرمضانية الملاحظات الآتية :

١ - عدم قدرة المستجيبين على التمييز مابين السلبية والإيجابية فى تعامل المسلسلات مع مشكلة المخدرات ، وذلك كنتاج طبيعى للتناول السطحى للمشكلة ، والذى أشارت إليه نسبة تراوحت مابين ٢ر٨٤٪ فى مسلسل "عباس الأبيض " وحتى ٩٠٪ فى مسلسل "مشوار امرأة" .

٢ - تقييم متابعى المسلسلات الرمضانية فيما يخص احتياج مشكلة المخدرات لمزيد من التوضيح والاهتمام ضمن أحداث المسلسل ، وهو الرأى الذى جاء بنسبة رفض لبذل مزيد من هذا التوضيح والاهتمام بلغت ٧ر٥٥٪ لمسلسل "لقاء على الهوا" ، و٦ر٦٨٪ بالنسبة لمسلسل "محمود المصرى" ، يمكن تفسيره فى ضوء ما أدلى به المبحوثون فى موقع آخر من أن تناول المشكلة ضمن أحداث المسلسل كان مقحما ولا يمثل إلا مجرد تطويل فى الأحداث ، وهو الرأى الذى قالت به نسبة تصل إلى ٩ر٥٦٪ ممن وجدوا عدم ضرورة للحديث عن المخدرات ضمن أحداث المسلسل .

٣ - أن من وجدوا ضرورة للحديث عن المخدرات ضمن أحداث المسلسل قد بنوا رأيهم أساسا على ماينبغي أن يكون ، أو بمعنى آخر ماينبغي أن يوظفه الحديث عن المخدرات إعلاميا، بغض النظر عن سير الأحداث أو الخط الأساسي للقصة التي يتناولها العمل الدرامي ، وهو ماتعكسه آراؤهم بالنسبة لضرورة الحديث عن المخدرات ضمن أحداث المسلسل "لتوعية الشباب ، لتوعية الآباء" .

٤ - بعض الاستجابات الخاصة بتقويم ومتابعة المسلسلات الرمضانية للتناول الدرامي لمشكلة المخدرات - ومنها على سبيل المثال ما قرره المبحوثون من أن المسلسل قد تعامل مع المشكلة على أنها أمر واقع - قد تعكس علاقة ما بين الفئات العمرية المستجيبة ورؤيتهم للمشكلة ، وما إذا كانت تمثل بالفعل جزءا من الواقع ، إذ يتوقع أن يرى ذلك الفئات التي تقع أعمارها في مرحلة عمرية أقل من ٣٠ عاما .

٥ - قد يعكس ارتفاع نسب الموافقين على أن المسلسل قد فشل في إبراز مساوئ المخدرات مقارنا بنسب من ذكروا العكس ، أن موضوع المخدرات لم يكن من بين الأحداث الأساسية التي يدور حولها موضوع المسلسل ، ومن ثم لم يتح لهم تشكيل رأي حاسم في ذلك .

وبصفة عامة يمكننا القول بأن المعالجة الدرامية لمشكلة المخدرات ضمن أحداث المسلسلات الرمضانية قد تم تسطيحها إلى الحد الذي جعلها أحد المظاهر المكملة لصورة الانحراف وبخاصة لدى الأبناء المرفهين . ومن ثم ، فإن الرسالة التي يجب أن تتبناها الدراما - التليفزيونية خاصة - حول مخاطر التعاطي والإدمان لم تكن من الوضوح والحرفية كي تصل للمتلقي وتحقق أهدافها المرجوة .

Abstract

RAMADAN'S T.V. SERIES
AND THE PERCEPTION OF DRUG ABUSE PROBLEM

Heba Gamal El Din

Television series have been long studied as a form of entertainment that affects our way of life and control our children's imagination. The aim of this study is to tackle the audience's perceived social problems in a special religious and cultural atmosphere of opinion.

The results demonstrated are presented in four basic categories:

1. Viewing habits during the month of Ramadan.
2. The audience priorities of programmes during Ramadan.
3. T.V. series and its perceived social problems.
4. The media message about drugs, and its impact on the responses of the audience.

الجوانب والتأثيرات البيولوجية والاجتماعية للزواج الداخلى والتعددى فى مجتمع تقليدى

دراسة فى مجتمع جزيرة المنصورية بكوم أمبو . بمحافظة أسوان*

عبد السلام محمد**

مقدمة

مازال موضوع القرابة ، أحد أهم موضوعات الدراسات الاجتماعية حتى فى مجتمعاتنا المعاصرة ، والتى تمثل فيها الاستقلالية والذاتية الفردية قيمة عالية . ويشير الأنثروبولوچيون إلى أن دراسة نسق القرابة ، وما يتصل به من موضوعات ، يعد حجر الزاوية لبناء فهم واضح لأبنية المجتمعات التى يدرسونها وثقافاتها .

ويعد موضوع الزواج أحد أهم موضوعين يعالجهما نسق القرابة ، وذلك على الرغم من تشعب الموضوعات التى يعالجها النسق كما يفهمه علماء الأنثروبولوچيا ، إلا أن الموضوعين الرئيسيين اللذين يعرض لهما بالدراسة والتحليل هما : الزواج والعائلة ، لأن النسق نفسه يقوم فى أساسه على نوعين من العلاقات هما : علاقات الدم وعلاقات المصاهرة .

* ملخص رسالة ماچستير ، قسم الأنثروبولوچيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

** باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية . المجلد الثانى والأربعون . العدد الثانى . مايو ٢٠٠٥ .

ويمثل الزواج في كل مكان في العالم ، مجموعة من الأنماط الثقافية التي تستهدف - من بين ماتستهدف - توجيه الفرد في اختيار شريك حياته ، وعلى الرغم من كون الزواج يقوم عادة بوظيفة الإشباع الجنسي ، إلا أن هذا ليس المبرر الوحيد لوجود الزواج ، إنما الأصح أن وظيفة الزواج تكمن أساسا في الإقرار الاجتماعي لعلاقة الأبوة ، وفي أنه يكفل أساسا مستقرا لرعاية الأطفال وتربيتهم . وبهذا المعنى يمكن أن نعرف الزواج بأنه أداة ثقافية رئيسية لضمان استمرار الأسرة وغيرها من الجماعات القرابية .

موضوع الدراسة

تمثل موضوع الدراسة الراهنة في دراسة الأبعاد والجوانب البيولوچية والاجتماعية لنمطي الزواج الداخلي والتعددي في مجتمع تقليدي - هو مجتمع جزيرة المنصورية ، بمحافظة أسوان ، وتتمثل هذه الأبعاد والجوانب في الأسباب والدوافع التي تكمن وراء وجود هذين النمطين في مجتمع الدراسة ، والأدوار والوظائف التي يؤديانها ، وأنماط التفاعل بين هذين النمطين وبقية النظم والأنساق في المجتمع . كذلك فإن الدراسة تهتم بالتعرف على الآثار والمصاحبات الاجتماعية والثقافية والبيولوچية لهذين النمطين في مجتمع الدراسة .

وتكمن أهمية الدراسة الراهنة في جوانبها التطبيقية ، إذ إنها تتناول ظاهرة شديدة التعقيد ، تتشابك وتتعقد العوامل المؤدية لوجودها ، كذلك فإن تداعياتها المختلفة تسهم في زيادة خطورتها . هذه المشكلة وهي "الزواج الداخلي والتعددي" والتي ترتبط بجوانب كثيرة - اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وصحية - في حياة مجتمع الدراسة ، وتؤثر في هذه الجوانب وينجم عنها كثير من المشكلات المصاحبة ، تسعى الدراسة للتعرف

عليها . كذلك فإن مثل هذا الموضوع لم يكن موضوعا للمعالجة من قبل دراسات أنثروبولوچية كثيرة . أيضا فإن مجتمع الدراسة – بما يتمتع به من خصوصية – لم يكن مجالا لمثل هذه الدراسة من قبل ، مما يضفى أهمية على دراسة هذا الموضوع لندرة الدراسات الأنثروبولوجية التى تناولت كلا من موضوع الدراسة ومجتمعها فى مصر .

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الراهنة إلى تحقيق أهداف عدة هى :

- التعرف على العوامل والقواعد التى تكمن وراء وجود وانتشار نمطى الزواج الداخلى والتعددى فى مجتمع تقليدى – هو مجتمع المنصورية ، وتحديد التغيرات التى طرأت على هذين النمطين والآثار التى تترتب على وجودهما بالمجتمع .
- الكشف عن الآثار المختلفة لوجود هذين النمطين من الزواج داخل المجتمع سواء أكانت آثارا اجتماعية أو ثقافية أو بيولوجية أو غيرها.
- تباين اتجاهات أعضاء المجتمع نحو هذين النمطين ، ونحو آثارهما الاجتماعية والثقافية والبيولوچية والصحية .
- استشراف مستقبل هذين النمطين فى مجتمع الدراسة من خلال التعرف على رؤى الأهالى حول هذا الموضوع .

تساؤلات الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية :

- مامدى انتشار نمطى الزواج الداخلى والتعددى فى مجتمع الدراسة .

- ماهى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوچية التى تكمن وراء وجود هذين النمطين ، وتلك العوامل التى تدعم بقاءهما واستمرارهما فى الوجود .
- ما الحاجات والوظائف التى يخدمها هذان النمطان للزواج ، وما الآثار الاجتماعية والثقافية لوجودهما .
- ما الخصائص الديموجرافية والإثنية للجماعات والأفراد المتزوجين وفقا لهذين النمطين من أنماط الزواج .
- ما الآثار والنتائج البيولوچية لوجود أو سيادة نمطى الزواج الداخلى والتعددى فى مجتمع الدراسة .
- مدى الوعى بآثار ونتائج هذين النمطين من أنماط الزواج سواء الاجتماعية أو البيولوچية ، وبتركيز خاص على الأخطار المرضية للزواج الداخلى .
- مدى الوعى بالاستشارة الوراثية وفحوص ماقبل الزواج ، واتجاهات أعضاء المجتمع نحوها .
- اتجاهات أعضاء المجتمع نحو نمطى الزواج الداخلى والتعددى ، ومستقبل هذين النمطين فى مجتمع الدراسة .

ولقد اندرجت تحت هذه التساؤلات الرئيسية ، العديد من التساؤلات الفرعية التى سعى الباحث إلى الإجابة عليها فى ثنايا هذه الدراسة .

الإجراءات المنهجية

اعتمدت الدراسة الطريقة الأنثروبولوچية لدراسة المجتمع ، والتى ترمى إلى دراسة الظاهرة أو النظام ، دراسة مركزة وتحليلية فى ضوء البناء الاجتماعى للمجتمع ، على اعتبار أن أى نظام اجتماعى يمكن فهمه فهما أوفى وأعمق إذا

نظر إليه فى ضوء علاقته ببقية النظم السائدة فى ذلك المجتمع ، نظرا لما بين نظم المجتمع الواحد من تفاعل ومن تساند وظيفي .

وتعتمد الطريقة الأنثروبولوچية على الإقامة فى مجتمع الدراسة ، والتعايش مع أعضائه وملاحظتهم فى مناشط حياتهم اليومية أو تلك المتعلقة بموضوع الدراسة ، وكذا جمع المادة الميدانية بالاستعانة بالعديد من الأدوات . كما أن الطريقة الأنثروبولوچية في هذه الدراسة ترتكز على بعض الاتجاهات المنهجية - التى رأى الباحث أنها ملائمة لموضوعها والنتائج التى تسعى للكشف عنها - وهذه الاتجاهات هى :

الاتجاه البنائى الوظيفى . الاتجاه المعرفى . الاتجاه الايكولوچى

يهتم الاتجاه الوظيفى - كما استفادت منه الدراسة الراهنة - بالتعرف على مدى التشابك والتفاعل القائمين بين النظم التى تؤلف حياة المجتمع ككل ونصيب كل نظام منها فى المحافظة على تماسك ذلك المجتمع واستمرار وحدته وكيانه.

بينما يتميز الاتجاه المعرفى بتعارضه الواضح مع الأساليب التقليدية فى البحث ، فهو يوجه الاهتمام إلى الإنسان فى تفكيره أكثر من الاهتمام بسلوكه ، أو بمعنى آخر يعتبر تفكيره المدخل الضرورى لفهم هذا السلوك . وبالتالى تصبح نقطة البدء للدراسة المعرفية لأى ثقافة هى أن لكل ثقافة نسقها الخاص بها من المعرفة وأسلوبها المتميز فى الإدراك ، وأنه ما من ثقافة يمكن أن تماثل ثقافة أخرى فى تصنيفها لخبرتها. وعلى ذلك فإن الفهم السليم لأى ثقافة يتطلب وضع اعتبار للمضمون المعرفى للتعبيرات اللغوية وغير اللغوية الصادرة عن أفراد هذه الثقافة .

فى حين يهدف الاتجاه الايكولوچى – والذى يطلق عليه أيضا الإيكولوچيا الثقافية – إلى دراسة العمليات التكيفية التى تؤثر فى طبيعة الثقافة وملامحها المختلفة من خلال استخدام أعضائها لعناصر البيئة المحيطة بهم .

ولقد أخذ الاتجاه الإيكولوچى مسارا جديدا بعد أن أدخل "كليفورد جيرتز" فكرة النسق فى الأنثروبولوچيا الإيكولوچية ، ولقد استخدم مصطلح النسق الإيكولوچى ECo- System للتعبير عن التفاعل المستمر بين الثقافة والبيئة ، فكل منهما يقوم بوظيفته فى إطار نسق عام يجمعهما معا .

أما أدوات جمع المادة الميدانية فقد تمثلت فى الملاحظة بالمشاركة . والاستعانة بالإخباريين ، والاستعانة باستمارة "استبار" تم تطبيقها على عينة من المبحوثات بلغت عدد مفرداتها (٢٠٠ مفردة) . وكذلك الاستعانة بالوثائق والمستندات الرسمية والتاريخية ، ورسم الانحدارات الچينولوچية وأشجار النسب الطبية Medical Family Pedegree وغيرها .

مجتمع الدراسة واسس اختياره

يعد اختيار مجتمع الدراسة أو الوحدة الاجتماعية التى يركز فيها الباحث دراسته الحقلية من أهم العوامل التى تساعد على نجاح الدراسة الأنثروبولوچية أو فشلها . إذ يتحكم هذا الاختيار فى مدى قدرة الباحث ليس فقط على ملاحظة الظواهر الاجتماعية بل أيضا على تحليلها وظيفيا . والأساس الأول للاختيار والتحديد هو وجود نسق اجتماعى واضح يستطيع الباحث تحليله ودراسة العلاقات المتداخلة المتشعبة التى يتألف منها ، وكذا ألا يكون المجتمع من الصغر بحيث يختفى فيه كل تفاعل اجتماعى ، ولا من الكبر بحيث تصعب دراسة التفاعل أو التبادل الوظيفى بين النظم الاجتماعية . وأيضا أن تؤلف الظاهرة أو

النظام المدروس نمطا سائدا فى الحياة الاجتماعية . وأخيرا أن تتوافر للباحث إقامة دائمة داخل المجتمع أو قريبا منه بقدر المستطاع ، مع إمكان توفير الحد الأدنى لأسباب المعيشة بصفة منتظمة .

فى ضوء هذه الاعتبارات تم اختيار مجتمع جزيرة المنصورية المواجهة لمدينة كوم أمبو بمحافظة أسوان . فقرية المنصورية مجتمع ذو حدود جغرافية واضحة ومحددة ، ومساحته ليست كبيرة إلى حد يمثل أى صعوبة فى الانتقال بين أجزائه . وتقدر هذه المساحة بـ ٩١٢ فدانا ، ويبلغ عدد سكانه "١٢١١٦" نسمة .

كما أن نمطى الزواج الداخلى والتعددى يمثلان نمطا سائدا فى الحياة الاجتماعية لأهالى المنصورية ، كما سيتضح فيما بعد . ولقد استطاع الباحث خلال الزيارة الاستطلاعية التعرف على إمكانيات الإقامة فى المجتمع أو فى الأماكن المجاورة له كمدن كوم أمبو ودراو . لذا جاء اختيار مجتمع جزيرة المنصورية لإجراء الدراسة الميدانية المركزة فيه ، والتى استغرقت قرابة الشهرين من الإقامة المستمرة فى المجتمع إضافة إلى الزيارات الاستطلاعية .

عينة الدراسة

أجريت الدراسة الميدانية على عينة قوامها (٢٠٠) مفردة تم اختيارها من النساء المتزوجات أو ممن سبق لهن الزواج فوق سن الخامسة عشرة . ولقد تم توزيع العينة على نجوع مجتمع الدراسة الأربعة ، بما يتناسب مع الحجم السكانى للنجع ونسبته إلى الحجم الكلى لمجتمع جزيرة المنصورية ، وجرى تطبيق استمارة "استبار" على مفردات العينة .

ولقد جاءت الدراسة فى سبعة فصول ، تسبقها مقدمة منهجية ونظرية وتليها خاتمة وملاحق .

نتائج الدراسة

كشفت الدراسة عن أن الزواج فى مجتمع المنصورية إنما هو زواج مرتب وفيه عادة لا تمتلك النساء السيطرة فى الاختيار ، ويكون المهم هو رأى الأب أو الذكر المسيطر . ولعل تكريس سلطة الذكور على مثل هذا القرار الحياتى المهم ينجم عن تلك الأوضاع المتردية للإناث فى المجتمع . وتشير الدراسة إلى أن مستويات التعليم تتدنى إلى أقصى درجة بين الإناث فى القرية ، فقليلات منهن من حصلن على شهادة متوسطة أو مابعدها ، أما الجامعيات بينهن فعددهن ضئيل للغاية ، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات البطالة بينهن ، ومن تعمل منهن فإما لدى الأسرة بدون أجر أو داخل منزلها . هذان العاملان متساندان مع سطوة العادات والتقاليد القوية - والتى يتم تنشئة الإناث على الخضوع لها - يعملون جميعا على تكريس مايسود من أوضاع فى المجتمع ، مثل تدنى مكانة النساء ، وغياب سيطرتهن على مقدرات حياتهن : ولعل أبرز مثال لذلك هو عدم تمكن غالبية الإناث من تقرير رأيهن فى زواجهن . ولكن التحولات والتغيرات الاجتماعية والثقافية الحادثة فى المجتمع وبخاصة خلال العقدين الماضيين من تزايد نسبى لمعدلات التعليم ودخول وسائل الإعلام المختلفة وتزايد احتكاك المجتمع بمن حوله من مجتمعات ، ربما ساعدت على تنامى مساحة الحرية المتاحة لإبداء رأيهن فى أمر زواجهن . رغم أن أعضاء المجتمع يشيرون إلى أنهم يتبعون تعاليم الدين الإسلامى من ضرورة أخذ رأى الفتاة حين زواجها .

ويبدو ذلك صحيحا حينما يتعلق الأمر باختيار زواجى من داخل المجتمع ، بينما يكون الرفض شديدا فى حال رغبة أحد الأغراب فى الاقتران من إحدى فتيات هذا المجتمع .

كما كشفت الدراسة الراهنة عن أن موضوعها يمثل ظاهرة شديدة التعقيد

تتشابك وتتعقد العوامل المؤدية لوجودها ، كذلك فإن تداعياتها المختلفة تسهم فى زيادة خطورتها ، هذه المشكلة وهى (الزواج الداخلى والتعددى) ترتبط بجوانب كثيرة اجتماعية واقتصادية وسياسية وصحية فى حياة مجتمع الدراسة ، وتؤثر فى هذه الجوانب ، وينجم عنها كثير من المشكلات المصاحبة والتى سعت الدراسة للتعرف عليها .

إضافة إلى العديد من النتائج المهمة التى نعرض لها فيما يلى :

- فيما يتعلق بتقدير مدى انتشار الزواج الداخلى كشفت الدراسة عن معامل للتزاوج الداخلى أعلى بكثير عما هو الحال لدى الجماعات السكانية الأخرى داخل مصر أو خارجها . كما أن متوسط المسافة الزواجية كان ضئيلا للغاية ، مما يشير إلى غياب الحراك الزواجى وقصر الزواج على داخل المجتمع .
- أما معدلات حدوث زواج الأقارب العاصبين ، وهو أكثر أشكال الزواج الداخلى داخلية وقربا ، فتشير الدراسة إلى أنه لا يعتمد على بناء الجماعة فقط ، وإنما أيضا على الأعراف والتقاليد الاجتماعية والجزاءات الدينية ، وهذا النمط مفضل كذلك لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية عديدة .
- كما استنتجت الدراسة من ذلك أن نمط العلاقات الزواجية فى إطار هذا المجتمع مفروض بحكم العلاقات والروابط العائلية كزواج بنت العم أو بنت الخال فى المقام الأول ثم يليه زواج بنت العمة أو بنت الخالة فى المقام الثانى ، أو بحكم النسب القبلى أو التجاور المكانى السكنى داخل القبيلة .
- أما بالنسبة للآثار الاجتماعية والثقافية للزواج فركزت الدراسة بصفة خاصة على التعرف على دور الزواج الداخلى فى تدعيم الهوية الإثنية والحفاظ عليها ، وكذلك أثر هذه الهوية فى استمرار هذه الممارسة الاجتماعية وبقائها .

وتشير الدراسة إلى أن التمايز الإثنى يلعب دورا أساسيا فى وجود

الزواج الداخلى ، كما أن هذا النمط يعمل على تشابك وتعقد البناء الداخلى للجماعة ويزيد من كثافة وقوة العلاقات بين أفرادها ويسهم فى دعم وبقاء هذه الهوية الأثنية المتمايزة .

- وأما فيما يتعلق بالآثار البيولوچية للزواج الداخلى فركزت الدراسة على محاولة التعرف على تلك الآثار فيما يتعلق بالأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية . وأيضا وفيات الأطفال دون سن الخامسة وحالات الإجهاض المتكرر ومعدلات الخصوبة فى مجتمع المنصورية .

وأشارت الدراسة إلى النتائج الوراثية والچينية للزواج الداخلى بصورة عامة ، حيث أوضحت أن ظهور السمات المتنحية المتجانسة دوما إنما يكون نتيجة تزاوج فردين يزيد بينهما احتمال كونهما حاملين لچينات متماثلة ، وغالبا ماتكون هذه السمات سلبية أو مرضية ، وهذه الاحتمالات متزايدة بشدة فى حالة الزواج الداخلى ، ورغم ذلك فإن تفضيل مثل هذا الزواج يظل موجودا وبكثافة لدى تلك الجماعات السكانية .

- وأكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباطية قوية بين وجود الزواج الداخلى ومعدلات الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية ، وأيضا وفيات الأطفال دون سن الخامسة وحالات الإجهاض المتكرر . وأظهرت وجود علاقة طردية بين كثافة هذا الزواج وتلك التأثيرات السلبية .

- أما فيما يتعلق بمعدلات الخصوبة فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين الزواج الداخلى وخصوبة النساء ، حيث برزت معدلات خصوبة عالية للغاية .

- وأما فيما يتعلق بالاتجاهات نحو الزواج الداخلى والوعى بآثاره وكذا الاتجاهات نحو فحوص ماقبل الزواج والاستشارات الوراثية ، فقد أظهرت الدراسة وعيا متزايدا بسلبيات هذا الزواج ورغبة متنامية نحو الخضوع لهذه

الفحوص مرتبطين بزيادة معدلات التعليم والاحتكاك الثقافى ، وإن كان هذا الوعى وهذه الرغبة غير كافيين للإفلات من ربقة التقاليد والأعراف والتاريخ الطويل للممارسة الإندوجامية داخل مجتمع الدراسة .

- أما فيما يخص النمط الزواجى الثانى وهو البوليجانية (تعدد الزوجات) ، فقد أشارت الدراسة إلى أن ممارسة البوليجانية فى المجتمع أمر شائع إلى حد ما ، ولكنه شهد تراجعا فى السنوات الأخيرة تحت ضغوط اقتصادية ، ومع تنامى الوعى وانتشاره بمساوئ هذا النمط ، وكذا مع بعض التحول نحو نمط الاختيار الشخصى للشريك الزواجى .
- فى حين أشارت الدراسة إلى أن التأثيرات الوراثية والبيولوچية للزواج التعددى أمر غير محسوم ويحتاج إلى مزيد من الدراسة المتأنية المستفيضة ، وعلى مستوى المجتمع القومى لحسم وجود هذه التأثيرات من عدمه .
- كذلك فإن الدراسة إنما تكشف عن وجود اختلافات فارقة بين المرأة العاملة والمتعلمة ونظيرتها غير العاملة وغير المتعلمة فى أمور عدة ، منها مايتعلق بحجم الأسرة وصحة الأطفال والوعى بالأخطار الصحية المتعلقة بموضوع الدراسة الأساسى حول الزواج الداخلى والتعددى .

ولعل هذا يدعم الاعتقاد السائد فى كثير من الدراسات الحديثة التى تتناول تنمية المجتمعات التقليدية - وبخاصة التنمية الصحية - بأن السبيل إلى تحقيق هذا إنما يكون بتعزيز قدرات النساء وتنمية مواردهن الاقتصادية فى هذه المجتمعات ، والحرص على تعليمهن ليس فقط مبادئ القراءة والكتابة وإنما أيضا الوصول بهن إلى مستوى المؤهل المتوسط على الأقل كشرط أساسى لوصولهن لمستوى من الوعى الصحى أو الاجتماعى يسمح لهن بحسن رعاية أسرهن وأطفالهن .

- أما فيما يتعلق بالصحة الإنجابية فبرغم توافر عيادات تقديم خدمات تنظيم الأسرة ومتابعة صحة الأم والطفل ، إلا أن الإقبال من الأمهات على ذلك قليل، ربما مرده لقلة الوعى وغياب دور المرشدات الصحيات "الرائدات الريفيات" وعدم توفر طبيبات (من النساء) لأمراض النساء والتوليد . ومن ثم تبرز الحاجة إلى توفير مثل هذه الكوادر الطبية فى المجتمعات المحلية المشابهة .
- كما أن المعتقدات المرتبطة بتفضيلات الأسر ذات الحجم الكبير ، والنظرة للأطفال على أنهم عزوة ، والحاجة إليهم - وبخاصة الذكور - كأيد عاملة بالزراعة والصيد بصفة خاصة ، كل ذلك يخلق نفورا من استخدام وسائل تنظيم الأسرة ويزيد من معدلات الخصوبة داخل المجتمع . وهذا يتطلب جهود توعية مخلصة وموجهة بأسلوب مقنع ، يحترم عقلية هؤلاء الناس ويتماشى مع خصوصيتهم الثقافية .

توصيات الدراسة

ولقد خرجت الدراسة بعديد من التوصيات ، يمثل اتباعها خطوة نحو ضرورة إيجاد علاج ناجع لما يعترى المجتمع المصرى عموما - والمجتمعات المحلية المشابهة لمجتمع الدراسة - من مشكلات وراثية ذات أساس من ممارسة اجتماعية أو ثقافية تؤثر فى أفراده ، وبخاصة الصغار منهم الذين يمثلون مستقبل هذا المجتمع .

وتبدو أولى التوصيات أو الخطوات التى تقترحها هذه المعالجة هى ضرورة نشر الوعى الوراثى بين الناس وتعريفهم بأبعاد المشكلات الوراثية وبخاصة فى المجتمعات التى تكثر فيها تلك المشكلات أو التى تتبع نمط الزواج الداخلى ، والذى يسهم كما أسلفنا فى زيادة حدة المشكلات الوراثية . ويتفق ذلك مع

مايذهب إليه بعض أعضاء مجتمع الدراسة من ضرورة نشر الوعى بين أعضاء المجتمع بخطورة الزواج الداخلى بأشكاله المتعددة . ومايتجم عنه من مشكلات وسبل التعامل مع هذه المشكلات وكيفية اجتنابها مستقبلا ، مع ضرورة التركيز على جانبين هامين هما : الجانب الدينى للمشكلة والجانب الطبى لها .

وعلى الرغم من أهمية نشر الوعى وتوعية أفراد المجتمع - وبخاصة بين العائلات التى تظهر داخلها بعض الأمراض الوراثية أو التى تتزاوج داخليا لأجيال عديدة - بضرورة اللجوء إلى فحوص ماقبل الزواج والاستشارة الوراثية ، إلا أن هناك الكثير من المعالجات والآراء ترى أن برامج التوعية وحدها لاتكفى ولا تؤتى بنتائج مؤثرة فى مجال الوقاية من الأمراض الوراثية .

ومن هنا يرى هؤلاء - ومعهم بعض الآراء فى مجتمعات عربية مشابهة لحال مجتمعاتنا المحلية - ضرورة سن تشريعات أو إصدار قرارات ملزمة لفرض إجراء فحوص ماقبل الزواج والإرشاد الوراثى على كل المقبلين على الزواج ، وهم يرون فى هذا السبيل إمكانية التغلب على عقبات كثيرة منها بعض المعتقدات أو التقاليد التى ترى فى كشف مثل هذه الأمور ما يعد عيبا .

أما بقية مقترحات خطوات مواجهة المشكلات الوراثية فتتمثل فى :

- الكشف المبكر على الأجنة أثناء الحمل فى الحالات التى يخشى فيها احتمال حدوث الأمراض الوراثية ، والتشخيص المبكر لأى تشوهات عند الأطفال حديثى الولادة .
- إعداد برامج التدخل بناء على دراسات شاملة ومركزة حول النمط الوراثى للإنسان المصرى ، والتعرف على معدلات ونسبة الأمراض الوراثية الأكثر انتشارا . وكذا دراسات اجتماعية ترصد دور العوامل الاجتماعية والثقافية

والبيئية التى تؤدى دورا فى ظهور هذه الأمراض الوراثية .

- نشر التعليم والوعى بين النساء والاهتمام بزيادة فرص تعليم الإناث داخل هذه المجتمعات المحلية ، ذلك أن التعليم يلعب دورا كبيرا فى مجال رفع الوعى الصحى للمرأة "زوجة وأما" وهو الأمر الذى تشير إليه كثير من الدراسات ، بحيث يكون له مردود طيب فى رعايتها لأطفالها من الناحية الصحية والتغذوية ، وكذا من ناحية التنشئة والرعاية الأسرية .

الاجتماع الإقليمى
للمنظمة العالمية لبحوث الرأى العام
٢٤-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤
جامعة نقارا - أسبانيا

قضايا الإعلام والرأى العام

منى يوسف *

عقدت المنظمة العالمية لبحوث الرأى العام إجتماعها الإقليمى فى مدينة بمبولونا عاصمة إقليم نقارا فى أسبانيا، حيث أشرفت على تنظيمه كلية الإعلام بجامعة نقارا الخاصة بأسبانيا . وبدأت فعاليات المؤتمر بحفل استقبال للمشاركين فى مساء يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ فى مبنى المدينة ، حيث ألقت عمدة المدينة كلمة ترحيب بالمشاركين وألقت مندوبة المنظمة كلمة شكر لعمدة المدينة لاستضافتها للمؤتمر .

بدأت جلسات المؤتمر بجلسة افتتاحية يوم ٢٥ نوفمبر بجامعة نقارا. وقد قامت بإلقاء كلمة الافتتاح ممثلة عن المنظمة العالمية لبحوث الرأى العام وتركز حديثها عن الرأى العام أثناء الانتخابات الأمريكية الأخيرة التى جرى فيها انتخاب الرئيس بوش لفترة رئاسة ثانية .

* خبير ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثانى والأربعون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٥ .

ثم تحدثت مندوبة عن وزارة التعليم بأسبانيا عن أهمية تشجيع الجمهـور على إبداء الرأى حول الموضوعات المثارة ، وارتباط ذلك بقضية الحرية والممارسة الديمقراطية .

ودارت المناقشات فى هذه الجلسة حول عدة موضوعات هى :

- خصوصية اللغة المستخدمة فى استطلاعات الرأى .
- العلاقة بين الصحافة والرأى العام .
- ضرورة تدريب الصحفيين على كيفية نشر استطلاعات الرأى .
- التأكد من صدق البيانات التى تجمع من الجمهور فى استطلاعات الرأى والتى تكون فى الغالب هى مصدر الخطأ فى نتائج الاستطلاعات .
- أهمية تدريب القيادات السياسية على استخدام نتائج استطلاعات الرأى .
- دور الإنترنت فى استطلاعات الرأى بعد انتشار استعماله خاصة بين الشباب .
- أهمية فهم وإدراك مايدور فى عقول الناس حيث يساعد ذلك فى الوصول للأسئلة التى يجب طرحها وكيفية طرحها على الجمهور .
- ضرورة الاعتماد على الأكاديميين فى إجراء استطلاعات الرأى .

أعقب الجلسة الافتتاحية جلسة صباحية أخرى بعنوان الانتخابات فى الإعلام والصحافة ، اشتملت على أربعة موضوعات :

١ - دار الموضوع الأول حول تأثير المجال الإخبارى واستخدام الإنترنت على اتجاهات الجمهور ، وقد ركزت الورقة على استخدام الإنترنت كأسلوب حديث لتبادل المعلومات ، والأخبار ، وتأثير ذلك فى تكوين اتجاهات الجمهور حول موضوع ما . قدم هذه الورقة باحث من الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ – دار الموضوع الثانى حول الأخبار السياسية فى الجرائد المحلية والعالمية وتأثيرها فى الانتخابات . وهى دراسة حالة للانتخابات المحلية التركية التى تمت فى ٢٨ مارس ٢٠٠٤ ، وقدمها باحث من تركيا .

٣ – الموضوع الثالث فى هذه الجلسة كان موضوعا طريفا عن الجوانب الفسيولوچية للمرشح ، ومدى تأثيرها على التصويت له أو ضده فى الانتخابات ، حيث تعد الخصائص الفسيولوچية للمرشح أحد جوانب التأثير فى الناخبين إلى جانب جاذبيته فى وسائل الإعلام .

٤ – أما الموضوع الرابع والأخير فى هذه الجلسة فقد كان تحليلا للصحافة التركية ودورها فى تكوين الرأى العام حول موضوع الإرهاب العالمى . حيث تساهم الأخبار التى تختارها الصحافة وطريقة عرضها فى تكوين الرأى العام مع أو ضد الموضوع المطروح فى الصحف .

وقد كان للبحث الأول فى هذه الجلسة أهمية خاصة ، حيث تعرض لموضوع هام وهو دور الإنترنت كوسيلة من وسائل المعرفة وتكوين الرأى وتشكيل الاتجاه . وتكمن أهميته فى أن الإنسان يستطيع أن يستخدمه بمفرده متخيرا الموقع الذى يريده والمعلومة التى يصدقها . وقد عرض الباحث للحرب العراقية الأمريكية كمثال حيث وجدت مواقع لا حصر لها تقدم معلومات عن هذه الحرب ، بعضها يعارضها والآخر يؤيدها .

وتظهر أهمية الإنترنت أيضا فى ظل مجتمع تدعو فيه وسائل الإعلام إلى الحرية فى شتى صورها ، بما فيها حرية البحث عن الحقيقة ، سواء كان هذا عن طريق الإعلام المستقل المتمثل فى المحطات التليفزيونية المستقلة أو عن طريق الإنترنت .

وقد عرض الباحث العديد من البحوث التى تمت عن البرامج الحوارية

والأخبارية سواء فى الإذاعة أو التليفزيون ومواقع الإنترنت وتأثيرها على تكوين الاتجاه نحو موضوع معين . وأوضح أن الإنترنت كان من بين وسائل الاتصال الحديثة التى يعتمد عليها فى معرفة الموضوعات السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يجعلها مساهمة فى تشكيل الاتجاه نحو الموضوعات السياسية المطروحة .

وقد اهتم الموضوع الرابع فى هذه الجلسة بالصحافة كوسيلة هامة من وسائل الاتصال . حيث تم تحليل مضمون ما جاء فى الصحف التركية والاسبانية عن الإرهاب العالمى وتحديد اتجاهات هذه الصحف حول هذا الموضوع ، وقد تم تحليل الموضوعات الخاصة بهذا الموضوع فى جرائد The Hürriyat, Sabah, Pasta باعتبارها أكثر الجرائد توزيعا فى تركيا واسبانيا، وقد اهتم التحليل بالتعرف على معالجة الصحافتين التركية والاسبانية لتعريف الإرهاب ، مصادر الإرهاب فى كل منهما ، أهداف الإرهاب ، تأثير الإرهاب ، الحرب ضد الإرهاب فى الصحافة . وقد اهتم البحث بمستويين للتحليل يتعلق أحدهما بما جاء بشكل صريح وواضح فى المقالات ، والآخر يتعلق بتحليل ما بين السطور أو كما أسماه الباحث ما قيل ، وما لم يقل . وقد أظهرت النتائج وجود اختلاف بين صحافة البلدين إزاء تعريف الإرهاب وأهدافه ومصادره .

وانقسمت الجلسة المسائية إلى جلستين متوازيتين ، كانت الجلسة الأولى بعنوان "الاستطلاعات السياسية والجمهور" قدمت فيها أربع أوراق هى :

١ - إدراك نتائج الاستطلاعات (هل التفاصيل مهمة) وقد دارت حول أهمية التفاصيل الدقيقة ، مثل المواصفات الخاصة بالعينة ، وظروف التطبيق والارتباط بين النتائج فى فهم أوسع وأشمل لنتائج الاستطلاعات . وقد أعد

الورقة باحث من الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - وكانت الورقة الثانية عن كفاءة استطلاعات الرئاسة الأمريكية فى عام ٢٠٠٤ ، وقام بإعداد الورقة باحث من الولايات المتحدة الأمريكية .

٣ - أما الورقة الثالثة فكانت عن الإشكاليات البحثية فى مجال الاستطلاعات ، والإعلام ، والعلوم الاجتماعية . وقام بإعداد الورقة باحث من السويد .

٤ - واهتمت الورقة الرابعة باستطلاع الرأى حول استخدام الأرض وأهمية التخطيط وحماية الموارد الطبيعية ، وهى دراسة مقارنة بين موقف الحكومة وموقف الجمهور .

أما الجلسة الأخرى التى تزامنت مع هذه الجلسة فقد احتوت أيضا على أربع أوراق قدمت باللغة الأسبانية بعنوان "صورة المرشحين لدى الناخبين" ، وقد تناولت الموضوعات التالية :

١ - عدم أنانية المرشح : أهمية صورة الزعماء السياسيين فى انتخابات ٢٠٠٣ فى إقليم ماروثيا Marcia . قدم الورقة باحث من أسبانيا .

٢ - انتخابات الولايات المتحدة : تزايد أهمية الجالية الأسبانية .

٣ - صور الاستعارة المكنية : الخرافة والحقيقة فى الرأى الشعبى ، قدم الورقة باحث من المكسيك .

٤ - الصورة الشعبية وتشكيل الإعلام وتناولت صورة أزنار رئيس وزراء أسبانيا السابق لدى العامة وكما تعرضها وسائل الإعلام ، قدم الورقة باحث من أسبانيا .

وقد احتوت فاعليات اليوم الثانى ٢٦ نوفمبر على أربع جلسات تزامنت كل جلستين منهما ، وكانت الجلسة الأولى بعنوان "الجماعات الاجتماعية والانتخابات" قدمت فيها أربع أوراق هى :

١ - التصويت للمرة الأولى لدى البعض فى الانتخابات البرلمانية الأوروبية لولايات جديدة ، وقدم الورقة باحث من بلچيكا .

٢ - منتخبو الغد : عزوف المنتخبين الصغار فى الانتخابات الأوروبية . وقد قدم الورقة باحث من الدنمارك .

٣ - انتخابات أيرلندا الشمالية لعام ٢٠٠٣ . دراسة حالة لأصوات الكتلة الدينية. وقدم الورقة باحث من المملكة المتحدة .

٤ - التصور الأيديولوچى للمرأة فى الصحافة أثناء الانتخابات المحلية فى تركيا ، وقدمت الورقة باحثة من تركيا .

أما الجلسة المتزامنة مع هذه الجلسة فقد كانت بعنوان (الرأى العام ، الإرهاب والانتخابات) وقدمت بها أربع أوراق لباحثين من أسبانيا وهى :

١ - انفجارات مدريد ٢٠٠٤ : الانتخابات العامة فى أسبانيا : الوضع وردود الأفعال .

٢ - الأچندة العامة والأچندة الخاصة فى الانتخابات الأسبانية .

٣ - هجوم ١١ مارس الإرهابى والانتخابات الأسبانية العامة (التأثيرات النفسية على التصويت) .

٤ - الانتخابات فى وقت يتسم بالشك .

أما الفترة الثانية من نشاط هذا اليوم فقد قسمت أيضا إلى جلستين متزامنتين ، وكانت الجلسة الأولى بعنوان : (الانتخابات والاهتمامات العامة) . وقدمت فيها ثلاث أوراق هى :

١ - شرح لنتائج الانتخابات غير العادية فى هولندا ، وقدمها باحث من هولندا .

٢ - الصدفة تقرر الانتخابات ، وقدمها باحث من ألمانيا .

٣ - أصوات جديدة فى انتخابات البرلمان السويدى الأوروبى ، وقدمتها باحثة

من السويد .

أما الجلسة الأخرى فقد كانت باللغة الأسبانية بعنوان : (الانتخابات والاستطلاعات فى النظرية الديمقراطية) وقد قدمت فيها أربع أوراق هى :

١ - فنزويلا : الانقسامات السياسية فى الجمهورية الخامسة عشرة ، وقدم الورقة باحث من فنزويلا .

٢ - تحليل لاستطلاع حول إعادة التصويت فى فنزويلا ، وقدم الورقة باحث من فنزويلا .

٣ - تأثير الحركات السياسية فى انتخابات براكروث Veracruz. وقدم الورقة باحث من المكسيك .

٤ - بين الاشتراكية والديمقراطية : ادعاءات الاشتراكية السياسية فى الحملات الانتخابية فى بولونيا ، وقدم الورقة باحث من بولندا .

ومن الملاحظ أن هذا المؤتمر قد اهتم بجانبين ، وإن كان أحدهما قد طغى على الآخر ، هما الجانب المنهجى والجانب العملى فى استطلاعات الرأى العام ، حيث شغل الجانب المنهجى الحيز الأكبر فى المناقشات التى دارت فى الجلسة الافتتاحية ، وكانت حول استخدام وسائل حديثة مثل الإنترنت ، وعلاقة الصحافة بالرأى العام وتدريب الصحفيين والاستعانة بالأكاديميين فى استطلاعات الرأى .

أما الجانب الآخر فقد غلب عليه الاهتمام بموضوع اشترك فيه معظم مقدمى الأوراق من كافة البلدان المشاركة ، وهو موضوع الانتخابات السياسية على وجه التحديد والظروف المصاحبة لها . وقد اختلفت زاوية التناول لهذا الموضوع من بلد لآخر . فقد اهتمت الأوراق المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بالانتخابات الرئاسية الأخيرة ، حيث اهتم بعضها بصورة المرشح ، واهتم البعض الآخر بكفاءة الاستطلاع فى التنبؤ بنتائج الانتخابات ، واهتم

البعض الآخر بدور بعض الجاليات فى نجاح الرئيس بوش .

أما الاهتمام بالانتخابات فى البلدان الأخرى فقد تناول زوايا أخرى ، ففى بلجيكا تركز الاهتمام حول الذين أدلو بأصواتهم للمرة الأولى فى الانتخابات البرلمانية ، فى حين اهتمت الدنمارك بالمنتخبين الصغار ، كذلك قدمت السويد ورقة عن الأصوات الجديدة فى الانتخابات البرلمانية بالسويد ، أما أيرلندا فقد ركزت على الأصوات الممثلة للكتلة الدينية فى المملكة المتحدة . وقد ركزت تركيا على دور المرأة فى الانتخابات المحلية ، واهتمت أسبانيا بعرض الأچندة العامة والخاصة فى الانتخابات الأسبانية ، وكذلك تأثير الإرهاب على الانتخابات العامة . وقدم باحث من ألمانيا دور المعرفة فى سير الانتخابات المحلية .

وهذا يوضح أن الموضوع الواحد يمكن تناوله بأكثر من طريقة ، ومن عدة زوايا تعبر عن خصوصية كل بلد والجانب الذى يخصها فى هذا الموضوع .

أما الموضوع الثانى الذى شغل جلسات المؤتمر فكان الإرهاب ، وقد تركز الاهتمام به فى دولتين هما أسبانيا وتركيا ، وذلك نتيجة لأحداث الإرهاب التى جرت فى هاتين الدولتين عام ٢٠٠٤ ، حيث اهتم الباحثون بإظهار مدى اهتمام الصحافة بهذا الموضوع من جانب ، ومدى تأثير هذا الموضوع على اتجاهات الرأى العام من جانب آخر . وقد عالجت هذا الموضوع خمس أوراق باستخدام مناهج مختلفة ، ففى حين تعرض البعض لتحليل ماورد بالصحافة حول موضوع الإرهاب العالمى ودورها فى تشكيل الرأى العام حول هذا الموضوع - قام البعض الآخر بإجراء استطلاعات للرأى حول نفس الموضوع .

وجدير بالذكر أن معظم الأوراق قد التزمت بعنوان المؤتمر (قضايا الإعلام والرأى العام) حيث اهتمت بإظهار العلاقة بين وسائل الاتصال المختلفة والرأى

العام من حيث تشكيله وتوجيهه ، كما اهتمت بتوجيه النظر إلى وسائل اتصال أخرى بدأت فى الانتشار وأصبح من الواجب الاهتمام بها ودراسة تأثيرها فى توجيه الرأى العام مثل الإنترنت والمحطات الفضائية الخاصة .

قيم الشباب
الاتجاهات فى فرنسا خلال عشرين عاما *

عـرض

رباب الحسينى **

إن أحد معايير تقييم المجتمعات والحكم على درجة تقدمها ، هو مدى اهتمامها بالشباب والجهد الذى توليه لهم ، لذلك نجد مجتمعات عديدة تنشئ مراكز أبحاث متخصصة لدراسة مشكلات الشباب وتوقعاتهم المستقبلية . وفى هذا الإطار ، فإن الكتاب الذى نعرض له قد صدر عن مجموعة "نقاشات الشباب" التابعة للمعهد القومى للشباب والتعليم العام بفرنسا ، والذى يصدر مجلة دورية تختص بشئون الشباب ، كما يجرى العديد من الدراسات والأبحاث التى تهتم بدراسة مشكلات المجتمع وخاصة ما يتعلق بالشباب .

ومضمون هذا الكتاب قيم الشباب ، ونشير فى البداية إلى أن دراسة القيم لا تعد من الموضوعات الحديثة فى مجال العلوم الإنسانية ، فهى موضوع مشترك بين العديد من أفرع العلوم الاجتماعية ، كما أنها تمثل مجالا خصبا لرواد علم

* Olivier Galland & Bernard Roudel, Les Valeurs des Jeunes, Tendances en France depuis 20 Ans, L'Harmattan, 2001.

** خبير ، قسم التعليم والقوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الاجتماع الكلاسيكى ممن كان لهم إسهامات بارزة فى هذا المجال . وبرغم ذلك فدراسة القيم تعد من الدراسات المتجددة والتى تشكل مكانة محورية فى العلوم الاجتماعية قديما وحديثا . ويركز الاتجاه الحديث فى علم الاجتماع على الدراسات التتبعية للقيم ، وتنتمى هذه الدراسة التى نعرض لها إلى هذا النوع من الدراسات .

يمثل الكتاب الذى نعرض له نتاجا لعدد من الأبحاث والدراسات التى أجريت على مدى ثلاث فترات زمنية (١٩٨١– ١٩٩٠ – ١٩٩٩) وطبق الاستبيان الذى صمم للإجابة على تساؤلات الدراسة على عينة من الشباب من الشريحة العمرية من ١٨–٢٩ عاما .

ويعد هذا الكتاب أيضا نتاجا لعمل جماعى لفريق بحثى اهتم بدراسة مجموعة القيم المختلفة لعينة الدراسة من الشباب ، فى مجالات متعددة من بينها قيم الأسرة والعمل ، والسياسة ، والدين ، والمعايير الاجتماعية ، وأدوار المرأة والرجل ، والعلاقة بالمؤسسات المختلفة للمجتمع . فمن خلال مجموعة من القياسات حول الآراء والأحكام والمواقف الخاصة ، يمكن التحقق من وجود علاقات استاتيكية قوية بين مختلف المؤشرات ، ووضع مقياس مركب لفهم الاتجاهات . فعلى سبيل المثال يمكن التعرف على القيم المرتبطة بالقضايا السياسية من خلال عدة مؤشرات مثل التحدث فى الموضوعات السياسية مع الأصدقاء ، والاهتمام بالسياسة ، والتصويت فى الانتخابات .. إلخ .

كذلك فإن متابعة ودراسة القيم المختلفة للشباب من خلال تلك المجالات المتعددة ، يتيح قدرا هائلا من المعرفة والمعلومات التى تسمح بتقديم صورة كلية لقيم الشباب الفرنسى ، كما أن إجراء الدراسة على فترات مختلفة يسمح بالتعرف على مدى الثبات والتغير فى القيم ، وينتج مجالا للمقارنة بين دول

مختلفة ، فضلا عن أنه يمكن من التنبؤ بالتغيرات التى قد تبدو مباغتة فى مظهرها .

تساؤلات الدراسة

لمعرفة قيم الشباب عبر عشرين عاما ، طرحت الدراسة ثلاثة أسئلة محورية على النحو التالى :

١ - هل توجد أزمة قيم لدى الشباب الفرنسى المعاصر ؟

٢ - هل يفتقد الشباب وجود البوصلة التى توجههم - كما يعتقد البعض - نتيجة لوجودهم فى مجتمع يمر بمرحلة تغير عميق ؟

٣ - ما هى قيم الشباب وكيف تطورت عبر العشرين عاما الأخيرة ؟

عينة الدراسة

بلغ حجم العينة ما يقرب من ١٢٥٠ فتى وفتاة موزعين على سنوات الدراسة ، ففى عام ١٩٨١ بلغت العينة ٤٥٦ شخصا وفى عام ١٩٩٠ كانت عينة البحث ٢٧٩ شخصا ، وفى عام ١٩٩٩ كان حجم العينة ٥١٦ شخصا . هذا وقد خضع اختيار العينة لعدد من المعايير تتعلق بالسن والنوع والتمثيل الجغرافى والمهنى .

ويتألف الكتاب من ثمانية فصول بالإضافة إلى المقدمة والنتائج ، وتحمل المقدمة عنوان "تفهم قيم الشباب وتطورها عبر عشرين عاما" وتقدم تعريفا إجرائيا للقيم بأنها "يمكن اعتبارها أساس الآراء والسلوكيات ودليلا معياريا للفكر والعمل يصيغ التصورات ويوجه الأفعال" . والقيم ، مع ذلك ، ورغم حضورها فى الرأى والسلوك والفعل ، إلا أنها لا يمكن ملاحظتها مباشرة ، فلابد من اقترابات متعددة تتحقق برصد مجموعة من المعلومات القابلة للتفسير بالمعنى القيمى . مما يعنى أن إجراء بحث عن القيم إنما هو نتاج لمجموعة من

الاستدلالات التى يمكن الوصول إليها ، من خلال تصميم استبيان يعتمد على عدد من المؤشرات التى تتسم بدرجة عالية من الكفاءة يمكن أن يكفلها توافر المعلومات الدقيقة والمحققة .

وبالرغم من تأثير القيم على السلوكيات ، كما وضح من التعريف الذى استنته الدراسة ، إلا أن شكل واتجاه هذا التأثير غير مؤكد ، وهنا تظهر إحدى مشكلات دراسة القيم .

وتتطلب دراسة القيم ضرورة التفرقة بين الأشكال المختلفة لها ، وخاصة فيما يتعلق بالقيم الحاكمة للأفراد وتلك الحاكمة للمجتمع ، فلا يعنى أن قيم فرد ما منظمة وتشكل فيما بينها نوعاً من التوافق ، إن قيم المجتمع لابد وأن تتسم بنفس الصفات ، والعكس صحيح ، فعلى نطاق المجتمع هناك نماذج وأمثلة للتمفصل بين القيم ، كما أن هناك قيما قد تكون أكثر تواتراً وظهوراً من غيرها .

وإذا كان من الضرورى التفرقة بين القيم الفردية وقيم المجتمع ، فإنه يلزم أيضا التفرقة بين القيم الصراعية والقيم التوافقية ، إلا أن الأمر الهام فيما يتعلق بالقيم ومهما تعددت أنماطها وأشكالها ، فإنها لا تختفى مطلقاً ، فهى وجدت لتبقى ، وقد يكون هذا الوجود كثيفاً وبيناً بدرجة أو بأخرى ، إلا أن الثابت أن تطور القيم وتغيرها يكون بطيئاً على الرغم مما قد يحدث من تغيرات سريعة فى المجتمع ، وتتسم القيم أيضاً بقدر عال من الثبات وهو ما يفسر فى بعض الأحيان صعوبة تغيير الأفراد الذين خضعوا لتنشئة اجتماعية ما .

ويؤكد بيير برشون Pierre Bréchon على أهمية تحليل عملية تغيير أنساق القيم ، ذلك أن تحديد وفهم كيفية تشكيل الأنساق القيمية للأفراد ، ينتج عنه فهم اتجاهات تطور المجتمع .

والفصل الأول بعنوان "تمثلات دور الكبار" ، ويشير إلى أن دور الكبار فى

المجتمع يحدد تبعا للمكانة المهنية والأسرية ، فالحصول على عمل مستقر وتكوين أسرة هو إعلان لدخول عالم الكبار ، والتغيرات التى تمر بها المجتمعات سهلت تحقيق ذلك ، ولكن هناك شبابا حرموا تماما من العمل أو تكوين أسرة أو من الاثنين معا . والسؤال هو : ما تأثير هذا التأخر فى دخول مجال العمل وتكوين الأسر على اتجاهات الشباب ؟

وتهدف الدراسة إلى معرفة تمثلات الشباب لقيم العمل والأسرة ، خاصة وإن الدخول إلى عالمهم لم يعد ميسرا كما كان الحال فيما سبق . لقد أظهرت نتائج الدراسة أن العمل ما يزال يمثل قيمة كبيرة ، بل إن قيمته تزداد حتى مع محدودية فرص العمل ، إلا أنه يظل قيمة محورية فى تصاعد مستمر .

غير أن الجديد الذى كشفت عنه الدراسة يتعلق بأن معنى قيمة العمل قد تغير . فلقد حدث صعود لقيم ترتبط بزيادة التوقعات والمتطلبات التى يجب أن يوفى بها العمل ، ففيما بين الأعوام ١٩٨١ إلى ١٩٩٠ كانت متطلبات الشباب من العمل مرتبطة بقيم تحقيق الذات والاهتمام والمسئولية والإحساس بالنجاح ، إلا أن دراسة عام ١٩٩٩ شهدت تصاعدا لقيم مادية ترتبط بالمرتب وساعات العمل وقيمة التأمينات ، كما أشار بعض الشباب إلى أنهم لا يعتبرون أن العمل هو مجال تحقيق الذات فحسب ، فهم يحرصون على أن تكون لهم أوقات فراغ يحققون ذاتهم من خلالها .

أما عن تمثلات الأسرة ، فقد احتلت مكانة هامة بنسبة ٨٥٪ لقيم الأسرة مقابل ٦٨٪ لقيم العمل .

وقد أظهر البحث أن اتجاهات الشباب نحو أسرهم تتميز بدرجة عالية من الثبات وذلك على مدى العشرين عاما ، وهو ما عبر عنه بعبارات الاحترام والعاطفة ، إلا أن مطالب الشباب بالنسبة لما ينبغى على الأسرة تقديمه لهم فهى

فى تزايد مستمر حيث تصاعدت النسبة من ٦٠٪ عام ١٩٨١ إلى ٦٧٪ عام ١٩٩١ .

لقد استطاعت الدراسة ومن خلال الأبحاث التتبعية التى أجرتها أن تسجل تقاربا بين جيل الشباب وجيل الكبار من زاوية الدور الهام والمحورى للأسرة فى حياة الفرد - على عكس ما يشاع من تفكك مؤسسة الزواج ، كما أن هناك تقارباً آخر حول قيمة الإخلاص والوفاء فى نطاق الأسرة لدى الشباب - أيضا على عكس ما يشاع عنهم - كما أن مطالبهم من الشريك تتعلق بالاحترام المتبادل ، والمشاركة فى الحياة بمسئولياتها المختلفة .

والفصل الثانى بعنوان "الصداقة ، قيمة مركزية دائماً" ويتناول الصداقة كقيمة مركزية ومحورية فى مرحلة الشباب ، بل إنه يقال إن مرحلة الشباب هى وقت الأصدقاء أكثر من المراحل الأخرى فى حياة الإنسان . وقد أظهرت النتائج أن ٩٧٪ من الشباب فى المرحلة العمرية بين ١٨-٢٩سنة يقدرون أن الصداقة إما أنها قيمة هامة أو هامة للغاية . وهى قيمة تتصاعد ، فهى تلى الأسرة وتسبق العمل والسياسة والدين .

وبالرغم من الأهمية الكبيرة التى يعطيها الشباب لقيمة الصداقة إلا أنها تظل مرتبطة بظروف محددة (حياة الطلاب ، مرحلة ما قبل الدخول إلى الحياة العملية) ومن ثم فلا يمكن القول بأن الأهمية التى تعطى للصداقة فى مرحلة الشباب لها علاقة برؤية معينة للحياة ترتبط بالثقة فى الآخرين ، أو إعطاء قيمة أعلى للتواصل الاجتماعى فى مجالات الحياة المختلفة ، فالصداقة ترتبط عند الشباب بالمرحلة التى يمرون بها .

ويتناول الفصل الثالث السياسة فى حياة الشباب وعنوانه ، "أقل تسيسا ولكن أكثر معارضة" .

ويشير هذا الفصل إلى أن شباب اليوم فى فرنسا هم أقل اهتماما بالسياسة من الأجيال السابقة مما يعكس أزمة "مواطنة" لديهم . وإن كان ذلك لا ينفى نقاشاتهم فى أمور تتعلق بالسياسة فيما بينهم .

ويتضح تراجع اهتمامهم بالسياسة فى سلوكهم الانتخابى ، حيث توجد أعلى نسبة عزوف عن الانتخابات بين الشباب ، ولا يمثل ذلك تعبيراً عن موقف سياسى بقدر ما يعكس عدم اهتمام من جانبهم .

وإذا كان الشباب الأقل اهتماما بالسياسة هم الأقل ذهابا للتصويت . إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للكبار الذين يذهبون للتصويت سواء كانوا مهتمين بالسياسة أم لا ، على اعتبار أن التصويت فى الانتخابات من وجهة نظرهم هو واجب وطنى . والشباب الذين يهتمون بالسياسة غالبا ما يكون ذلك نابعا من التحديات المطروحة عليهم أو لتحقيق بعض المصالح الخاصة .

وفى المقابل فإن المعارضة وكذلك التعبير عن الاحتجاج تتصاعد بين الشباب ، ويكون ذلك من خلال المشاركة فى المظاهرات أو إعلان الاحتجاجات كتابة .

والنقطة الهامة هى الفرضية التى ترى أن الاهتمام بالسياسة يزداد مع ارتفاع مستوى التعليم ، وهو الأمر الذى لم تؤكده الدراسة ، فقد كان هناك انخفاض فى تأثير مستوى التعليم على الاهتمام بالسياسة . إلا أنه مع ذلك يظل الشباب الأكثر تسييسا هم الأكثر تعليما . ويمكن القول بصفه عامة إن الشباب قد أصبحوا أقل متابعة للأمور السياسية وهو ما يحول بينهم وبين تكوين آراء بشأنها ، وهنا يمكن تسجيل وجود فجوة هائلة بين الشباب والكبار .

ويختص الفصل الرابع بالعلاقة بين الشباب والدين ، وإذا كان الدين يحتل موقعا محدودا فى حياة الكبار فهو أكثر محدودية فى حياة الشباب الفرنسى .

فهناك ثقافة تشكل عمادها تغليب ثقافة الممكن والنسبى فى مقابل المطلق واليقين ، للبعد عن كل ما يشكل مؤسسات دينية تحمل فى الذاكرة الجمعية ، الدين المؤسسى .

وإنه إذا كان ثمة تراجع للبعد الدينى ، فإنه يعود حسب تفسير الدراسة إلى أن الأديان تعرف فى تاريخها فترات صعود وهبوط . وحالة تراجع الدين فى حياة الفرنسيين قد يعقبها حالة صحوه دينية ، خاصة وأن الإنسان بحاجة دائما إلى روحانيات .

والفصل الخامس وهو "مزيج جديد من القيم : الحرية الخاصة والنظام العام" يشير إلى أن تمرد الشباب فى حركة مايو ١٩٦٨ أخذ مظهراً رافضاً للنظام العام ، واستقر فى الذاكرة الجمعية أن ذلك التمرد كان رفضاً لمعايير المجتمع ، وظل التساؤل حول دوافع الشباب لرفض أو قبول المعايير الاجتماعية ، تساؤلاً محيراً ، يستدعى إجابات لم تكن وافية .

ولتحليل اتجاهات الشباب نحو المعايير الاجتماعية قدمت الدراسة ستة أنماط للشباب : تبدأ بالنمط الأول وهو الشباب التقليدى والذى يعنى نمط الشباب المرتبط بالمعايير التقليدية فى قضايا تتعلق بمناحى الحياة المختلفة ، ويقابله النمط الخامس وهو نمط الشباب المعارض ، لأى من المعايير الاجتماعية . وبين النمطين توجد تدرجات تشمل : التقليدى المعتدل ، المعارض المعتدل ، ثم النمط المتوسط بين النمط التقليدى والمعتدل ، وأخيراً النمط الذى أطلق عليه نمط الشباب الذى يجمع بين المواطنة والتحرر . وهو أيضا مزيج من الأنماط السابقة . بمعنى أنه أمكن التمييز بين أنماط فى صورتها الخالصة ، ثم أخرى تتداخل فيما بينها ، وكان يتم تحديد نمط الشباب تبعا لمجموعة الاستجابات التى تعطى عن موضوعات وقضايا كثيرة ترتبط بمعايير وقيم المجتمع ، من بينها

(المصلحة الشخصية - الكذب - الرشوة - الغش - الضرائب - الطلاق - الإجهاض - المخدرات ...) ومن خلال عدد النقاط التى تسجل لكل موضوع يحدث تنميط للشباب . وبشكل عام يمكن القول إن عينة الشباب لعام ١٩٨١ كانوا أكثر ميلا نحو الأفكار التحررية والحرية الشخصية ، مع مراعاة احترام التقاليد الجمعية التى تحكم المجتمع .

والفصل السادس وعنوانه "الأدوار النوعية ، اتفاق دون مردود" . يشير إلى أنه بالرغم من وجود اتجاه واضح لضرورة إعادة تعريف أدوار المرأة والرجل بهدف تحقيق الاعتراف بإمكانية استقلال المرأة التى يكفلها لها العمل المهنى إلا أن هذا الاعتراف لم يتحقق بعد إلا جزئياً ، فمازال الواقع يشهد بعدم المساواة بين المرأة والرجل وخاصة فى مجالات العمل ، وبالرغم من الاتفاق الظاهر بحقوق المرأة ، إلا أن الدراسة أظهرت أنه وبرغم أن المرأة الشابة ترفض بشكل واضح ومحدد نموذج المرأة ، التى تختزل أدوارها فى الدور التقليدى ، فإن الرجل الشاب تعبر آراؤه عن درجة من الغموض حول وضع المرأة . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى التعليمى للشاب يمكن أن يكون له دور فاعل فى اتجاهه نحو تأييد عمل المرأة واستقلالها . والجدير بالذكر ، أن الوصول لمثل تلك النتيجة التى ترتبط بقيم الشاب تجاه عمل المرأة تم الحصول عليها من خلال مجموعة كبيرة من الأسئلة حول مواقف مختلفة يمكن أن تعترض حياة المرأة العاملة .

والفصل السابع "شباب بشكل عام ، أقل معارضة" يرى أنه كثيرا ما يتردد أن الشباب يمثل مرحلة الاعتراض والنقد لكافة المؤسسات والاتجاهات المحافظة ، إذ إن الشباب بطبيعتهم أو بطبيعة المرحلة التى يمرون بها أكثر معارضة ، أكثر نموذجية ، أقل استعداداً للوسطية . إن اختيار تلك المقولات التى تتردد بشأن الشباب كانت موضع اهتمام تلك الدراسة بطرح ثلاثة تساؤلات حول

كيف ينظر الشباب للمؤسسات والتنظيمات فى المجتمع ؟ ما الذى ينتظرونه من الدولة ؟ ما هى اتجاهاتهم نحو الديمقراطية ؟

فيما يتعلق بالمؤسسات والتنظيمات ، فلقد حددت الدراسة أربعة احتمالات للإجابة تتدرج من الثقة الكاملة وحتى انعدام الثقة ، وحددت عددا من المؤسسات والتنظيمات من بينها البوليس ، الجيش ، التعليم . وتبين نتائج الدراسة الاتجاه نحو ازدياد الثقة خصوصا فى البوليس ، والذى تفسره الدراسة بالاحتياج إلى الحماية فى ظل مجتمع تعرض لأحداث مهددة لأمنه .

كما أن الشباب يتوافر لديهم قدر عال من الرضا والثقة فى النسق التعليمى وهى نتيجة مخالفة لما يعتقده كثير من الباحثين فى المجتمع الفرنسى من عدم كفاءة النظام التعليمى .

أما عما يتوقعه الشباب من الدولة ، فهو يرتبط فى جوهره بالأبعاد الاقتصادية ، ومن ثم يطالب الشباب الدولة باقتصاد ليس حراً تماماً كما أنه لا يخضع للدولة كلية . وإنما عليها أن تتبع آلية تسمح بإعادة توزيع الموارد لتقليل فجوة عدم المساواة بين الأفراد .

وفى قضية الديمقراطية ، فإنها مازالت تمثل لدى الشباب أفضل شكل للحكم وإن كان ذلك لم يحجب بعض الآراء بين الشباب حول إمكانية إعطاء النظام السياسى بعض السلطات للمتخصصين والخبراء باتخاذ بعض القرارات ، وبذلك لا تقتصر عملية اتخاذ القرار على السياسيين فقط .

إن الاتجاه نحو تدعيم الديمقراطية أو أخذ مواقف ناقدة ومناهضة لها إنما يرتبط بعدد من العوامل التى تتعلق أساساً بالمستوى التعليمى ، وبمدى الثقة فى المؤسسات .

والفصل الثامن عنوانه "حضور فعال فى بيئة أكثر تعاوناً" . ويعالج هذا

الفصل انتماءات الشباب فى المؤسسات المختلفة ؛ وقد أظهرت نتائج الدراسة أن للشباب أنشطة تطوعية متعددة ، وأنهم يتولون مسئوليات للقيام بأعباء نحو الآخرين ، دون التأكيد على أبعاد تنم عن قضايا نضالية ، وإنما تعاونهم وانتماؤهم ينصب على مؤسسات ذات طبيعة ثقافية ورياضية يحققون ذاتهم من خلالها خاصة مع اتجاه المجتمع نحو المزيد من القيم الفردية .

وتركز خاتمة الكتاب على تقارب قيم الشباب والكبار ، ذلك أن الاهتمام بالشباب إنما يعنى الاهتمام بمستقبل المجتمع الذى تمثل القيم أحد مكوناته الأساسية ، بحيث يمكن القول باستحالة وجود مجتمعات دونما قيم تحكمها ، وتلك القيم قد يختلف أو يتفق عليها، والاهتمام بالتعرف على القيم التى يتمثلها الشباب ، هو بمثابة التعرف على مدى استمرارية القيم عبر الأجيال أو بمعنى آخر التعرف على مدى تحقق "قطيعة جيلية" كما حدث تاريخيا بعد حرب ١٩١٤ ، بحيث كانت هناك حاجة إلى إعادة توجيه المجتمع وبشكل عميق لبعض القيم التى اهتزت .

إن صورة الشباب قد تبدو غير واضحة ومتناقضة فى بعض الأحيان ، فشباب الستينيات يشعرون بالأسى واليأس نتيجة لأن الكثير من القيم التى تم ترسيخها من قبل – مثل مناهضة الاتجاهات المحافظة ورفع دعاوى التمرد والرفض – فى سبيلها إلى الضمور والنسيان فى مقابل دعوة لقيم ذات مضمون مادى .

إن الشباب اليوم بقدر ما يثير مشاعر اليأس لدى البعض بقدر ما يثير القلق لدى البعض الآخر ، خاصة مع تصاعد موجات العنف فيما بينهم . فالشباب حينما يعانى من مشاكل يتسبب بدوره فى مشكلات أخرى للمجتمع .

لقد استطاعت الدراسة أن تحدد إرهاصات الاضطرابات فى المحيط

الشبابى بحيث يمكن التنبؤ بأنهم فى سبيلهم للقيام بحركات معارضة فى اتجاه ما ، وبالرغم من ذلك فإنه ليس هناك ما يدل على انفصال جيل الشباب عن المجتمع ، بل إن هناك تقارباً بين الشباب والكبار فى الكثير من المجالات . فعلى حين أنه منذ عشرين عاما كان يمكن تسجيل فجوة بين الشباب والكبار خاصة فى مجال الأخلاقيات ، حيث يكون الشباب أحيانا أقل مراعاة للمعايير الاجتماعية (على الأقل فى تصريحاتهم وتعبيراتهم) ، إلا أن شعورهم بالانتماء للمجتمع قد أصبح أكثر ضعفا عن ذى قبل .

ومن بين النتائج الهامة التى توصل إليها البحث هو حدوث نوع من التقارب بين الأجيال بحيث أضحت القيم التوافقية أكثر حضورا ، كما أنه فى مجال الأخلاق كان الشباب أكثر تسامحا عن الأجيال السابقة ، إلا أن الفروق لم تعد فاصلة بينهما ، ويمكن الإشارة إلى العديد من المجالات التى سجلت الدراسة ضيق الفجوة بين الأجيال بحيث بعدت الأفكار التى كانت تؤكد على الصراع بين الأجيال ، إلا أن القضية الجديرة بالملاحظة والتى تثيرها الدراسة أنه بقدر اقتراب القيم بين الشباب والكبار ، بقدر ازدياد الفجوة بين الشباب أنفسهم ، ومما يعمق تلك الفجوة بعض العوامل مثل التفاوتات فى المستوى التعليمى ، فهناك من الشباب من لم يستطع الحصول على شهادات علمية ، كما أن هناك استقطابا اجتماعيا وأيديولوچيا ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة بينهم . ويعنى ذلك أن الفجوة بين الشباب تميز بين نموذجين من الشباب : أحدهما مستبعد من التعليم والثقافة وهو الأكثر رفضاً للمجتمع وكرهاً للأجانب . والنموذج الآخر يحقق له التعليم كفاءات تسمح له بالصعود الاجتماعى . ولعل النمط الأول من الشباب هو الذى يمثل تحدياً أمام المجتمع الفرنسى فى السنوات القادمة ، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن عينة البحث لم تتضمن شريحة شباب

المهمشين القاطنين للضواحى والمهاجرين كان التحدى أعظم وأبعد أثراً فى نتائجه ، لأن قيمهم ذات طبيعة ترتبط بجذور أبعد من المجتمع الفرنسى .

تطور سوق العمل الرسمى مقابل السوق غير الرسمى
فى مصر فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣

عالية المهدى   منى عامر

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خصائص الاقتصاد غير الرسمى ودوره فى سوق العمل خلال فترة الإصلاح الاقتصادى الذى تتبناه مصر منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين . وفى هذا الخصوص تناولت الدراسة بالتحليل القطاع غير الرسمى ككل سواء من حيث العاملين فيه أو وحداته الاقتصادية ، بالإضافة إلى التعرف على مدى استجابته للتغيرات الاقتصادية الكبرى .

وخلصت الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمى يضطلع بدور مهم فى مجالات العمالة والتدريب وتوليد الدخول . كما يتميز هذا القطاع بانخفاض الأجور وظروف العمل غير الآمنة نسبيا به ، نظرا لأن غالبية العاملين فيه من ذوى المهارات المحدودة من الأميين والمؤهلات المتوسطة . وأوضحت الدراسة أن هناك العديد من العوامل التى تسهم فى انتشار واستمرار القطاع غير الرسمى ، وأبرزها تلك المتعلقة بالإطار القانونى والمؤسسى الذى لا يساعد المشروعات الصغيرة على تسجيل أنشطتها ، ومن ثم التكامل فى الاقتصاد الرسمى ، وكذلك تراجع دور الحكومة فى خلق فرص العمل . وانتهت الدراسة إلى المطالبة بمراجعة مناخ الاستثمار ونظام الأمن الاجتماعى والمعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة بما يساعدها على العمل والتكامل فى الاقتصاد الرسمى .

of domestic investment at large.

The unfavorable business climate did not only repel the formal private sector (national and foreign) but helped in strengthening the informal sector, where the small businesses were concerned. Whereas the large companies were fairly surrounded by relatively encouraging laws, tax incentives, financial access to credit and various facilities in the new industrial citiesì.etc, no robust and encouraging business set-up existed to support the real "infant enterprises". This situation resulted in a tendency to act informally to evade the costs, complexities in prodecures, the high tax burden and all other unaffordable expenses.

Therefore, the investment climate, the social security system, the tax treatment of small and micro enterprises have to be revisited to help improve the labor market conditions and encourage more investments and growth.

Currently the government has submitted to the Parliament a new SMEs law, that is supposed to improve the business climate to those enterprises, offer some fiscal incentives and government procurement conditions, as well as provide the necessary land for the small business establishments.

The training component is still in need of serious restrucuturing and redesigning to be able to meet the changing and sophisticated market needs of more skillful labor. Until now neither the students graduating of secondary technical schools nor most of those who received specialized training in the public or private sector training centres are equipped with the international and competitive skills. Thus the responsibility for the training development depends on an active and joint role of both the public and private sectors.

of employment in the modern formal private sector is quite limited as it does not exceed 1-1.5% annually during the period 1988-1998, while it exceeded 3% in the informal sector in the same period.

Getting a formal job is also usually associated with having ?helpful connections? who would ensure finding a secure work opportunity, while accessing is relatively easier as data seem to indicate.

Seeking work in the informal sector is therefore a result of several combined factors:

Skill mismatch especially where the illiterates and those with modest educational backgrounds are concerned. The formal private sector is more in demand for skillful and better educated labor. Thus the informal sector represents a reasonable refuge for the unskillful labor as it offers jobs - though low paid - and provides the workers with new skills.

Low demand by both the formal public and private sectors which was deepend by the? austerity? structural adjustment program. By looking at the investment rate during the nineties and until 2002, it becomes evident that in the best years the percentage of investment to GDP did not exceed 19%, which is a definite drop compared to the eighties when the investment rate ranged between 22-29% annually.

The unfavorable investment climate which is sensed by the continuous changing of laws, the lack of transparency and vision where the investment policy was concerned,the cumbersome legal procedures of business establishment, operating and exit, the lengthy dispute settlement mechanisms, and the delays in profit transfers of the foreign investors. The problem was that all the developing countries in the region and elsewhere were fiercely competing for FDI by introducing vigorous changes and improvements to their institutional and legal structures to accommodate for the ever changing needs of the foreign and national investors. The process of change in Egypt was rather slow, which affected the amount of inflowing FDI and volume

demand in the market thus any jobs that are generated in the informal economy are usually associated with low wages..

CONCLUSION

The previous analysis reveals the major role that is undertaken by the informal sector in employment provision, income generation and training. The role of the informal economy is not confined to marginal activities, as it operates in all economic activities and employs workers and entrepreneurs from different educational backgrounds and acts as pool of trained workers that are demanded by the formal sector.

The status of informality is associated with lower wages and relatively insecure work conditions. The reasons of informality are numerous however, two factors seem to play a relevant role in this respect:

The institutional and legal framework in which the small and micro enterprises operate is not encouraging for the entrepreneurs. It does not help them register their economic units and thus become integrated in the formal economy. In fact, the transactions costs of complying with procedures are rather excessive and force the entrepreneur to operate informally, hire workers without contracts, and work without subscribing to the ongoing social security system.

In addition, it does not recognize the needs of small enterprises for technical support and fiscal incentives.

The economic reform that took place since the early nineties in the previous century, reduced the government's role in employment creation, which in principal, left a growing responsibility to be carried out by the private sector. It was expected that the modern, large and formal sector would assume this role. However, data reveal otherwise. The structural change that took place and the recession that started ever since did not have the expected favorable effects on the ability of the modern large companies to generate employment. The growth rate

cational curricula do not prepare the student to the levels of skills required by the private sector companies. The new graduates are not equipped with the advanced abilities that would fit them easily into the modern economy. Until now, no special progress has been achieved in the area of technical high school education or in most of the special programs offered through the government training centres. However, there is some preliminary work on the certification of several professions and handicraft skills undergoing. This project is conducted under the direction of the SFD.

Thirdly, the employment component has never been considered as a special target or serious option in the subsequent investment policies and laws. All investment policies, laws and incentives, which were adopted in Egypt since the mid seventies, did not contain any fiscal or tax incentives that were "employment sensitive" or in other words, they did not encourage investments that tended to be more labor-intensive. In addition, the old as well as the new labor law made it rather difficult for an investor to fire any worker, if work conditions made it necessary. Therefore, the new investments were and are still usually capital intensive, and the economic growth was primarily capital intensive rather than labor-intensive [(26)].

Fourthly, the ongoing recession prevented the private sector from absorbing growing numbers of workers. As the recession evolved, growing numbers of private companies had to downsize the number of workers, and a growing number of companies went bankrupt. This situation pre-empted the efforts to generate jobs by relying on the large private sector companies. Both the government and the informal private sector became the only remaining possibilities for finding jobs for the unemployed. However, the government is restricted by the growing budget deficit, and the informal private sector is limited by the low

Recent data indicate that the SFD has been able to create 701,000 jobs (540,000 permanent jobs and 161,000 temporary jobs) during the period from 1992-2003, through its different programs, especially the small and micro-finance lending.

Despite the serious efforts of the government in the area of employment creation, the problem of growing unemployment persists. Why?

Several reasons were mentioned in this respect:

Firstly, the inappropriate macroeconomic policy that has been adopted since the implementation of the ERSAP. The main goals of the policy were to achieve monetary and fiscal stability through implementation of an austerity economic stabilization program. Consequently, the budget deficit, the inflation rates, and the BOP deficit were reduced; the interest rate, the exchange rate and the different prices were liberalized, and the privatization program was initiated. The contractionary fiscal and monetary policy succeeded in realizing its different goals at the expense of employment. As Samir Radwan clearly emphasized it:

"Traditional contractionary macroeconomic policies have always viewed the situation in terms of a trade-off between employment and inflation. The prescription was generally in favour of controlling inflation, in view of its negative impact on growth, even if it leads to unemployment.

There is an emerging consensus that this argument should be turned on its head by making employment the central objective of the macroeconomic policies" (25)

Secondly, the limited skills and low productivity of the new graduates whether from the universities or technical education. The edu-

es, prioritize their own needs, plan their future, and carry out and evaluate the output of their efforts by themselves. Village plans are multi-dimensional reflecting local community priority needs in terms of physical infrastructure, social services, and economic opportunities. The program is trying to offer job opportunities to rural unemployed.

The Ministry of Communication and the Ministry of Youth are offering training ppertunities to the new graduates and the youth to help upgrade their skills to meet the needs of the changing labor market demand.

The Social Fund for Development (24)

Presidential Decree NO. 40 of 1991 established the Social Fund for Development (SFD). Financed by the government of Egypt in cooperation with the World Bank/IDA, Arab Funds, the European Union, German Financial Corporation via KFW, and multinational and bilateral donors.

Over Phase II of operations, the SFD provided LE 2.1 billion for its different programs.

SFD was established with three main objectives to achieve, namely,

(i) to help in reducing poverty through supporting employment generation and community development efforts;

(ii) to reduce the negative impact of privatization especially where redundant workers are concerned;

(iii) to provide help to Egyptians returning from the gulf;

The SFD tries to achieve its objectives, through five programs:

1. Small Enterprise Development Organization (SEDO)
2. Public Works Program (PWP)
3. Community Development Program (CDP)
4. Human Resources Development Program (HRDP)
5. Institutional Development program

ing families by allowing them the opportunity to display their products to the public in permanent marketing exhibitions set up in best- situated commercial areas in all governorates

Vocational Skills Formation

The vocational skills formation scheme targets youngsters who have completed or dropped out of basic education stage, by providing them with vocational skills of a productive nature appropriate to their respective aptitudes. In addition to training these youngsters in productive vocations, the scheme also envisages to improve their social behaviour and provide them with such a degree of learning that ensures non- regression to illiteracy.

At present, vocational formation, programs are being implemented by MOSA in cooperation with NGOs. In the pipeline, there is also an ambitious plan in cooperation with local businessmen for upgrading vocational formation centres in the various governorates. Each centre is concerned with a specific vocation or trade such as carpentry, painting, needlework, welding, car-mechanics, elector-mechanics etc.

Ministry of Local Administration (MLA) (23)

The Ministry of Local Administration (MLA has an ongoing program called Shorouk or the Egyptian National Integrated Rural Development Program (1994). It represents a new era of comprehensive political and objective vision stemmed from people's participation to help them improve the quality of life in the Egyptian rural areas and with some necessary support by governmental resources.

Empowerment of the Egyptian village communities is considered by SHROUK as the goal and mean of sustained rural development. It aims at optimum utilization of village human, material, and institutional resources by, and for, the citizens living in rural areas. Community members in rural areas assess and measure their resourc-

The Ministry of Manpower and Migration:

In the past, it used to play a major role in distributing the new graduates among the different government offices, SOE and economic authorities. This role has diminished substantially since the mid of the eighties. The new role of the ministry is limited now to its attempts to create a link between the available job opportunities, whether in the public or private sector, and the registered unemployed. The ministry has started lately to issue a monthly "National Employment Bulletin", where information regarding new opportunities are published on a regular basis.

The Ministry of Social Affairs [22]

MOSA acts through several programs to help poor families, youth and females to become engaged in productive activities. In the following part there is a list the main programs:

Productive Families Scheme (PFS)

Productive Families Scheme (PFS) is a social project designed to develop families' economic resources by putting to good use potentials of family members within their own households and allowing them access to production advances to be used in small-size and environmental industries and handicrafts, whereby raw materials are manufactured into products needed by home and foreign markets. Thus, households moved from being assistance recipients into becoming productive units.

Training Services:

PFS provides its training services through 3,474 centres, manned by more than 5,700 trainers, spread all over the governorates, of which some were established through self- financing efforts and other financed through MOSA investment plan.

Marketing Services:

Through this project, MOSA provides marketing services to benefit-

The recessionary climate that started in the end of 1997 had its direct toll on the performance of the labor market and led to a continuous growth in the unemployment rates as has been discussed earlier. The insufficient demand for workers and the growing numbers of unemployed put substantial economic and social pressures on the GOE.

In its attempt to deal with the problem, the Prime Minister declared- in his presentation of the ?Government Program? (Dec. 1999) - that all efforts will be paid to create maximum employment opportunities. To realize this goal, around 650,000 work opportunities were to be created through the public sector, the private sector, the SFD, the Information and Communication Sector and the Service Sector [21].

The launching of the "National Employment Program" (mid 2000) followed this statement. The NEP consisted of five main components:

- The Emergency Employment Scheme
- The Creation of a National Training Fund
- Reforming the labor market institutions especially the service providers
- Implementation of an informal sector strategy
- Strengthening the labor market information system

The launch of the new program was not followed by serious implementation efforts.

One year later, the state budget 2001/2002 reiterated the necessity of providing 700,000 jobs annually at the cost of LE 1.7bill.

In July 2001, the GOE introduced?the government employment scheme?, which intended to provide 800,000 work opportunities per year.

The different announcements were associated with some employment programs that were implemented by some of the Ministries and the SFD and some NGOs. The most important players in this stance are:

Table 25
The Distribution of Small and Micro Economic Units according to Economic Activities, Gender and Formality

Economic Activity	Formal			Informal		
	Male	**Female**	**Total**	**Male**	**Female**	**Total**
Mining	0.23	0.00	0.20	0.03	0.00	0.03
Manufacturing	20.20	2.97	18.05	19.84	15.80	19.04
Electricity	0.23	2.46	0.51	0.57	0.00	0.45
Construction	2.03	0.00	1.78	5.92	0.00	4.76
Trade	59.60	22.85	55.01	35.56	49.59	38.32
Transport	2.80	2.97	2.82	5.93	0.34	4.83
Finance	3.93	5.48	4.12	2.12	0.65	1.83
Services	10.98	63.27	17.50	30.03	33.62	30.74
Total	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Source: ELMS98 data files.

It has to be stressed here that the informal activities are more of a smaller scale and are conducted in several cases outside establishments, such as itinerant retail traders of vegetables, fruits, newspapers, or mobile repairpersons such as plumbers, electricians, painters, and shoe repairpersons.

As to the manufacturing activities, they vary widely but food processing, metal products, textiles and furniture and different wood and paper products.

In survey that was conducted in Greater Cairo in 1998 and covered a sample of 577 economic units of which the informal units represented 82% of the total number of units, several similar characteristics were revealed such as the age structure, economic activities and educational attainment levels. This survey also confirmed that the economic units performing outside establishments were estimated by 40% of the total enterprises, and a number of units operating at home were close to (6%) of all enterprises.[(20)]

1.6 ACTIVE LABOR MARKET POLICY

Secondly, there is a rise in the number of children entrepreneurs in the informal sector from .89% of the SE/E in 1988 to 1.4% in 1998. This trend, though it is relatively limited, is a mere reflection of the growing needs within the poor families, which drive the children to work at an early age.

1.5.3 THE ECONOMIC ACTIVITIES OF THE INFORMAL ENTERPRISES

The economic activities vary according to formality and gender. While the formal males are more concentrated in three main activities, namely trade, manufacturing and services, the informal male entrepreneurs are more dispersed among the different economic activities. As to the formal female entrepreneurs they are only concentrated in two main activities: services and trade, the informal females operate in three main activities: trade, services and manufacturing.

However, the comparison of the present distribution of the informal units among the different economic activities with the distribution that prevailed in 1988, one could notice some change from manufacturing (37.5%) and trade (44%) towards more services (10.9%)[19]. The trend of change towards less investment in manufacturing in the informal sector could be due to the expensive cost of investing and the need for acquisition of technology and know-how to become competitive in an open market. Furthermore, the intensive growth in demand for different and new types of services encouraged the emergence of new service enterprises.

Table 24 also indicates that the informal female entrepreneurs tend to be more apparent in higher age brackets than males. This phenomenon could be explained by several facts; one of which might be that early marriage age discourages younger females from working, while the high costs of living and the growing children needs drive them to work later.

Table 24
The Age Structure of the Small Entrepreneurs according to Gender and Formality in 1998

Age group	Formal			Informal		
	Male	**Female**	**Total**	**Male**	**Female**	**Total**
06-11	0.0	0.0	0.0	0.1	0.3	0.1
12-14	0.0	0.0	0.0	1.3	1.1	1.3
15-19	10.9	9.9	10.8	8.8	4.2	7.9
20-29	20.3	23.1	20.6	22.9	20.2	22.3
30-39	16.3	30.8	18.2	22.9	34.3	25.1
40-49	28.3	24.4	27.7	21.3	21.7	21.4
50-59	15.3	6.1	14.2	14.0	13.3	13.8
60-64	4.23	5.7	4.4	3.6	2.1	3.3
>65	4.6	0.0	4.1	5.0	2.7	4.5
Total	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Source: ELMS98 data files

Nevertheless, it has to be mentioned that certain change took place in the context of age structure between 1988 and 1998:

Firstly, the highest concentration of all entrepreneurs was in the age bracket 20-29 years in 1988. This concentration was more clearly accentuated in the informal entrepreneurs, where 35.4% of them were this age category. The change over time led to a rise in the frequency of entrepreneurs to a higher age level (30-39 years). This could be explained by the need to accumulate more capital in order to be able to venture into an independent business and the necessity to acquire more experience to be able to survive the market complexities and drops.

labor force and labor markets.

1.5.2 THE AGE OF THE INFORMAL ENTREPRENEURS

Since a relatively high percentage of the small entrepreneurs are illiterate and therefore are unable to find work in the PS or in the formal private sector, the informal sector presented a better and safer refuge. Furthermore, the majority of entrepreneurs are poor individuals, who are either incapable of knowing the legal procedures to license their enterprises and/or cannot afford to cover the costs of formalization, thus choose to operate informally. Because of the easy access, modest resources, limited initial capital, no access to formal credit, flexible location and markets, and dependence on family members for support characterize the informal sector, the age structure of the entrepreneurs is likely to be younger than the formal entrepreneurs, as is clear in table 23.

The data reveals that the informal entrepreneurs are sometimes young to the extent that some of them (1.4%) are in the age bracket between 6-14 years, which is a feature that is not -understandably- detectable among the formal entrepreneurs.

Another distinctive aspect of the informal entrepreneurs is that the highest frequency of them is concentrated in a younger age bracket (30-39 years), while the formal entrepreneurs seem to be concentrated in higher age brackets (40-49 years).

The tendency towards concentration in higher age brackets by the formal entrepreneurs supports the view that ownership of a formal enterprise requires certain conditions such as knowledge with the different aspects of legal procedures, experience, capital accumulation, and knowledge with market, which can only be acquired with time and age.

The few exceptions of young informal self-employed or employers are mostly working in non-localized units, where the access to market is relatively easy and the required capital is usually limited.

Thirdly, there is clear trend of diminishing rural migration to urban areas to the extent that it was estimated to be close to nil net migration or even in some estimate a reverse migration. The reasons for this trend are various among them the growing urban unemployment rates and the rising costs of living in urban areas relative to the migrants' wages. These combined factors - among other things - led to a change in the distribution of small and especially informal enterprises between rural and urban areas as is shown in the following table.

Table 23

The Change in the Geographical Distribution of Small Enterprises according to Gender of Owner and Formality

	Formal			Informal		
Urban/Rural	**Male**	**Female**	**Total**	**Male**	**Female**	**Total**
	Col %	**Col %**	**Col %**	**Col %**	**Col %**	**Col %**
Urban 88	71.2	86.7	70.1	71.3	59.3	69.3
Urban 98	67.9	85.1	74.4	49.0	48.8	48.9
Rural 88	28.7	13.2	25.6	28.6	40.6	30.6
Rural 98	32.1	14.9	29.9	51.0	51.2	51.1
Total	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Source: Calculated by the author using ELMS98 and LFSS88 data

The previous table shows that certain changes took place between 1988 and 1998:

- The trend of movement of the small enterprises is more towards rural areas.
- This trend is more emphasized in the case of informal enterprises.
- The informal male owned enterprises have increased by a higher percentage in the rural areas in contrast to informal female entrepreneurs.

The tendency to the increasing concentration of the informal economic units in rural areas is an evidence of the undercurrents of continuous developments that are taking place in the Egyptian population,

less costly survival mechanism.

- On the other hand, the number of the informal female entrepreneurs, who owned 19.6% of the total informal units, rose by the highest percentage points during the period 1988-1998.
- The formal male owned units rose by 19.1% as compared to 9.8% growth rate to the informal units owned by male entrepreneurs. This phenomenon should be considered from two aspects. On one hand, the base of informal enterprises is still much wider that of the formal ones, on the other hand, there is a marked trend that indicates that small enterprises start operating at relatively larger sizes than during the eighties.

These results are indicative of a regular trend of increase in informality in the Egyptian labor market especially for the female labor force, which finds it more difficult now to access the private sector except through being an informal self-employed or employers. This phenomenon coincides with both the privatization process, the socio-economic male bias that is evident in the employment in the private sector and the discouraging business environment.

1.5.1 THE GEOGRAPHICAL DISTRIBUTION OF THE INFORMAL ECONOMIC UNITS

The last decade witnessed several changes in the labor force growth rate, its ability to move between rural and urban areas and between the different kinds of economic activities.

Firstly, the labor force grew by 2.8% p.a. between 1986 and 1996. The urban LF grew by 2.58% p.a. and the rural LF grew by 3.06% annually in the same decade.

Secondly, there is continuous trend of movement towards non-agricultural activities. Over the last three censuses the employment in the agricultural activities declined gradually from 47.6% of total employment in 1976 to reach 31.2% in 1996.

Table 22
The Number of Small Economic Units according to Formality and Gender of Owner

Year	Formal			Informal			Total		
	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total
1988	400,985	101,340	**502,325**	2,031,219	401,303	**2,432,522**	2,432,204	502643	**2,934,847**
1998	477,459	68,986	**546,445**	2,231,121	544,910	**2,776,031**	2,708,580	613,896	**3,322,476**
% change	19.1	-32.0	8.7	9.8	35.8	14.1	11.3	22.1	13.2

Source: Calculated by the author from ELMS98 data files.

Table 22 indicates that:

- the number of informal enterprises (2.8 million economic units) in 1998 was five times as much greater than the formal enterprises (.550 million economic units) or 83.6% of the total number of small enterprises.
- the total number of SMEs has grown by 13.2% between 1988 and 1998.
- the formal units increased between the two years by 8.7%, while the informal units grew by 14.1% in the same period. These enterprises vary in their size and therefore their ability to employ workers(18).
- it is also visible that the female owners of small formal enterprises have had a rough time during the nineties and accordingly their numbers dropped drastically by - 32%. The reasoning behind this drop could be the recessionary economic environment that led to the disappearance of a large number of enterprises. However, it seems that the disappearance of the female - owned enterprises was met not by sufficient numbers of new formal entrepreneurs entering the market. On the other hand most of the new entrants were informal entrepreneurs. Working informally thus offered a better and

The following table summarizes the position of the sole proprietorships and the partnerships, the limited liability companies concerning the compliance by the main rules and regulations:

Table 24

Economic Activities distributed according to the number of Legal Procedures in 1998

Economic Activity	**Number of Legal Procedures**				
	0	**1**	**2**	**3**	**Total**
Food & Beverage & Tobacco	13.0	8.7	43.5	34.8	100
Text .& RMC & L.	60.9	6.3	25.0	7.8	100
Wood & Furniture	21.8	10.9	61.8	5.5	100
Paper Products	0.0	0.0	33.3	66.7	100
Mineral Non Metal	0.0	50.0	50.0	0.0	100
Chemicals	0.0	28.6	28.6	42.9	100
Basic Metals	0.0	0.0	100.0	0.0	100
Metal & Machinery	15.6	18.8	40.6	25.0	100
Other Mfg.	0.0	0.0	50.0	50.0	100
Total Mfg.	***31.2***	***11.1***	***41.8***	***15.9***	***100***
Elect &Gas & Water	100.0	0.0	0.0	0.0	100
General Construction	0.0	0.0	100.0	0.0	100
Retail Construction	16.9	5.1	71.2	6.8	100
Total Construction	***16.7***	***5.0***	***71.7***	***6.7***	***100***
Wholesale Trade	10.0	5.0	45.0	40.0	100
Retail Trade	19.9	5.8	56.4	17.9	100
Hotels & Restaurants	21.3	12.8	53.2	12.8	100
Total Trade	***19.7***	***6.3***	***55.8***	***18.2***	***100***
Transport	4.6	23.0	33.3	39.1	100
Communication	0.0	0.0	0.0	100.0	100
Total Communication	***4.5***	***22.7***	***33.0***	***39.8***	***100***
Real Estate & Business S.	10.8	37.8	21.6	29.7	100
Social Services	25.0	21.2	34.6	19.2	100
Entertain & Cult. S	33.3	0.0	33.3	33.3	100
Personal Services	22.1	19.8	50.0	8.1	100
Total Services	***23.4***	***19.9***	***44.0***	***12.8***	***100***
Total	**22.0**	**11.1**	**48.7**	**18.2**	**100**

Source: Calculated by the author from ELMS98 data files.

The informal enterprises represented according to the above - mentioned definition - 81.8% of all Small enterprises.

Table 20
The availability of different safety precautions in GC small enterprise sample

Items	Count	Percentage
Medical coverage	91	15.8
Availability of First aid kit	128	36.6
Industrial security	151	43.0
Industrial precautions	145	41.4

Note: the medical coverage is estimated for the community of entrepreneurs only (577 persons).
The three last items are measured for the enterprises working inside establishments.
Source: GC sample survey data files.

As can be noticed only 15.8% of the entrepreneurs are medically covered. No questions were asked about the workers. The only medical service provided to them would be through the public hospitals. As to the different industrial security precautions as fire extinguishers, proper airing, special safety measures for different manufacturing/mining and other economic activities especially those related to industrial activities they are relatively limited.

1.5 THE INFORMAL ENTERPRISES

Based on the previous definition of the informal enterprise, it becomes clear that informality is not homogeneous.There are several official procedures that are to be complied with aong them are the license, the commercial/industrial registeration, paying taxes according to regular accounts (18.2%). If the entrepreneur complies by all procedures he would be assumed as having a formal enterprise. However, some informal enterprises do not comply by any rules or regulations as is shown in the following table (0 legal procedures in the case of 22% of the small enterprises), while other enterprises comply with only one or two procedures. There are degrees of informality.

in informal work and has narrowed from 1988 to 1998. Informal females? workers used to work 4 hours less in 1988 and only 2 hours less in 1998 than their males counterparts.

e. Social Security Coverage

One of the main determinants of workers being hired on a formal basis is their Social Security coverage.

Table 19

The workers' coverage by social security

Items	Count	Percent %
Yes	111	26.4
No	312	73.6
Total	423	100.0

Source: Ibid.

As can be seen, SS covers only one quarter of the workers in GC. It is clear that subscribing to a social security scheme is not still a widespread practice, and it means ?among other things- that although the majority of workers are permanent in their jobs, they are not secure about their future. In case of retirement, illness, injuries or death there is no compensation either to them or to their families.

However, it is worth noting that 70.5% of the workers, who are covered by SS work in formal enterprises, and 76.3% of them are males. This result concurs with the previous result concerning the availability of a contract. The application of the law as regards the work force is more apparent in formal enterprises.

f. Other issues of protection

Since protecting the persons working in the small enterprises is not confined to the social security coverage, contracts and wages but extends to other aspects of safety, the following table summarizes the situation in GC regarding some of the pertinent issues such as:

It is clear that most of the workers do enjoy a relatively long-term and stable relationship with their employers, despite the lack of a contract. The majority of workers (68.6%) is hired to work on a permanent basis, and has been actually working for one year or more (62.4%). This does not preclude the fact that 31.4% of the labor is either seasonal or temporary, and that 20.3% of the workers have been working for less than three months. Possible explanations for this phenomenon are that the informal market is a dynamic pool, characterized by the incessant movement of workers in and out of it and within its different ranks, and that the young age structure of the workers, strengthens the rate of movement.

d. Hours of work:

Although work conditions are harder and less secure for informal workers, they spent longer hours working. This is true for both males and females. Table 18 shows that, in average, informal workers spent 48 hours per week in work compared to 44 hours for their formal counterparts in 1988.

Table 18
Average Hours of Work per Week by Formality Status and Gender in 1988 and 1998

Average Hours of work per week	**1988**		**1998**	
	Formal	**Informal**	**Formal**	**Informal**
Males	45.6	48.7	46.4	51.8
Females	38.0	45.2	39.4	50.1
Total	**43.7**	**48.2**	**44.6**	**51.6**
Sample Size	*2389*	*1187*	*2935*	*1400*

The figures for 1998 reveal the same pattern though the average number of working hours per week has increased for both formal and informal workers and both sexes. Females spent lesser time in work. In average they work between 7 and 8 hours less per week in formal work. However the difference between males and females is smaller

Table 15

The Contractual Relationship

Items	Count	Valid Percent
Working With Contract	63	15.0
Working Without Contract	360	85.0
Total	423	100.0

Source: Greater Cairo survey data files.

c. Permanency in work

The suggestion made above concerning stability in work even without having a contract is evident by the degrees of permanency in work, which are shown in the following two tables.

Table 16

Workers' Permanency in Work

Items	Count	Percent %
Permanent	289	68.6
Seasonal	67	15.8
Temporary	67	15.6
Total	423	100.0

Source: Ibid.

Table 17

Work Duration of Workers

Time Categories	Count	Percent %
Less than 3 Months	84	20.3
3 months-	16	4.1
6 months-	37	9.0
12 month-	41	10.1
24 months-	52	12.5
36 months -	182	44.1
Total	442	100.0

Source: Ibid.

Table 14 (b) shows the evolution of the gender wage ratios [17] according to formality and education from 1988 to 1998. The overall gender wage gap in the formal sector has reduced from 0.70 to 0.86. This overall increase in the wage ratios benefited mostly to educated women as the illiterates or those who just read and write have seen their situation deteriorating.

In the informal sector the gender wage gap has greatly widened from 0.82 to only 0.53 over the period 1988 to 1998. But the results in the informal sector according to education are not reliable as the sample size for females is very small.

b. Availability of a contract

Results show that the work relationship between the employer and the employee in the small businesses in GC is generally not governed by a contract. Only 15% of the workers had a contract. This result concurs with results shown in previous studies, where workers in informal and sometimes in formal enterprises did not enjoy the rights provided by a contract. However, the unavailability of a contract is not necessarily always due to the malicious intentions of the employers, but could be due to their ignorance or to their being unaccustomed to write down their agreements. Therefore, a worker could have been employed for over ten years, but still not have had a contract. The lack of contract may just be a reflection of the traditional and informal environment in which the enterprise is conducting its affairs.

Within the group of those who had a contract, 63.5% of the workers are working in formal enterprises and 59.3% of them are males. This confirms the fact that abiding by the rules is more connected with the formal enterprises.

among formal and informal male workers.

Table 14 a

Average real wages workers according to Formality Status, Education level and Gender in 1988 and 1998 (in Egyptian Pound)

Education	Males				Females			
	1988		1998		1988		1998	
	Formal	Informal	Formal	Informal	Formal	Informal	Formal	Informal
Illiterate	854.7	616.0	199.5	240.8	609.8	424.1	122.1	139.2
Read and Write	1078.3	795.9	243.1	301.1	732.3	410.0	155.5	119.5
< intermediate	1136.5	688.9	272.9	275.7	772.9	344.2	233.0	104.3
Intermediate	1392.0	797.7	275.2	273.4	844.4	882.0	220.0	116.8
> intermediate	1213.9	1072.4	310.7	306.1	940.6	453.7	240.7	166.6
University	2037.6	1273.6	437.1	333.8	1262.9	1166.4	360.8	266.0
Post-graduate	3083.2	3737.1	687.7	319.3	1684.3	814.3	374.5	-
Total	**1401.0**	**748.3**	**316.8**	**274.1**	**980.0**	**612.2**	**273.3**	**145.9**
Sample Size	*1776*	*1017*	*2072*	*863*	*612*	*161*	*851*	*131*

Source: Authors' calculations based on LFSS 88 and ELMS 98.

Table 14 (b)
Gender Wage Ratios According to Formality and Educational Attainment in 1988 and 1998

	Formal			Informal		
	1988	1998	Change 1988/1998 in percent	1988	1998	Change 1988/1998 in percent
Illiterate	0.71	0.61	-14.2	0.69	0.58	-16.0
Read and Write	0.68	0.64	-5.8	0.52	0.40	-23.0
<intermediate	0.68	0.85	25.5	0.50	0.38	-24.3
Intermediate	0.61	0.80	31.8	1.11	0.43	-61.4
>intermediate	0.77	0.77	0.0	0.42	0.54	28.6
University	0.62	0.83	33.2	0.92	0.80	-13.0
Post-graduate	0.55	0.54	-0.3	0.22	-	-
Total	**0.70**	**0.86**	**23.3**	**0.82**	**0.53**	**-34.9**

Source: Authors' calculations based on LFSS 88 and ELMS 98.

Table 13
Average real wages workers according to Formality Status and Gender in 1988 and 1998 in Egyptian Pound (LE):

Experience in years	1988		1998	
	Formal	**Informal**	**Formal**	**Informal**
Males	1401.0	746.7	316.8	274.1
Females	979.5	608.7	273.3	145.3
Total	**1295.8**	**727.4**	**305.5**	**257.8**
Sample Size	*2388*	*1184*	*2924*	*999*

Source: Authors' calculations based on LFSS 88 and ELMS 98.

Another important result is the large gap between formal and informal real wages. Informal jobs are systematically lesser paid than formal ones in both years and for both sexes. For example, formal workers earn in average 1296 LE in formal work versus only 727 LE in 1988. The gap is much smaller in 1998 as formal real wages declined more rapidly than informal real wages, especially among males. However, informal women are paid almost half than their formal counterparts in 1998. One possible consequence could be that as formal employment conditions have worsened workers turned to informal employment.

Table 14 a below gives more details regarding the evolution of real wages by gender and formality status as it includes educational attainment.

As expected the more workers are educated the more they earn either As presented above, real wages in informal employment are in general lower than in formal employment and this is true at almost all levels of education for both sexes and both years 1988 and 1998. However, it is noticeable that in 1998, among males, informal wages are higher than in formal work for low levels of education i.e. among illiterate or those who just read and write. For those with higher level of education but less than university level, real wages are very close

1.4.5 THE WORK CONDITIONS: WAGES, SOCIAL BENEFITS, AND RIGHTS AT WORK

In these comparisons we will be using the results derived from LFSS 88 and ELMS 98 and the Greater Cairo Sample Survey 1998 due to the details obtainable by the data set [15]. However, it has to be remembered that enterprises in Greater Cairo (GC) are more prone to be subject to inspection by the different government authorities to ensure the abidance by the law, the rules and regulations. This relatively tighter control in the study area has implications on the degree of formality that tends to be higher in GC than in the remaining regions of the country.

The work conditions surrounding the workers are a combination of multiple factors. In this part we will try to look into the some of the details - which are permitted by the available data - relevant to these issues.

a. Real Wages

The evolution of real wages presented here refers to real wages for the last three months worked among regular workers [16]. The most striking result shown by the analysis of table 13 is the impressive drop in real wages from 1988 to 1998. Both males and females in formal or informal employment experienced this big decline over the ten-year period. Real wages of formal workers in 1998 are more than four times lower than their level of 1988 as they dropped from 1296 LE to only 305 LE. Real wages in informal employment followed the same trend of decline though less sharp. They represent one third of the 1988 level.

Second, females are less paid than their male counterparts, either in formal or informal employment.

Table 12
Level of skill required and formality for Males in 1998 (in percent)

Level of skill required	**1988**		**1998**	
	Formal	**Informal**	**Formal**	**Informal**
Apprenticeship	2.3	21.4	2.2	12.6
Assistant	14.4	27.9	16.8	26.3
Craftsmen	83.3	50.7	81.0	61.2
Total	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
Sample Size	*296*	*502*	*262*	*617*

Source: Authors´ calculations based on Egyptian Labor market Survey 1998

Table 12 shows, only for males, the distribution of level of skill (or status in the job) whenever a manual skill is required according to formality. Figures for females are not presented here as the number of observations for females is very small and thus figures cannot be reliable. However it demonstrates that women either working formally or informally are involved in jobs that do not require a special manual skill.

Table 12 reveals a clear distinction between formal and informal males' workers. Among those occupying a job that requires a special skill, informal workers are much more likely to be less skilled than their formal counterparts. Formal workers are largely craftsmen (83 percent in 1988 and 81 percent in 1998) while the numbers for informal workers are much smaller (51 percent in 1988 and 61 percent in 1998). And a very small percentage of formal workers are apprenticeships (2 percent in 1988 and 1998) contrarily to what happens for informal workers (21 percent in 1988 and 13 percent in 1998). However the trend shows a substantial improvement in the status of informal workers who are more likely to be assistants or craftsmen than apprenticeships. Thus the gap between formal and informal workers tends to reduce from 1988 to 1998.

a trend of improvement occurring [12]. The educational levels of the workers (males and females) have improved between the two above-mentioned years. The change is accentuated especially in the case of informal workers, where the illiterates constituted (33.6%) of workers in 1988 and declined to 30% in 1998; also the informal illiterate female workers in 1988 were 37% of the total informal female workers and became 32% in 1998.

Therefore, one could conclude that the educational policies were clearly reflected in the characteristics of the workers, which could also be of impact on their ability to acquire knowledge and become more productive.

When considering the average years of experience [13] according to formality it is noticeable that, as expected, informal workers are less experienced than their formal counterparts (cf. table 11). In average, informal workers spent 14 years in the labor market in 1988 or 1998 compared to 18 and 20 years for formal workers in 1988 and 1998 respectively. Males are also much more experienced than females whatever the year or the formality status. This result confirms the fact that less experienced workers are more vulnerable facing the labor market [14].

Table 11

Average Years of Experience According to Formality and Gender in 1988 and 1998

Experience in years	**1988**		**1998**	
	Formal	**Informal**	**Formal**	**Informal**
Males	20.5	15.9	22.0	15.1
Formal	11.2	9.3	15.2	6.2
Total	**18.1**	**14.1**	**20.3**	**14.3**
Sample Size	*2392*	*1187*	*2933*	*1403*

The question was: Does education matter?

1. A look at the last column indicates that only 27% of the illiterates found formal jobs (5.8% of formal jobs), while the rest had to seek jobs informally.
2. The formal workers are of visibly higher educational attainment levels than the informal workers. Whereas the percentage of illiterates does not exceed 6% in case of the formal workers it reaches up to 30% of the total informal workers. On the other hand, those workers with university degrees or above are nearly 29% of formal workers while this fraction is only 5.4% in case of the informal workers.
3. Within the group of formal workers females are the better-educated ones (smaller percentage of illiterates and higher percentage of university graduates), while this phenomenon is not visible in case of informal workers. This phenomenon could be explained by the fact that employment opportunities were available for female high school and university graduates especially in the government and public sector at least until the beginning of the nineties. Which meant that education was a necessary condition for hiring females in a formal way, while it was less important in the case of male applicants!?
4. However, the informal market provided work for a significantly higher percentage of female graduates of intermediate schools and institutes in the end of the nineties. One possible explanation for this high percentage of female graduates, who are hired to work on an informal basis is the difficulty of accessing the formal market in a time when they needed work. The public sector was no longer providing jobs to the majority of educated women. They had to seek work in the informal sector.
5. Furthermore, when we compare the ELMS98 data with LFSS88 data in the field of educational attainment we realize that there is

Table 9

Distribution of Workers according to Formality and Educational Attainment in 1998 [11]

Education	Male			Female			Total		
	F	Inf.	%F/ Total (row)	F Col%	Inf.	%F/ Total (row)	F	Inf.	%F/ Total (row)
Illiterate	7.1	30.0	27.0	2.0	31.2	23.9	5.8	30.1	26.7
Read and Write	11.4	14.2	55.6	0.7	5.8	35.7	8.6	13.4	55.0
< intermediate	16.7	26.9	49.2	4.0	12.5	60.9	13.4	25.5	49.9
Intermediate	28.7	21.8	67.3	38.5	31.6	85.6	31.3	22.8	72.2
> intermediate	9.9	2.5	86.2	18.5	6.8	93.0	12.1	2.9	88.8
University	24.2	4.4	89.5	35.0	12.1	93.4	27.0	5.2	90.8
Post-graduate	2.0	0.2	93.4	1.4	0.0	0.0	1.9	0.2	94.6
Total	**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**	**65.5**
Sample Size	*2085*	*1247*		*85*	*149*		*2936*	*1396*	

Source: El Mahdi, Alia. 2002. "The Labor Absorption Capacity of the Informal Sector in Egypt", in R. Assaad, ed. The Labor market in an Era of Reform, Cairo, AUC Press.

Table 10

Distribution of Workers according to formality and Eductaional Attainment in 1988 (in percent)

Education	Male			Female			Total		
	F	Inf.	%F/ Total (row)	F	Inf.	%F/ Total (row)	F	Inf.	%F/ Total (row)
Illiterate	15.4	33.	39.1	3.9	37.6	24.8	12.6	33.6	37.4
Read and Write	18.1	9.1	56.6	1.5	5.5	46.5	14.0	17.4	56.3
< intermediate	12.6	25.5	40.4	4.7	15.1	49.6	10.6	24.2	41.3
Intermediate	23.3	16.0	66.7	46.4	24.6	85.7	29.1	17.1	73.2
> intermediate	6.5	2.1	80.8	13.7	4.7	90.2	8.3	2.4	84.4
University	20.5	3.8	88.0	26.7	12.1	87.5	22.1	4.9	87.9
Post-graduate	3.5	0.4	93.1	3.1	0.4	0.0	3.4	0.4	93.9
Total	**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**	**61.6**
Sample Size	*1778*	*1316*		*616*	*187*		*2394*	*1503*	

Source: El Mahdi, Alia. 2002. "The Labor Absorption Capacity of the Informal Sector in Egyp", in R. Assaad, ed. The Labor market in an Era of Reform, Cairo, AUC Press.

three main economic sectors, while the formal ones are mainly situated in the service sector, which is controlled by the government.

Thirdly, the grey columns indicate the extent of formality in each economic activity. It shows that the electricity, social services and finance are the most formalized economic activities respectively. The construction and trade and transport activities are the areas where the highest proportion of informal workers is concentrated.

1.4.4 EDUCATION AND SKILLS OF THE WAGEWORKERS

The government efforts in providing education to all children especially in the compulsory years of schooling resulted in rise in the percentage of literates and a growth in the percentage of high schools and university graduates.

These changes had their impact on the qualifications of the labor market new entrants, who became higher educated. However, the gradual improvement in the characteristics of the workforce was associated with a clear withdrawal of the government?s role as jobs provider.

Consequently, higher schools and university graduates started to seek jobs in the private sector. This direction meant the private sector had to play a stronger role in employment creation. However, the majority of wageworkers got employed by the private sector on an informal basis.

The following table shows the distribution of the wageworkers according to formality, but it does not separate the formal public sector employment from the formal private sector employment. Therefore, the majority of the formal employment is hired by the Public Sector.

1.4.3 THE ECONOMIC ACTIVITIES OF THE FORMAL/INFORMAL WAGEWORKERS

The distribution of the workers among the different economic activities is a manifestation of the weight of the various economic activities in Egyptian value added and the degree of labor intensity and concentration in the different economic activities.

Table 8
Distribution of wageworkers according to economic activities

Activity	Male			Female			Total		
	F Col%	IF Col%	%F of Total Row	F Col%	IF Col%	%F of Total Row	F Col%	IF Col%	%F of Total Row
Mining	0.5	0.5	62.3	0.0	0.0	0.0	0.4	0.4	62.3
Mfg	20.3	28.5	52.6	6.1	30.5	49.5	16.6	28.7	52.3
Electricity	2.8	0.0	100.0	1.0	0.0	100.0	2.3	0.0	100.0
Construction	3.4	25.8	17.2	0.9	2.5	64.0	2.8	23.5	18.3
Trade	4.6	18.2	28.3	2.1	24.6	29.8	4.0	18.8	28.5
Transport	7.3	12.1	48.5	2.7	0.5	96.4	6.1	10.9	51.4
Finance	2.9	1.6	73.8	4.1	5.0	80.0	3.2	1.9	75.7
Services	58.2	13.4	87.1	83.1	37.0	91.6	64.6	15.7	88.6
Total	**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**	**65.4**

Source: ELMS 98 data files, estimated by the authors.

The previous table several important features of the wageworkers' distribution:

Firstly, the informal male workers are more evenly distributed among the different activities in contrast to the formal male workers, who are primarily concentrated in the services and manufacturing sectors. The high concentration in those two sectors is due to the inclusion of the PS employment and existence of large-scale industrial complexes that hire workers on a formal basis.

Secondly, the informal female workers are distributed among

(7.8%) than male (2.8%) workers, while it does not show among the formal workers.

3. The age structure of the informal workers shows a particular pattern, namely, that the highest frequency of them is concentrated in the age bracket of 20-29 years, and the following age brackets witness an evident decline in the degree of concentration. This phenomenon could be explained by the fact that after the accumulation of some savings and gaining sufficient experience the male workers tend to work independently as they move into the thirties. In addition some of them moves into formal employment. Female workers either retire early due to marriage or in lesser cases start their own businesses.
4. In the age brackets higher than 65 years, the informality of work is dominant especially among males.

Table 7

Distribution of the wage-workers according to formality, gender and age groups at 1998

Age group	**Male**			**Female**			**Total**		
	F Col%	**IF Col%**	**%F of Total Row**	**F Col%**	**IF Col%**	**%F of Total Row**	**F Col%**	**IF Col%**	**%F of Total Row**
06-11	0.0	0.1	0.0	0.0	1.7	0.0	0.0	0.2	0.0
12-14	0.0	2.7	0.0	0.0	6.1	0.0	0.0	3.1	0.0
15-19	0.6	19.2	4.8	1.1	21.1	19.8	0.7	19.4	6.7
20-29	17.3	37.7	41.6	21.1	44.8	69.6	18.2	38.4	47.2
30-39	29.8	22.4	67.5	40.2	18.1	91.6	32.5	21.9	73.7
40-49	30.7	10.8	81.6	25.5	2.8	97.8	29.3	10.0	84.7
50-59	19.9	4.8	86.5	11.3	4.9	91.9	17.7	4.8	87.4
60-64	1.6	1.1	69.0	0.8	0.6	86.5	1.4	1.1	71.1
>65	0.1	1.2	15.9	0.0	0.0	0.0	0.1	1.1	15.9
Total	**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**	**65.4**

Source: ibid.

workers still represent more than one third of total non-agricultural employment.

If we move to the lower part of A1, where the PS employment is excluded, several features could be deduced:

1-the private sector provided employment to 4 million wage-workers in 1998.

2-Informality among the private sector wageworkers has not changed between the two years 1988 and 1998, as they remained around 81% of the total private sector wageworkers.

3-Informality in the private sector is higher among male wage-workers (81.7% of total male wageworkers) in contrast to female wageworkers (73.6% of total female wageworkers). The possible explanation for this discrepancy could be that females prefer a more secure job even if it paid less wages, while males prefer higher wages and accept more risk or more mobility. Thus, males do not object to work without contract if the wage was acceptable from their point of view.

4-The majority of the private sector enterprises prefer to hire male workers (89.9% of total private employment), however, they tend to hire them on an informal basis.

1.4.2 AGE AND GENDER OF THE FORMAL/ INFORMAL WAGEWORKERS

The age structure of the wageworkers reveals some of the important features of the informal work force. As can be seen in table 1 in the S.A. the informal workers have certain special characteristics [10]:

1. The informal wageworkers were estimated by 3.4 million workers in 1998. Female informal NAWW represented 10% of the total informal NAWW.
2. The informal workforce is characterized by it?s having children working amid its ranks. Children represent 3.3% of the total informal workers. The percent of child labor is higher among female

The last figure indicates a very slight decrease in their share to total private NAWW as compared to the 1988 data where the informal NAWW represented 81.3% of the total private NAWW. However, the absolute number of informal workers grew from 2.6 million workers in 1988 to 3.4 million in 1998.

Part of the informal employment (9%) works in large enterprises. Larger companies tend to resort sometimes to hiring workers on an informal basis to escape paying social security subscription and avoid signing contracts with the workers. This way, companies are in better position to fire the workers any time they need to, without any interference by the Labor Office and its difficult conditions of terminating contracts.

In addition, around 4% of the informal wageworkers are hired by the Public Sector in either the government administration or the in the State-owned Enterprises (SOE).

Table A1 in the S.A. distinguishes the wageworkers into formal and informal workers. In the upper part of table A1 all economic sectors are included for analysis purposes. In the lower part of the table both, the wageworkers in the government and the SOE are excluded and the remaining data is that of the private sector only.

The differences between the numbers in the two parts represent the numbers of the informal workers hired by the PS in the two years 1988 and 1998.

The upper part of the table indicates several points:

1. The informality among wageworkers decreased from being 38.6% in 1988 to reach 34.6% of the total wageworkers in 1998.
2. Informality in 1998 is more clearly accentuated among the male work force- as the informal workers represent 39% of the total male workforce, while this percentage does not exceed 17% for the total female workforce.
3. Despite the importance of the PS employment, the informal wage-

Since the wageworkers represent the major segment of workers in the labor force, we will concentrate on their characteristics and trend of change over time.

In the following analysis, we will concentrate on the persons who are working in non-agricultural activities, for wages, on an informal basis, and where the job in question is their main job. Therefore, some of these workers could have other jobs, which they consider as secondary jobs. We will rely mainly on the special rounds of labor force sample surveys: the LFSS88 and ELMS98, and comparisons between the data in the two years will help in shedding light on the change that has been taking place between the two years.

In addition, since some issues such as the work environment in the small enterprises - were dealt with in a more detailed way in other surveys, such as the Greater Cairo Sample Survey 1998 [9], we will take it as source of information when necessary.

1.4.1.2 Results of Special Labor Market Sample Surveys 1988 and 1998

Data revealed - in 1998 - that the number of non-agricultural wage-workers (NAWW) was estimated by nearly 9.8 million individuals, while the total employment was 16.2 million workers (see S.A. Table A1).

Among those NAWW, the private sector?s employment was estimated by 4.0 million workers, representing 41% of the total NAWW while the rest of the NAWW worked in the public sector. In contrast, the 1988 private NAWW figures were estimated by 2.79 millions (41.4% of the total NAWW).

Based on the previous definition, the informal employment was estimated by 3.4 million workers in 1998. This figure represents 34% of total non-agricultural employment and 81% of total private non-agricultural employment.

accurate explanation to this trend, other data sources seem to indicate that the average size of the micro and small enterprises-which represent that main bulk of the private enterprises- is undergoing a change towards becoming slightly bigger both in terms of number of workers and in the value of capital[(7)]. This trend is in itself a reflection of the new globalization constraints that prohibit them from market entry.

Similar change is happening to the female employment, where the employers are growing as a percentage to total female employment.

Two other changes are taking place, especially where female employment is concerned:

- the non-paid family workers are receding as percentage to total female labor force, which could be explained by the improving educational attainment levels of females, which drives them to seek paid work.
- the percentage of female unemployment is more than three times higher than that of males, which is a result of the declining job opportunities in the government and public sector companies- the most important job providers for females [(8)].

Table 6

Employment Status of Labor Force (6+) according to Gender (%)

Employment Status	Male			Female			Total		
	1976	1986	1996	1976	1986	1996	1976	1986	1996
Self-employed	19.81	26.78	21.24	5.17	4.09	4.18	18.5	24.13	18.63
Employers	8.46	3.93	7.29	1.43	0.65	1.44	7.83	3.55	6.93
Wageworkers	60.51	56.37	61.94	57.99	67.76	71.64	60.28	57.7	63.42
Non-paid family workers	5.64	2.51	2.65	5.7	3.37	2.35	5.65	2.61	2.6
Unemployed	0.35	3.07	0.48	0.58	0.8	0.18	0.37	2.81	0.42
New Unemployed	5.23	7.34	6.4	29.13	23.33	20.21	7.37	9.21	8.0
Total	100	100	100	100	100	100	100	100.01	100
Number in (000)	**9997**	**11817**	**14551**	**985**	**1561**	**2624**	**10982**	**13378**	**17175**

Source: CAPMAS, the Population Census 1976-1986-1996, Cairo.

to request becoming permanent and formal workers eventually. This situation posed a burden on the budget. Therefore, fewer workers were hired on an informal basis during the nineties.

1.4.1 RATIO OF INFORMAL EMPLOYMENT/ TOTAL EMPLOYMENT OVER TIME

1.4.1.1. Firstly, The informal wage-workers

All private enterprises find it more convenient and less costly to hire workers on an informal basis, since they do not have to subscribe for them in the social security system and they can get rid of workers easily whenever they do not need their services. The contract and thus the rigid labor law bind them by its different clauses and make it difficult for them to fire the workers whenever the necessity implies. In addition, some of the PS workers tend to work informally in a second job in private enterprises and prefer not to be bound by a contract.

The importance of the informal workforce could only be understood in the wider context of the magnitude of all wageworkers. The following table (6) shows the relative magnitude of the wageworkers in the total labor force (1976, 1986 and1996) and table (A1) in the Statistics Appendix (S.A.) reveals the size of the formal and informal workers (1988 and 1998).

At the beginning, it has to be mentioned that the workers in the agricultural sector accounted for 31%, the public sector employment 32.6% and the private non-agricultural employment 36.4% of total employment in 1996.

Table 6 indicates that the wageworkers have represented the largest group in the Labor Force (LF) whether for males or females for three decades (63% in 1996). However, in the case of women, being a wageworker is relatively more important, since her likelihood of becoming self-employed or employer is more limited for several social and economic reasons.

In addition, table 6 shows that the percentage of the male self-employed has declined between 1986 and 1996 and the opposite happened to the employers. Although it is prematurely to judge or give an

Based on these definitions, the employment in the informal private sector has been estimated to be close to 6.5 million individuals in 1998, which is more than one third of the total employment in the same year (16.2 million persons). This result reflects the degree of infiltration of the informal activities in the economic structure of the Egyptian economy. It also reveals the existence of a non-conducive investment climate- at least to the small investor.

As can be seen the informal sector in the broad sense -that includes both the private informal workers and the informal self-employed and employers as well as the non-paid family workers- has achieved the following progress:

1. The private formal wage-workers have grown at a higher speed than the private informal ones during the 10 years in question (1988-1998). However, the base or the size of the latter is much bigger than the former. Therefore, the absolute numbers of the informal wageworkers is more than four times bigger than the formal private wageworkers.
2. The informal economic units have grown at a slower pace but still faster than the formal private units.
3. The informal sector (in the wider sense) has witnessed a rate of growth that is equal to 3.84% annually, which is faster than the formal private sector (2.9% annually).
4. The informal sector in absolute terms is close to 5.3 times larger than the formal private sector.

However, another segment has not been accounted for until now, which is that of the informal workers in the Public Sector and the government. More than 140,000 workers in 1998 were hired informally in the Public Sector.

If this segment is added, the size of the informal sector workers and self-employed and employers would reach 6.65 million persons in 1998 or 41% of the total employment.

As to the perceived decline in the number of informal workers between 1988 and 1998 in the government ranks, it could be explained by the fact that the government realized that the informal workers tend

2. Based on counting all workers outside establishments and workers in establishments with less than 5 workers.
3. Based on counting the self-employed, the non-paid family workers, the wageworkers and the employers in establishments employing less than 10 workers.
4. Based on counting the self-employed, the non-paid family workers, the non-registered workers and employers.

The main point that should be emphasized here is that informality- despite differences in estimates - is quite a pervading phenomenon, and it seems to have grown over time. The informal sector has become a refuge for the new job seekers, especially in the end of the nineties, because the public employment growth rate declined steadily.

The following table summarizes the change in the size of the informal sector over the two sample survey years 1988 and 1998.

Table 5

The Size of the Informal Economy in Egypt between 1988-1998 (millions of workers)

Type of Sector	Total 1998	Males 1998	Females 1998	Total 1988	Males 1988	Females 1988	% Change in 1998 over 1988
NAWW	9.8	7.8	1.998	6.74	5.378	1.365	45.5
PRNAWW	4.0	3.625	0.411	2.79	2.435	0.357	43.3
PRINFNAWW	**3.26**	2.961	0.302	**2.272**	2.019	0.253	**43.6**
NPFW	**0.45**	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
PRFNAWW	0.773	0.664	0.108	0.52	0.416	0.103	**48.6**
Small EU	3.3	2.7	0.613	2.934	2.432	0.502	12.5
Informal EU	**2.776**	2.231	0.545	**2.432**	2.031	0.401	14.4
Formal EU	0.546	.477	0.069	.502	0.401	0.101	08.7
Informal Private Sector	**6.486**	5.192	0.847	4.695	4.05	0.654	38.1
Formal Private Sector	1.319	1.141	0.177	1.022	0.817	0.204	29.0

Source: ELMS 98 data files.

NAWW= Non agricultural wage workers
PRNAWW= Private NAWW
NPFW= Non-paid family workers
PRFNAWW= Private formal NAWW PRINFNAWW=Private Informal NAWW
EU= Economic Units, which are taken as a proxy to represent the number of employers
Informal Private Sector = PRINFNAWW + NPFW+ Informal EU
Formal Private Sector = PRFNAWW + Formal EU

1.4 FORMAL AND INFORMAL EMPLOYMENT: SOME KEY CHARACTERISTICS OVER TIME

In the following section we will look in the different available estimates of the informal employment over time, and then we will look more thoroughly into the characteristics of the informal/formal wage-workers.

There is no lack of estimates of the informal sector employment; however, there are differences in the methodology used to account for the size of informality. The following table shows several estimates of the informal employment over several years, but the basis of results differ between establishment census, population census and the special rounds of the labor force sample surveys (1988, 1998) on one hand, and the different methods used in calculating informality on the other han.

Table 4

Estimates of the Size of the Informal Employment over Time

Sources	Year	Estimate (millions)	Methodology	Data Sources
EL-Ehwany	1976	2.4	all w outside est.+all w. in priv. est.< 5 w.	EC
EL-Ehwany	1980	2.4	all w outside est.+all w. in priv. est.< 5 w.	EC
EL-Ehwany	1986	2.9	all w outside est.+all w. in priv. est.< 5 w.	EC
EL-Ehwany	1996	4.8	all w outside est.+all w. in priv. est.< 5 w.	EC
El Mahdi	1988	4.7	Inf. ww+ Inf. EU+NPFW	LFSS
El Mahdi	1998	6.5	Inf. ww+ Inf. EU+NPFW	ELMS
El Mahdi	1996	5.1	Self-E+NPFW+ Non regist.W.+Non regist. Employers	EC+PC
El Mahdi	1998	5.5	Self-E+NPFW+WW & Employers in Est<10w.	ELMS

Source: El Mahdi, A. compiled from various sources.

El Ehwany, N. and M. Metwally. 2001. "Labor Market Competitiveness and Flexibility in Egypt". Center for Economic and Financial Research Studies. Research Projects Volume 11. EC-Establishment Census, PC-Population Census, LFSS- Labor Force Sample Survey, ELMS-Egyptian Labor Market Survey. Self-E-Self-employed, NPFW- Non-paid family workers, W- workers.

As can be noticed, there are several ways that were used in measuring informality:

1. Based on the informality of workers and enterprises as has been shown in section 1.3.

of the following criteria:

- size of the establishment below a specified level of employment (defined on the basis of minimum size requirements embodied in relevant national legislation or other empirical or statistical practices : the choice of the upper size limit taking account of the coverage of statistical enquiries in order to avoid an overlap),

- Non-registration of the enterprise or its employees" [5]

Researchers chose for the sake of studying the informal sector, several definitions, which were usually either based on the number of workers (less than 5 or 10 workersìetc), the size of capital, a combinations of the two previous variables, or certain legal rules and regulations such as the availability of license, registration, and social security coverage.

The variations in the choice of the defining criteria led to the existence of a number of studies and results that were not possible to compare with each other especially when the role of the informal sector over time was concerned.

In the last Egyptian Labor Market Survey (ELMS98), the distinction between the formal and informal enterprises depended on the degree of compliance of the enterprise by certain rules that imply formality, namely:

- the availability of a license,
- the commercial or industrial register (in case they are required) and
- keeping regular accounts.

Therefore, if these conditions were all satisfied the enterprise would be of formal nature, while the partial compliance or the disregard for these conditions would indicate a state of informality [6].

1.3.3 The Informal Economy

The informal economy in the wider sense includes both the private informal workers and the informal self-employed and employers. It has to be ascertained in this respect, that the research excluded all agricultural activities as it studied the scope of the informal sector.

Accordingly, if the two conditions or at least the availability of a contract were satisfied the employee would be considered as formally employed.

1.3.2 As to the definitions of the informal enterprise, they seem to be more complex, due to their variability. J. Charmes tried to capture the most widely accepted definition, which is based on the international definition of the informal sector adopted as a resolution of the 15th International Conference of Labor Statistics 1993, as follows:

"For statistical purposes, the informal sector is regarded as a group of production units which form a part, within the System of National Accounts (SNA), of the household sector as unincorporated enterprises owned by households.

Household enterprises (or unincorporated enterprises owned by households) are distinguished from corporations and quasi-corporations on the basis of their legal status and the type of accounts they hold: accordingly, household enterprises are not constituted as separate legal entities independently of the household or of household members that own them, and no complete set of accounts are available which could permit a clear distinction between the production activities of the enterprises and the other activities of their owners.

The informal sector is defined, irrespective of the kind of workplace, the extent of fixed capital assets, the duration of the activity of the enterprise and its operation as a main or secondary activity, as comprising:

1. informal self-owned enterprises which may employ family workers, and employees on an occasional basis: for operational purposes and depending on national circumstances, this segment comprises either all self-owned enterprises, or only those which are not registered under specific forms of national legislation (factories or commercial acts, tax or social security laws, professional groups, regulatory or similar acts, laws or regulations established by national legislative bodies).

2. Enterprises of informal employers which may employ one or more employees on a continuous basis and which comply with one or both

establishment has been partially or totally closed (El Khạwaga, 2003).

Regarding wage determination rules, the new law stipulates the creation of a national council for wages and the setting of minimum annual increments. However the problem of enforcement is still present. In the government sector wage setting is still centralized and based mainly on seniority.

Syndicate membership is low in Egypt. It is estimated to be 25 percent of the total workforce i.e. 4.5 million workers. A very important and sensitive issue is related to the right of striking. The new law finally recognizes the rights of workers to strike. However several conditions restrict this right.

Even though the new labor law shows some progress it is clear that it is only a step towards a more complete regulatory system. More is needed to be achieved in particular regarding taxes, social security system, small and micro enterprises.

1.3 DEFINING AND MEASURING THE INFORMAL SECTOR

Before we go into the definitions of the informal sector, it has to be made clear that there is a distinction between the informal employment, the informal enterprise and the informal sector.

1.3.1 The informal employment usually refers to informal wage-workers and non-paid family workers who are working either in the formal or informal sectors. The basis for difference between formal and informal workers is usually linked either with the availability of a work contract, social security coverage, or the degree of permanency in work. Accordingly, a worker could be working on an informal basis in a formal company or even in the government if he/she is not covered by social insurance or bound by a contract. At the same time, he would be working on a formal basis in a small enterprise if either of those conditions were existent.

In this paper the adopted definition the distinction between formal and informal workers, two criteria are considered essential: the contract availability and the social security coverage of the employees.

1.2.6. Legislation in the labor market and the rule of law

This part does not pretend to be exhaustive but aims at presenting the main components of labor market regulations. It draws attention to the fact that the labor market regulation system is marked by big discrepancies between private and public sectors.

After several years of tough negotiations, a new labor law (Law no 12/2003) has been finally voted by the People's Assembly and entered into effect in July 2003. This new law concerns private and public sectors excluding the administrative institutions. Among the main targets are: to give more flexibility to the labor market regulations, assure workers right in striking and implement a fund for unemployment compensations.

First, the new labor law confers more flexibility to the labor market among others by allowing an employer of the private sector to renew a temporary contract without transforming it automatically into a permanent employment status as was stated in the precedent law. Employers should then be less reticent in hiring workers because they will not feel committed for an undetermined period. Also, under the new regulation, employers gain more facilities in terminating a contract and lay offs can be justified by difficult economic conditions. In return workers that have been dismissed can appeal to a committee in charge of such cases.

Workers of the public sector keep their privileges of life security job as their contracts cannot be terminated still.

The social security system leads to big disparities between public and private sectors. While workers in the public sector are entirely covered by social insurance, a substantial fraction of their counterparts in the private sector lack this privilege. Because social insurance is mainly based on high contributions of employers and because the inspection system is weak, employers try to escape their duties. It is estimated that 30 percent of private employers do not assume their contributions. Then, along with life guarantee employment, significant non-wage benefits, social insurance explains why workers still preferred government jobs. In this context the new law stipulates the creation of a fund to compensate workers that have been dismissed in case their

1.2.5. External Migration

External migration has played a significant role in regulating the excess of domestic labor supply from the mid seventies to the beginning of the nineties. During this period, Arab countries - especially in the Gulf region - experienced increasing oil revenues and were in need of skilled workers to implement ambitious development programs. The demand for Egyptian labor increased and extensive flows of Egyptian workers moved to the Gulf countries. Iraq, Saudi Arabia, Kuwait and Libya represented the main host countries.

The CAPMAS estimates that one million of the Egyptians were working abroad in 1980. This number more than doubled in 1986 reaching 2.25 millions. In the early 1990s the number of Egyptian workers abroad still exceeded 2.2 millions. Males represented the vast majority of them. Egyptian migrants towards Arab Gulf countries tended to be highly skilled educated professionals such as doctors, engineers and teachers while Iraq hosted important flows of unskilled Egyptian labor.

External migration played an important role on the Egyptian economy by reducing the pressure of labor supply on the domestic labor market and by providing foreign currency. Indeed, migrant remittances represent a major source of foreign currency, estimated to 3 to 4 percent of GDP. According to the IOM (2003), "Egypt ranked fifth within the top ten developing countries remittances? receivers in 2001".

By the beginning of the nineties, several factors put an end to large Egyptian migration. Most importantly the decrease in oil prices, the 1991 Gulf war and the Arab Gulf countries policy of favoring national labor led to the slowdown of Egyptian migration. Moreover, a new type of emigration to the Gulf countries emerged as many South-Asian are now working there.

Consequently migration is not anymore substantial enough to represent an important absorber of surplus of domestic labor supply while demographic pressure on the labor market is expected to increase in the near future.

cutting the budget deficit. This policy meant a decline in employment and real wage growth rates in the public sector (PS). The PS employment started to grow at a lower growth rate (3% during 1988-1998, compared to 8% during 1976-1986). The new graduates had to seek more work opportunities in the private sector

Even if the absorption of large cohorts of young educated new entrants is one of the major problems that the Egyptian labor market faces, open unemployment gives an incomplete representation of labor market mismatches. Indeed, evidence of underemployment contributes to the weakness of the labor market performance highlighting the mismatch existing between educated labor supply and the demand for labor. And since, in Egypt, unemployment compensations are non-existent, a substantial number of individuals cannot afford to be unemployed and live without any income. This situation leads the new entrants to seek marginal casual or temporary jobs and accept low wages, which means that a substantial part of the labor force becomes under-utilized.

Although invisible underemployment is certainly widely widespread and one of the most preoccupying problems facing the Egyptian labor market it is very difficult to capture. There is no available data to picture this complex phenomenon. Nader Fergany (1998) proposed an indirect estimation of invisible underemployment related to the percentage of employed with the desire of changing their main job using the LFSS 88. Even if his result is certainly underestimating the phenomenon, he still found that 9 percent of the employed in 1988 wanted to change their main job. This was mainly the fact of urban males with intermediate and higher education. Moreover the reasons why they want this change may reflect some aspects of invisible underemployment. Indeed the main reasons referred to are the following: have a more secure job; a less timing job; to increase income and finally to have a better correspondence between qualification and work. This finding is all the more preoccupying since they think that better job position they are looking for are not available. Although his analysis relies on 1988 data it is expected that invisible underemployment is still considerable.

Unemployment rate has steadily increased during the period 1990-1995 from 8 percent to 11 percent. Then, from 1995 to 1997 the figures show that the unemployment rates declined to 8 percent in 1997 and increased again to reach 9 percent of the labor force in 2001. However the drop that occurred from 1995 to 1997 is most probably due to a change in the unemployment definition [3]. Indeed, when relying on LFSS 88 and ELMS 98 data, the figures show an important increase from 5.4 percent to 7.9 percent [4].

Unemployment falls largely among young educated new entrants in the labor market. Indeed, 88 percent of the unemployed are aged 15-24 year-olds and 92 percent are entering the labor market for the first time. This pattern indicates that unemployment is mainly a problem of insertion of young educated and reveals a mismatch between educated labor supply and demand for labor. Moreover, almost 70 percent of the unemployed are graduated with intermediate education in 2001 and unemployment rate increases with education reaching its peak at intermediate level and then decreasing at higher levels of education.

Females are the most at risk from unemployment. While the unemployment rate among males was less than 6 percent, it was close to 23 percent among females in 2001. Barriers to entry and concentration of women in a few activities can explain this overrepresentation of females in unemployment.

Ever since the issuance of law 14 in the year 1964 (which was amended by law 85 in the year 1973) the state became responsible for hiring all university graduates as well as the secondary schools graduates within two years and three years, respectively, after their graduation in the government offices (local or central) or in the SOE.

This system of hiring ceased to exist in 1978 for the SOE, to reduce the pressure of excess workers on the companies. However, the government remains the main employer in the non-agricultural sector until the beginning of the millionennium. Nevertheless, the beginning of the Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP) introduced some changes to the labor market balance. One of the main fiscal policy targets was to reduce the wage bill to help

Thus it seems that the real wages trend have followed the economic growth cycles as is evident in the following graph. When disaggregating real wages by gender, figures show a very similar trend.

Figure 1: Real Wages by Economic Activity 1977-2001

Source: Authors' calculations based on data from CAPMAS, Establishment, Wages and Hours of Work Surveys (1977, 1978, 1982, 1985, 1986, 1988-2001) and the IMF Consumer Price Index from 1977 to 2001 (the index is hold to be 100 in 1991).

1.2.4 Unemployment and Underemployment:

Unemployment is one of the most important and recurrent dilemma that the Egyptian labor market faces. It reflects the difficulties of the educated youth in entering the labor market and the inability of labor demand to absorb growing cohorts of new entrants.

The number of unemployed has greatly increased from 1.3 million in 1990 to 1.8 million in 2001 according to regular LFSS rounds.

Table 3

Real Wages Change by Economic Activity, 1977-2001 (in %)

Economic Activity	1977-1982		1985-1995		1996-2001	
	Overall Change	Change per year	Overall Change	Change per year	Overall Change	Change per year
Agriculture	-10.9	-2.3	-49.5	-6.6	-7.4	-1.5
Mining	16.9	3.2	-31.6	-3.7	65.2	10.6
Manufacturing	32.2	5.7	-13.2	-1.4	23.9	4.4
Utilities	-	-	-22.8	-2.6	58.4	9.6
Construction	15.7	3.0	-40.9	-5.1	33.2	5.9
Trade, hotels and restaurants	12.7	2.4	-37.8	-4.6	32.4	5.8
Transport, storage and communications	14.1	2.7	-38.3	-4.7	44.2	7.6
Finance and insurance	27.4	5.0	-28.7	-3.3	33.2	5.9
Services	3.3	0.6	-32.1	-3.8	6.7	1.3
Total	**22.7**	**4.2**	**-28.2**	**-3.3**	**31.2**	**5.6**

Source: Authors´ calculations based on data from CAPMAS, Establishment, Wages and Hours of Work Surveys (1977, 1978, 1982, 1985, 1986, 1988-2001) and the IMF Consumer Price Index from 1977 to 2001 (the index is hold to be 100 in 1991).

1977-1982: a period characterized by an increase of real wages in almost all sectors which corresponds with a high GDP growth rates.

1985-1995: a period that witnessed a big erosion of real wages in all sectors corresponding with a period of slowdown of the economic growth. Real wages dropped by 28% over the ten-year period which is equivalent to a decline of 3.3% per year.

1996-2001: contrarily to what happened in the previous phase this five-year period experienced a rise of real wages in all sectors that compensated for the precedent decrease. This can be explained by the fact that the Egyptian economy experienced high economic growth rates (over 5 percent per year) and low levels of inflation during the end of the 1990s.

Table 2
Distribution of Employment by Economic Activity by Gender in 1990 and 2001 (in %)

Economic activity	Male		Female		Total	
	1990	2001	1990	2001	1990	2001
Agriculture	34.8	27.8	57.0	31.9	40.5	28.5
Manuf, mining and utilities	17.1	14.6	9.9	9.2	15.2	13.5
Construction	7.8	9.2	1.0	0.8	6.1	7.7
Trade hotels and restaurants	10.0	15.1	5.4	8.6	8.8	14.0
Transport, storage and communications	6.9	7.5	1.5	2.0	5.5	6.5
Finance and Insurance	1.7	3.1	1.3	2.7	1.6	3.1
Public and Personal Services	21.2	22.6	23.6	44.8	21.8	26.7
Unclassified	0.4	0.0	0.4	0.0	0.4	0.0
Total	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Source: Authors' calculations based on LFSS 1990 and 2001 (CAPMAS)

1.2.3 Average real wages overtime

Table 3 below presents the evolution of real wages by economic activity from 1977 to 2001 (2). The real wages indexes remain stable over the period. However, this overall stability masks changes over time as it illustrates a clear cyclical pattern. Indeed it is possible to breakdown the last decade into three periods according to the direction of real wages variation.

unskilled labor for women is limited to subsistence activities while unskilled men could find work abroad or in informal work out of agriculture.

Table1

Distribution of Employment by Major Labor Market Segments and Gender, 1988-1998 (in %)

Employment Sector	**Male**		**Female**		**Total**	
	1988	**1998**	**1988**	**1998**	**1988**	**1998**
Government	20.8	26.8	15.7	19.2	19.0	23.9
State-owned enterprises	11.4	7.4	3.5	1.6	8.6	5.2
Subtotal public sector	32.1	34.3	19.1	20.9	27.6	29.1
Private agriculture wage work	8.7	7.7	3.0	1.1	6.7	5.2
Private agriculture non wage work	22.4	13.5	60.4	66.7	35.7	33.9
Subtotal private agriculture	31.1	21.2	63.4	67.8	42.4	39.0
Private non-agriculture wage work	21.8	28.6	6.1	5.1	16.3	19.7
Private non-agriculture non-wage work	14.9	15.9	11.4	6.2	13.7	12.2
Subtotal private non-agriculture	36.7	44.5	17.5	11.3	30.0	31.8
Total	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Source: LFSS 88 and ELMS 98. Ragui Assaad (2002). "Transformation of the Egyptian Labor Market" in Ragui Assaad (ed.) *The Egyptian Labor Market in an Era of Reform*. Cairo: The American University in Cairo Press.

The comparison of the distribution of employment with the composition of GDP by economic activities is instructive as it reveals big discrepancies. Table 2 shows that the economic activities that contribute the most to GDP are not the biggest employers. Indeed, the trade and manufacturing sectors represent respectively 23 percent and 20 percent of GDP in 2000-01 while they only employ 11 percent and 14 percent respectively of total number of workers in 2001. Likewise, the agriculture and services sectors are the biggest employers with a share of respectively 29 percent and 27 percent of total employment while their contributions to GDP are relatively small (17 percent and 19 percent respectively).

an overall increase in female participation rates [1] from 42 percent in 1988 to 46 percent in 1998. They also illustrate that despite this overall increase, young females (less than 19 years old) have experienced a decline in their participation. This is explained by the increase in school enrollment, especially in post-secondary school in which participation rates are high and in particular among rural females. On the other hand, over the period 1988-1998 participation rates of the older women aged 20-75 have increased in both urban and rural areas. Thus, women seem to enter later the labor force but also withdraw later, remaining active for a longer period. The increase in female labor force participation is also partly due to later marriage and to a higher persistency in the labor force after marriage (Assaad, 2002).

1.2.2 Sectoral shifts in GDP composition and employment:

Table 1 below shows that the public sector remains a major employer as it represents 28 percent of total employment in 1988 and 29 percent in 1998. However, this overall stability masks disparities as the share of the government has increased while the share of state-owned enterprises has sharply declined from 1988 to 1998. The increasing share in government employment from 19 percent to 24 percent over the ten-year period is striking as it happened despite the ERSAP launched in 1991 and aiming at reducing the role of the public sector. But it can be explained by the increasing demand in education and health services. At the same time the declining share of employment of state-owned enterprises is a natural consequence of the vast privatization program implemented under ERSAP.

Even though declining, the agriculture sector is another important employer with a third of total employment in 1998. As expected, employment in agriculture concerns mainly non-wage workers. This is particularly true for females working in subsistence activities as their share has increased from 60 percent to 68 percent of total female employment. On the opposite, the share of male employment in agriculture has greatly decreased over the period and in particular among non-wage workers (from 22 percent to 14 percent). This divergent trend across gender could be explained by the fact that the access to

a consensus that the fiscal policy has been overly exploited; and that it is time to utilize monetary policy. However, it was impossible to have an active monetary policy while adopting an almost fixed exchange rate regime and an open capital market. Therefore, On the 29th of January 2003, Egypt announced the flotation of the Egyptian Pound. As a consequence the formal exchange rate of the Egyptian Pound versus the US$ depreciated from US$1=LE 4.62 to US$1=LE 6.18 (September 2003). Whereas the informal exchange rate reached US$1=LE 7.

1.2 Labor Market Trends

The structure and performance of the Egyptian labor market has been strongly affected by the economic reforms launched in early nineties. This section aims at presenting the main characteristics and changes that occurred during last decade. The analysis of the Egyptian labor market reveals important disparities along gender lines and above all the inability of the labor demand to absorb growing cohorts of young people.

1.2.1 Evolution of the labor force participation:

The Egyptian working age population (15-64 year-olds) has greatly increased from 30.0 million in 1990 to 41.4 million in 2001 according to the regular rounds of Labor Force Sample Surveys (LFSS). Among those aged 15-64 in 1990, 15.7 million were in the labor force in 1990 and the vast majority of them are males (11.3 million). The total labor force reached 19.3 million in 2001, 15.2 million of males and 4.1 million of females.

Male labor force participation has declined from 75 percent in 1990 to 73 percent in 2001. This trend can be explained by two factors. First improvement in access to education led to a decrease in participation of the youth under the age of 20. Second and most importantly those over 60 tend to retire earlier.

Because the LFSS regular rounds fail to capture female subsistence activities, the analysis of the evolution in female labor force participation is based on the two special rounds - LFSS 1988 and Egyptian Labor Market Survey (ELMS) of 1998. These two data sets show

and, the third is the sharp decline in the oil prices.

As a result of these shocks, the Egyptian economy has suffered from many problems, it has suffered from the decrease in the level of saving, the decline in the level of foreign investment, the balance of payment turned into deficit, the disturbance in income distribution, the increase in the public debt and budget deficit and the lake of confidence, and the most serious in the co-existence of the twin crises, namely recession and foreign exchange (El-Said, Mustapha, 2003).

On the real side of the economy, the changing economic situation was evidenced in the slowing down of economic performance. Indeed, the Egyptian economy grew on average by 4.9 percent per annum during the period 1991- 2000 (World Bank, 2001). However, Egypt's competitiveness deteriorated because of substantial appreciation in the real exchange rate and low productivity gains. And, despite significant shifts in policy under ERSAP, the economy turned inward. In other words, growth was driven by factor accumulation rather than higher productivity on an outward growth strategy. In the meantime, unemployment and poverty persisted as serious problems eliciting additional policy action (El-Samalouty, 2003).

To cope with this situation, the Central Bank of Egypt (CBE) allowed for a slow depreciation of the Egyptian Pound during 2000, on January 29, 2001, the Government introduced a "managed peg" exchange rate system and allowed the exchange rate to depreciate, moving towards a more flexible exchange rate system, while paving the way for conducting a more independent and market responsive monetary policy, would necessitate a new mode of coordination between fiscal and monetary policies in the current period as well as in the period ahead (El Refaie, 2001). On August 2001, CBE established a "crawling band" exchange rate system.

Toward the end of 2002, the situation was still characterized by an overvalued real exchange rate; a budget deficit of about 6 percent; a vulnerable current account satiation; critical level of international reserves; a less than healthy banking system, segmented consumption markets; and finally a protracted economic slowdown (Hassan, 2003)

To address that situation, the government seems to have reached

At the start of the economic reform program, a little over one million workers were employed in the 314 law 203 companies, constituting some 6% of Egypt?s total labor force of 15,500,000. This figure has since fallen to just under half a million at the start of 2001, due to labor restructuring policies implemented by the government (167,000 workers), natural retirement (148,000) and state enterprises changing status from being public sector companies to becoming private companies due to their privatization (200, 000 workers). It is therefore possible to deduce that privatization in Egypt has influenced some 2-3% of Egypt?s total labor force through either policies of labor restructuring or divestiture and any direct impact that privatization has on the labor force has to be treated within the context of this relatively small volume (PCSU, 2002a).

The government of Egypt has implemented an early retirement program since 1990 as a key restructuring component of its privatization program. During the period January 1, 1990, through December 31, 2001, approximately 195,000 workers in over 200 state-owned enterprises were retired through largely voluntary labor force restructuring programs. Nearly 38,000 additional workers went for early retirement during year 2002. The cost of labor force restructuring for the period January 1, 1990 through December 31, 2001, totaled LE 4,549 million. Annual savings through wage reduction resulting from this restructuring totaled LE 1,130 million. The current law 203 portfolio of companies intended to be privatized has a workforce of over 453,000 workers (PCSU, 2002b).

At the same time, the budget deficit has been curtailed continuously and is anticipated to reach balanced level soon. Together with this, customs tariffs were lowered, exchange rates revised, and various deregulation and liberalization measures followed.

1.1.3 The Aftermath of ERSAP

However, starting 1997, the Egyptian economy has suffered, from three well-known shocks. The first is Luxor massacre November 1997, which negatively affected tourism, the second is Far East crisis in June 1997, which encouraged imports from the far eastern countries

elements: a massive fiscal adjustment, the liberalization and unification of the exchange rate ?including the adoption of an exchange rate anchor- and a supportive monetary policy, comprising quantified targets in the context of successive financial programs.

The combination of these elements brought about a significant reduction in inflation and a fundamental improvement in the external position. Between fiscal years 1990/91 and 1995/96, the budget deficit declined from 20.2 percent to 1.3 percent of GDP. Inflation rates declined from over 14.5 percent to 7.3 percent, and the budget deficit from 20.2 percent of GDP to 1.3 percent. Foreign debt service fell from 25.8 percent of current account receipts to less than 11 percent. As a percentage of GDP, foreign debt fell from 107 percent to 45.9 percent (MOFT, 2003). Trade reform has been significant; import bans on most commodities were eliminated in 1993, and the maximum tariff rate was reduced from 100 percent to 80 percent (with a few exceptions). Despite these liberalizations, the remaining high average tariff rate of about 30 percent and non-tariff barriers to importation continue to inhibit import growth.

The exchange rate system was liberalized and unified, and the Egyptian pound was effectively pegged to the U.S. dollar, the exchange rate stabilized at about LE 3.31 per dollar in mid-1991 and has depreciated only slightly to LE 3.39 as of 1996 (CBE). Assisted by generous Gulf Crisis aid, exceptional debt relief, and strong inflows from remittances, tourism, and Suez receipts.

Before the ERSAP was implemented, the public sector was comprised of 339 financial and non-financial public enterprises, non-financial public enterprises were 314 State Owned Enterprises (SOEs) (70% of public sector) ranging from heavy machinery companies to hotels and banks, had occupied a great portion of production and employment in the national economy. Most of them were holding huge amounts of liabilities, originated from their inefficient management. With the implementation of the ERSAP, the Egyptian privatization program was officially announced in 1991; under this program, the Egyptian government had privatized 84 PSEs wholly and partially until the end of 1997, amounting LE 8.1 billion (MOPE).

The first agreement (stand ?by agreement) with IMF was cancelled after only three months because of the failure of the Egyptian government to meet the IMF's requirements. According to the Fund's officials, the Egyptian government adopted a lukewarm attitude and failed to meet performance criteria (IMF, 1991).

The deterioration in economic situation at the end of the 1980s and the large donations and debt relief programs linked to Egypt?s role in the Gulf War set the stage for the launch of an ambitious stabilization program. In the early 1991, the Egyptian government launched a comprehensive stabilization and reform program (Economic Reform and Structural Adjustment Program ERSAP) with IMF and World Bank. The basic goal of the economic reform program was twofold: to generate sufficient growth rates that would help buoy employment opportunities for the growing population ? which would eventually help in reducing income disparity and alleviating poverty.

The key elements of this program were to: (Ash, 1993; Youssef, 1996; and Road, 1997):

a. Reduce the size of the public sector through privatization.
b. End controls over investment and eliminate most tariffs on imports.
c. Sell manufactured products at market prices.
d. Raise energy and transport prices to realistic levels.
e. Reduce consumer subsidies and target them towards the poorest group.
f. Deregulate private investment and encourage private sector activity in all sectors including financial services.

The new agreements with the World Bank and the International Monetary Fund required that the Egyptian government introduces several measures immediately, including: (a) Removing ceilings on interest rates, (2) Liberalizing the exchange rate, (3) Introducing a new sales tax (Middle East Executive Report, 1992) and (4) Reducing the government's role in economic activities and investment.

1.1.2 Implementation of the ERSAP

Egypt's efforts to achieve stabilization in the early 1990s proved to be successful. Central to the success of the reform program were three

1. Egypt suffered from chronic budget deficits, averaging around 18% of GDP. These resulted from extensive food and fuel subsidies, heavy defense & investment spending, a weak tax system, and high debt service payments. The collapse of world oil prices in 1986 made this policy unsustainable. The government covered the gap in the short term through higher Suez Canal fees and modest reductions in defense spending and consumer subsidies.
2. Egypt suffered from relatively high inflation 1980's, averaging 17-21% in the period from 1987-90.
3. Egypt maintained a complex system of multiple exchange rates.
4. The Egyptian production sector had become dominated by State Owned Enterprises, operating in nearly all sectors of the economy. The public sector and government accounted for 40 percent of aggregate employment and about half of total GDP and two-third of non agricultural GDP.
5. Non-market pricing was the norm, which was used often to serve social purposes.
6. The Egyptian financial system was highly regulated, with the Central Bank fixing limits on interest rates, allocating credit-particularly through four large state-owned banks, and using multiple exchange rates. Domestic banks were poorly capitalized, and supervision was weak (U.S. Department of the State, (1994).

1.1.1 The Economic Reform and Structural Adjustment Programs

The previously mentioned poor economic developments and performance provided the background which led the negotiations with the International Monetary Fund (IMF), formally concluded in May 1987 (Stand-by Agreement). The main objectives of the Stand-by Agreement were:

1. Preparing the grounds for sustained economic growth,
2. Reducing the rate of inflation, and
3. Stabilizing the current account deficit of the balance of payment. To achieve theses objectives, various measures were stipulated, covering exchange rate, monetary and fiscal policy (Abdel-Khalek, 2001, p 25).

been implemented in Egypt since the beginning of the nineties. The second part presents the structure of the labor market and the repercussions of economic reform on its working. The third section discusses the criteria used in defining informal workers and informal economic units and the description of the informal economy. The fourth section compares the characteristics of informal workers with formal workers according to a large set of determinants (age, gender, real wages, work conditions etc.) and over time. Finally, the last section presents the on-going active labor market policies.

The analysis presented relies on four sources of data. The first source is the population censuses of 1976, 1986 and 1996. The second source is the regular and national representative rounds of Labor Force Sample Surveys (LFSS). Since these regular rounds do not include questions on certain pertinent issues, we will rely on the two special rounds of LFSS, the Labor Force Sample Survey of 1988 (LFSS 88) and the Egyptian Labor Market Survey of 1998 (ELMS 98). Both surveys had been designed similarly and allow for comparison. Finally, for more in depth analysis we will present results based on the Greater Cairo Survey of 1998. Whenever possible we will compare the results according to the different kinds of data available.

1.1 Macroeconomic Performance

From the 1950's to the 1980's, Egypt had developed as a state-dominated economy. The state owned and controlled most of the major industries and financial institutions, directed the economy using planning techniques, and protected domestic industries through a wall of quotas and tariff barriers.

Prices were tightly controlled on industrial inputs, utilities, transportation, housing, consumer goods, and land rent. The government gained a degree of social peace, but at the cost of massive food, fuel and services subsidies. Economic inefficiencies plagued the system, leading to rapidly rising inflation and recurrent balance of payments crises in the late 1980s. Finally, the oil price collapse in 1986 created fiscal and balance of payments pressures.

During the 1980's,

GLOBAL POLICY NETWORK

THE WORKFORCE DEVELOPMENT RESEARCH
FORMAL VERSUS INFORMAL LABOR MARKET DEVELOPMENTS IN EGYPT DURING 1990-2003

Alia El-Mahdi * Mona Amer **

INTRODUCTION

The last decade was a period of major economic changes in Egypt as it has undergone important economic reform under the stabilization program and the structural adjustment program. This policy had several significant implications on the performance and the structure of the labor market and on the extent of the informal economy.

This paper aims at analyzing the characteristics of the informal economy and its role in labor absorption during this period of economic reform and market liberalization. The paper deals with the informal economy as a whole i.e. including both informal workers and informal economic units. The main objective of this study is to understand how the informal economy has responded to the major macroeconomic changes. This understanding could be achieved by examining the characteristics of informal workers and informal economic units and their changes over time.

The paper is divided into five sections. The first section presents an overview of the macroeconomic performance since the eighties while giving particular attention to the economic reforms that have

* Professor of Economics, Cairo University.
** Lecturer of Economics, Cairo University.

The National Review of Social Sciences

CURRENT STATUS OF WOMEN LABOUR IN RURAL AREAS	Inaam Abd El Gawad
INFORMAL SECTOR IN CAIRO: A Study of Institutions (Structure and Development)	Amal Hilal
RAMADAN'S T.V. SERIES AND THE PERCEPTION OF DRUG ABUSE PROBLEM	Heba Gamal El Din
GLOBAL POLICY NETWORK: THE WORKFORCE DEVELOPMENT RESEARCH, FORMAL VERSUS INFORMAL LABOR MARKET DEVELOPMENTS IN EGYPT DURING 1990-2003 (IN ENGLISH)	Alia El-Mahdi Mona Amer
SOCIAL AND BIOLOGICAL EFFECTS OF ENDOGAMY AND POLOGAMY IN A TRADITIONAL SOCIETY	Abdel Salam Mohamed
WAPOR REGIONAL CONFERENCE SPAIN, 24-26 NOVEMBER 2004.	Mona Youssef
YOUTH VALUES: ATTITUDES IN FRANCE THROUGH TWENTY YEARS	Rabab El Huseini

VOLUME 42 NUMBER 2 May 2005

عطيات

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

CURRENT STATE OF RURAL WOMEN LABOUR
Inaam Abd El Gawad

INFORMAL SECTOR IN CAIRO:
A Study of Institutions:
Individual Structure and Development
Amal Hilal

AN OPINION POLL ON RAMADAN'S T.V. SERIES
AND ITS PERCEIVED SOCIAL PROBLEMS
(DRUG ABUSE)
Heba Gamal El Din

GLOBAL POLICY NETWORK:
THE WORKFORCE DEVELOPMENT RESEARCH FOR-
MAL VERSUS INFORMAL LABOR MARKET DEVEL-
OPMENTS IN EGYPT DURING 1990-2003
Alia El-Mahdi
Mona Amer

SOCIAL AND BIOLOGICAL EFFECTS OF ENDOGA-
MY AND POLOGAMY IN A TRADITION SOCIETY
Abdel Salam Mohamed

WAPOR REGIONAL CONFERENCE
SPAIN, 24-26 NOVEMBER 2004.
Mona Youssef

YOUTH VALUES: ATTITUDES IN FRANCE
THROUGH TWENTY YEARS
Rabab El Huseini

Volume 42 Number 2 May 2005

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo